



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



المرجع : ...../2020

المبدعان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

# مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص " إدارة مالية "

إشراف:  
د. ضيف روفية

إعداد الطالبة:  
- صفاء شيوب

### لجنة المناقشة

| الصفة        | الجامعة                                | اسم ولقب الأستاذ     |
|--------------|----------------------------------------|----------------------|
| رئيسا        | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | قرني عمار            |
| مشرفا ومقررا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | ضيف روفية            |
| مناقشا       | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | إبراهيم سالم ياسمينه |

السنة الجامعية 2019/2020

إهداء...

اللهم أستودعك ما قرأت وما حفظت وما تعلمت فردّه إلي

عند حاجتي إليه إنك على كل شيء قدير

أهدي ثمرة جهدي وعقلي المتواضع إلى:

روح أبي الطاهرة الزكية الذي أحمل اسمه بكل افتخار

من تكمن الجنة تحته قدميها أمي ثم أمي

أغلى ما أملك في هذه الحياة زوجي

# شكر وتقدير

من باب العرفان بالجميل أتقدم بخالص الشكر  
والعرفان والتقدير لكل من ساعدني من قريب أو من  
بعيد لتخرج كلماتي إلى النور بشكل لائق.  
أتوجه بوافر التقدير والامتنان للأستاذة "صيفه  
روحية" التي تكبدت عناء الإشراف على هذا العمل  
المتواضع.

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية كونها تساهم في الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتمنع حدوث الأزمات، إضافة إلى أنها تمنع التهديدات التي تقع على عاتق البنوك، ومن هذه النظم نذكر مؤشرات الحيلة الجزئية التي تطبق البنوك التجارية ومؤشرات الحيلة الكلية التي تطبق على الاقتصاد ككل.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحد من الغموض المطروح بالدراسة إضافة إلى منهج دراسة الحالة لتقييم البنوك الجزائرية باستخدام نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية خلال الفترة (2010-2018).

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن الاستقرار أصبح من أهم القضايا التي تطارد البنوك، خاصة أن أداء البنوك الجزائرية تنعكس بصورة مباشرة على النظام المصرفي والمالي لذلك وجب العمل بنظم الإنذار المبكر للكشف عن التهديدات ونقاط القوة والضعف لدى البنوك والجهاز المصرفي ككل، إضافة إلى أنها تقوم بالتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتقييمها لتفادي حدوث الأزمات.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك، الأزمات المصرفية، مؤشرات الإنذار المبكر، مؤشرات الحيلة الكلية، مؤشرات الحيلة الجزئية.

### Sammury:

This study aims to define the importance of early warning indicators to predict the banking crisis because it's contribute to maintain the safty of the banking system and stoped the crisis, in addition to preventing threats on the banks, these systems are micro preduntail indicators which using in the commercail banks and macro preduntail indicators that using on the economy.

It has been the analytical descriptive approach to reduce the mystery that located in the study in addition to study of the situation approach for evaluate the Algerian banks that using the early warning systems to predict the banking crisis in the period (2010-2018).

This study showed a number of results, the most important of which is the stability become the most importance issues that haunt banks, especially that performance of Algerian banks reflected directly on the financial and banking system that is why should work with early warning system to detect the threats, strengths and weaknesses of banks and system banking, in addition its predict the future risks and evaluate it to avoid crisis.

**key words:** banks, banking crisis, early warning systems, micro preduntail indicators, macro preduntail indicators



# الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

ملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ - هـ

مقدمة عامة

15

الفصل الأول :

مدخل نظري حول الأزمات المالية و المصرفية

16

تمهيد

17

المبحث الأول: إطار نظري للأزمات المالية

17

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

19

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية

19

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

20

2. اضطرابات القطاع المالي

21

3. تشوه نظام الحوافز

21

4. سياسات سعر الصرف

21

5. مكونات تدفق رأس المال

22

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

22

1. أزمة النقد الأجنبي

22

2. الأزمة المصرفية

22

3. أزمة الديون

22

4. أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"

|    |                                                                      |
|----|----------------------------------------------------------------------|
| 23 | المبحث الثاني: مفاهيم حول الأزمات المصرفية                           |
| 23 | المطلب الأول: مفهوم الأزمات المصرفية                                 |
| 24 | المطلب الثاني: أسباب الأزمة المصرفية                                 |
| 24 | 1. اضطرابات الاقتصاد الكلي                                           |
| 24 | 2. عدم سلامة القطاع المصرفي                                          |
| 24 | 3. سياسات سعر الصرف                                                  |
| 25 | 4. التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول                     |
| 25 | 5. تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق                   |
| 25 | المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمات المصرفية                      |
| 25 | 1. أزمة المديونية لدول العالم الثالث                                 |
| 26 | 2. أزمة الأرجنتين 2001م                                              |
| 27 | 3. الأزمة اليابانية                                                  |
| 28 | المبحث الثالث: المخاطر المصرفية                                      |
| 28 | المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية                                 |
| 29 | المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية                                |
| 30 | 1. المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية                            |
| 31 | 2. المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية                                |
| 36 | خلاصة                                                                |
| 37 | الفصل الثاني                                                         |
|    | مؤشرات الإنذار المبكر                                                |
| 38 | تمهيد                                                                |
| 39 | المبحث الأول: مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية         |
| 39 | المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية       |
| 39 | 1. نشأة نظم الإنذار المبكر (EWS)                                     |
| 40 | 2. مفهوم نظم الإنذار المبكر                                          |
| 42 | المطلب الثاني أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية وأهدافها |
| 42 | 1. أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية                     |
| 43 | 2. أهداف مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية                     |

|    |                                                                       |
|----|-----------------------------------------------------------------------|
| 45 | المطلب الثالث: مكونات نظام الإنذار المبكر وآلية عمله                  |
| 45 | 1. مكونات نظام الإنذار المبكر                                         |
| 45 | 2. آلية عمل نظام الإنذار المبكر                                       |
| 46 | المبحث الثاني: مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية للتنبؤ بالأزمات المصرفية |
| 46 | المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الجزئية                                   |
| 46 | 1. نشأة مؤشرات الحيلة الجزئية                                         |
| 47 | 2. مفهوم مؤشرات الحيلة الجزئية                                        |
| 48 | 3. مؤشرات الحيلة الجزئية                                              |
| 54 | المطلب الثاني: مؤشرات الحيلة الكلية                                   |
| 54 | 1. مفهوم مؤشرات الحيلة الكلية                                         |
| 55 | 2. أهمية مؤشرا الحيلة الكلية وأهدافها                                 |
| 56 | 3. مؤشرات الحيلة الكلية وتأثيرها على القطاع المصرفي                   |
| 59 | خلاصة                                                                 |
| 60 | الفصل الثالث                                                          |
|    | تطبيق نظم الإنذار المبكر على بنك الجزائر خلال (2010-2018)             |
| 61 | تمهيد                                                                 |
| 62 | المبحث الأول: بنك الجزائر (البنك المركزي)                             |
| 62 | المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي الجزائري                            |
| 63 | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر                           |
| 67 | المطلب الثالث: أنظمة معتمدة من طرف بنك الجزائر                        |
| 67 | 1. نظام التصنيف المصرفي الجزائري (SNB)                                |
| 68 | 2. برامج اختبارات الضغط                                               |
| 70 | 3. الأنظمة الاحترازية                                                 |
| 77 | المبحث الثاني: مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية في البنوك الجزائرية      |
| 77 | المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الجزئية                                   |
| 77 | 1. معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري                           |
| 79 | 2. إيرادات وربحية البنك الوطني الجزائري                               |
| 80 | 3. سيولة البنك الوطني الجزائري                                        |

|    |                                                                                       |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|
| 81 | 4. سلامة إدارة البنك الوطني الجزائري                                                  |
| 82 | المطلب الثاني: مؤشرات الحيطة الكلية                                                   |
| 82 | 1. معدل نمو الناتج المحلي                                                             |
| 83 | 2. ميزان المدفوعات                                                                    |
| 84 | 3. معدل التضخم                                                                        |
| 85 | 4. أسعار الصرف                                                                        |
| 86 | 5. العرض النقدي (الكتلة النقدية)                                                      |
| 87 | 6. أسعار الفائدة                                                                      |
| 88 | المطلب الثالث: مدى فعالية وكفاءة مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية<br>في البنوك الجزائرية |
| 90 | خلاصة                                                                                 |
| 91 | خاتمة                                                                                 |
|    | قائمة المراجع                                                                         |
|    | قائمة الملاحق                                                                         |

# قائمة الجداول

| الرقم | العنوان                                                          | الصفحة |
|-------|------------------------------------------------------------------|--------|
| 01-02 | مقارنة بين مؤشرات الحیطة الكلية ومؤشرات الحیطة الجزئية           | 58     |
| 01-03 | مبادئ اختبارات الضغط التي يقترحها صندوق النقد الدولي             | 69     |
| 02-03 | ترجيح المخاطر داخل الميزانية                                     | 73     |
| 03-03 | معاملات ترجيح عناصر خارج الميزانية                               | 74     |
| 04-03 | معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري                         | 78     |
| 05-03 | العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري | 79     |
| 06-03 | نسبة القروض إلى إجمالي الأصول                                    | 80     |

# قائمة الأشكال

| الرقم | العنوان                      | الصفحة |
|-------|------------------------------|--------|
| 01-01 | المخاطر النظامية             | 30     |
| 02-01 | أنواع المخاطر المصرفية       | 35     |
| 01-02 | وظائف أنظمة الإنذار المبكر   | 41     |
| 02-02 | الفجوة الزمنية               | 44     |
| 03-02 | مؤشرات الحيلة الجزئية        | 53     |
| 04-02 | مؤشرات الحيلة الكلية         | 57     |
| 01-03 | الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر | 66     |
| 02-03 | معدل نمو الناتج المحلي       | 82     |
| 03-03 | ميزان المدفوعات              | 83     |
| 04-03 | معدل التضخم                  | 84     |
| 05-03 | أسعار الصرف                  | 85     |
| 06-03 | الكتلة النقدية               | 96     |
| 07-03 | أسعار الفائدة                | 97     |

## مقدمة عامة

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث خلال الـ 80 عاما الأخيرة أي منذ الكساد العالمي الكبير عام 1929م، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية كان لها انعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاتها الاقتصادية العالمية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي. لقد بدأت الأزمة بعد انهيار البنوك الكبرى كما من الممكن أن نلاحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم من بين تلك الأزمات .

إن هذه الأزمة ليست الأولى من نوعها فقد سبقتها العديد من الأزمات التي تعرضت لها العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية اختلفت في حدتها ومداهما تبعا للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان ، وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة . وتكبدت البلدان التي أصابها خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية ، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل.

إن أهم أسباب حدوث هذه الأزمات يرجع إلى الضعف والاختلال المصرفي، الناتج عن ضعف واختلال أدوات الرقابة، الأمر الذي يستدعي لفت الانتباه إلى مدى أهمية تحقيق الاستقرار المالي الذي أصبح من أهم القضايا التي يعنى بها المجتمع الدولي، حيث برزت الحاجة إلى ضرورة توحيد جهود البنوك المركزية لمختلف الدول، لذا كان لابد من الاهتمام بهذه الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بها قبل وقوعها ، وقد كان ذلك موضع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

حيث يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثراً بهذه الأزمات لذا جاء اختيارنا لموضوع البحث ، ونرى أن النظام الجزائري يواجه تحديا كبيرا في سبيل مسابريته للتطورات التي تشهدها الأنظمة المصرفية العالمية، لتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي وحتى يتمكن من احتلال مكانة مناسبة، إذ سنحاول تطبيق مؤشرات الإنذار المبكر ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي على البنوك لمعرفة مدى إمكانية تأثرها بالأزمات المالية.

### 1. إشكالية الدراسة:

إن حالة عدم الاستقرار التي تعرفها الساحة المالية مؤخرا، وخاصة تقاوم هذه الحالة من أزمة مالية إلى أزمة مصرفية، يتبادر لنا التساؤل عن كيف تتخطى البنوك كل هذه الأزمات.

ومن خلال التشبع بالفكرة السابقة يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

### ما مدى فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المصرفية؟

إن هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالية:

- ما نتيجة الأزمات المصرفية؟
- ما المقصود بمؤشرات الإنذار المبكر؟ وكيف تساهم في الحد من الأزمات المصرفية؟

- ما هو واقع مؤشرات الحيطة الكلية لبنك الجزائر؟

## 2. الفرضيات:

انطلاقاً من هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية يتم بناء الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية:

تساعد مؤشرات الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المصرفية من خلال مؤشرات حيطة كلية ومؤشرات حيطة جزئية بتحليلها وتقييمها للكشف عن المخاطر قبل وقوعها.

### الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** تؤدي الأزمات المصرفية إلى تشوه في النظام المصرفي وعدم ضمان سلامته واستقراره.

- **الفرضية الثانية:** إن مؤشرات الإنذار المبكر أساليب تستخدمها البنوك لتخطي الأزمات، فهي تساهم في تحقيق السلامة المصرفية.

- **الفرضية الثالثة:** تعتبر مؤشرات الحيطة الكلية لبنك الجزائر ضعيفة نوعاً ما، كون الاقتصاد الجزائري غير فعال وذو أداء متذبذب لاعتماده على الاقتصاد الريعي.

## 3. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من العناصر التالية:

- تعتبر مؤشرات الإنذار المبكر أداة لتوجيه متخذي القرار ووضع السياسات باحتمال تأثر الجهاز المصرفي بالأزمات قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية للحماية من تأثيرها.
- تزايد المخاطر المصرفية بشكل كبير، وما تخلفه من آثار على الأنظمة المصرفية، وضرورة محاربتها.

- الحفاظ على منظومة مصرفية سليمة خالية من المخاطر والأزمات بكل أنواعها.

## 4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة فيما يلي:

- التعرف على أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك أثناء مزاولتها لأنشطتها، وكيفية التخفيف من حدتها وآثارها.

- الإحاطة بأهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية، والتنبؤ بها قبل حدوثها.
- زيادة وعي البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشرات الحيطة الكلية ومؤشرات الحيطة الجزئية للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

- 5. **المنهج المتبع:** حتى يتم التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة ولمحاولة إثبات الفرضيات أو نفيها، إضافة إلى الحد من الغموض المطروح بالدراسة، سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب وطبيعة الموضوع، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي:



المنهج الوصفي: قصد الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، من خلال مختلف المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية والأزمات المصرفية، إلى عرض مفهوم المخاطر المصرفية ومختلف أنواعها، مع تبيان مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية من مؤشرات حيطة جزئية وأخرى كلية. المنهج التحليلي: يتجلى ذلك من خلال تحليل التطورات الحاصلة على مختلف مؤشرات الحيطة كل من الجزئية والكلية، وكل التقلبات التي مرت بها. منهج دراسة الحالة: من خلال تقييم البنوك الجزائرية باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

## 6. الدراسات السابقة:

- دراسة "حورية حماني" بعنوان: "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-" (2017-2018).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم تكيف النظام المصرفي الجزائري مع الأدوات الحديثة في سبيل تعزيزه لسلامته، بالتركيز على أهم الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل، مع محاولة تحليل هذه مؤشرات أداء هذا النظام وتقييم صلابته.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها تسجيل تحسن ملموس لمؤشرات الصلابة المالية الخاصة بالنظام المصرفي الجزائري بالرغم من رصد بعض الاختلالات، وهذا نظرا لتكثيف جهود السلطات الرقابية والإشرافية في سبيل مواكبة استخدام الأدوات الحديثة للرقابة سعيا لتدعيم السلامة المصرفية، ويتجلى ذلك خاصة من خلال تكيف الإطار القانوني والتنظيمي مع المستجدات الحاصلة في هذا المجال، غير أن تطبيق هذا الإطار يبقى مرهونا بجملة من التحديات التي تعود أساسا إلى خصوصية النظام الجزائري.

- دراسة "هدوقة حسيبة" بعنوان: "كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية -دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية-" (2017-2018).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية، وآثارها في تجنب الأزمات المصرفية، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا.

خلصت هذه الدراسة إلى عدم فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك الجزائرية مقارنة بالأنظمة العالمية والحديثة، حيث تعتمد معظم البنوك العمومية الجزائرية على أنظمة قديمة ولا مركزية لقياس وتسيير المخاطر، ولا تقدم هذه الأنظمة حسابات موثوق بها في الوقت، ولا خدمات مناسبة للعملاء.

- دراسة "نرمين محمد غسان الحموي" بعنوان: "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة" (2016).

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن المصارف السورية الخاصة التقليدية تتمتع بالاستقرار المالي والسوقي من عدمه، في مسعى لبناء نموذج قياسي يستخدم في التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الممتدة بين الربع الأول من عام 2015 حتى الربع الثالث من عام 2015.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تمكن جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية من للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية "8%"، عدا مصرف سورية والخليج (SGB)، الذي اضطر لاستخدام رأس ماله لامتناس خسائره المتراكمة التشغيلية، والتي بلغت 5 مليارات ل.س في نهاية عام 2014، إضافة إلى عدم تمتع هذه المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي.

**7. هيكل البحث:**

من أجل الإحاطة والإلمام بجوانب الموضوع، وللتوصل إلى النتائج والتوصيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فتطرق من خلالها إلى ما يلي:

### **الفصل الأول: مدخل نظري حول الأزمات المالية والأزمات المصرفية.**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتعرف من خلال المبحث الأول على الأزمات المالية والتعريف بها، ومختلف الأسباب التي ستؤدي إلى حدوثها، إضافة إلى إبراز أنواع الأزمات المالية من أزمة الديون والأزمة المصرفية وغيرها.

أما المبحث الثاني فسنتناول من خلاله الأزمات المصرفية، حيث سنتطرق إلى مفهومها، والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، لننتقل بعدها إلى أهم الأزمات المصرفية التي حدثت بالعالم منها أزمة مديونية دول العالم الثالث.

وسيتيم التركيز في المبحث الثالث على المخاطر المصرفية، من خلال التعرف على ماهيتها، لننتقل بعدها للتعرف على مختلف تصنيفات المخاطر التي تنقسم إلى نوعين، أولهما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، وثانيهما المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية.

### **الفصل الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر.**

يتكون هذا الفصل من مبحثين، حيث سنتعرف من خلال مبحثه الأول على ماهية مؤشرات الإنذار المبكر، أهميتها وأهدافها، ثم سنتناول مكونات أنظمة الإنذار المبكر وآلية عمله في الكشف عن المخاطر المصرفية وتخطي الأزمات.

أما المبحث الثاني فسأخصصه للتعرف على مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الحيلة الكلية، الذي يتضمن كل من ماهيتهما، ومختلف المؤشرات المستخدمة إضافة إلى تأثيرهما على القطاع المصرفي، لننتقل إلى مدى فعاليتهما في الوقاية من الأزمات المصرفية.

### الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

خلال هذا الفصل ستكون الدراسة التطبيقية، والمكون من مبحثين، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر)، هيكله التنظيمي إضافة إلى بعض الأنظمة المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية.

أما في المبحث الثاني سيتم تطبيق بعض من مؤشرات الحيلة الجزئية من معدل كفاية رأس المال، جودة الأصول وغيرها، أيضا مؤشرات الحيلة الكلية من تضخم وميزان المدفوعات وأسعار الصرف، والتعرف على مدى فعاليتها في التنبؤ بالأزمات المصرفية.

### 8. صعوبات الدراسة:

- تقشي وباء كورونا المعروف بـ "كوفيد 19"؛
- حدوث زلزال بالولاية خلف أضرار كبيرة مادية ومعنوية؛
- صعوبة التواصل المباشر مع الأستاذة المشرفة بسبب الحجر الجزئي المفروض وغلق الجامعات والمكتبة المركزية بسبب وباء كورونا؛
- قلة المراجع العربية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول  
مدخل نظري حول الأزمات  
المالية و المصرفية

## تمهيد

عرف القطاع المالي والمصرفي العديد من التطورات والتقدم التكنولوجي الذي شهدته الصناعة المصرفية وابتكار أدوات مالية حديثة، إلا أنه لم يسلم من التعرض لعدة أزمات كونه من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وتأثرا بالتطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، حيث تعتبر البنوك سببا رئيسيا في حدوث هذه الأزمات، وهذا راجع إلى تزايد المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة في سبيل مواكبتها لهذه التطورات، إضافة إلى زيادة حدة المنافسة وتراجع البنوك في دور الوساطة المالية، لذلك اتجهت العديد من الدول إلى وضع وتبني سياسات للرقابة المصرفية، والتي تعمل على تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره بما يتماشى مع المستجدات العالمية وتغاديا لحدوث أزمات مالية ومصرفية تؤثر على التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

وفي هذا الصدد جاء هذا الفصل لإلقاء الضوء على الأزمات المالية عموما والمصرفية على وجه التحديد، بالتركيز على أهم المخاطر المسببة لذلك، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول مدخل عام حول الأزمات المصرفية، أما المبحث الثاني فخصص للأزمات المصرفية أنواعها وأهم الأزمات المصرفية التي تعرض لها العالم، والمبحث الثالث تناول المخاطر المصرفية بكل أنواعها.

## المبحث الأول: إطار نظري للأزمات المالية.

تعتبر الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً في وقتنا الحالي، باعتبارها ظاهرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي لأكبر الدول تطوراً وهذا نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، إضافة لتداعيات ظاهرة التحرير المالي والتطورات المتسارعة في الأسواق المالية، كما نرى أن معظم الأزمات المالية تبدأ بأزمة مصرفية، ثم تمتد آثارها لتمس مختلف جوانب الاقتصاد.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

رغم أن موضوع الأزمات المالية يضرب بجذوره في التاريخ، إلا أنه عاد لي طرح نفسه بقوة نظراً لأهميته البالغة كون هذه الأزمات تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمختلف البلدان، وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الأزمات المالية، إضافة إلى بعض الخصائص وفيما يلي عرض هذه الجوانب.

تعتبر الأزمات المالية محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي مؤشر لهشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذاك، بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية إلا أن معظم التعاريف تركز على ما يلي:

**تعريف (01):** " هي مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها وإعادة التوازن لهذا النظام ".<sup>1</sup>

**تعريف (02):** " هي اضطراب حاد ومفاجئ في قيمة أو أسعار الأصول، سواء كانت الحقيقية (مثل العقارات) أو المالية (مثل الأسهم وحسابات الادخار)، يترتب على انهيار قيمة الأصول انهيار في المؤسسات المالية التي تمتلكها، تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسيع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، "إدارة المشتقات المالية: الهندسة المالية"، الطبعة 01، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2015، ص 88.

<sup>2</sup> فائزة لعراف، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،

**تعريف(03):** " اختلال خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية فتصبح الأسواق غير كفؤة، بمعنى تدني قدرتها على أداء أدوارها كقناة لتمويل المستثمرين وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي ".<sup>1</sup>

**تعريف(04):** " هي تلك الاضطرابات أو الانقطاعات العميقة في أداء الأسواق المالية، المتميزة بانخفاض حاد في أسعار الأصول وكذا عجز العديد من المؤسسات المالية وغير المالية".<sup>2</sup>

من خلال ما سبق، ومختلف المفاهيم المقدمة يتم استخلاص التعريف التالي للأزمة المالية:

الأزمة المالية انهيار مفاجئ وحاد يؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، أسعار الأسهم والسندات، حجم الإصدار وإجمالي القروض والودائع وبالتالي فالأزمة المالية انهيار شامل في النظام المالي والنقدي، ناتج عن اختلال بعض التوازنات المالية والتي ينجر عنها عدم استقرار النظام المالي ككل .

تبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛
- إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

<sup>1</sup> حامد محمد، مداخلته بعنوان: التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر، 2009، ص2.

<sup>2</sup> Fréceric MISHKIN, Monnaie, "banque et marches financiers, nouveaux horizons", 8 éme édition, Paris, France, 2007, P 233.

<sup>3</sup> فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية"، مداخلته ضمن مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، زيتون أبي سمراء، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص 03.

## المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية

عادة ما تحدث الأزمة المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي بسبب تدفق أموال ضخمة للداخل، يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية للخارج.<sup>1</sup> وقد تحدث الأزمات لأسباب أخرى عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة ومن بينها:

**1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** ينتج عدم استقرار الاقتصاد الكلي عن مصادر داخلية وأخرى خارجية، المتمثلة فيما يلي:

**1.1. تقلبات شروط التبادل التجاري:** يمكن أن تؤدي الصدمات والتقلبات الحاصلة في شروط التبادل التجاري، وارتفاع معدلات الفائدة الدولية، إلى عدم الاستقرار المالي، وإلى انخفاض في مداخيل الدولة والمؤسسات المقترضة، مما يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية، كما يمكن أن تؤدي بالنتيجة إلى مشاكل في خدمة الديون وتراكم القروض غير المنتجة، وهو ما يترتب عنه في النهاية حدوث أزمة مالية.

**2.1. تقلبات أسعار الفائدة العالمية:** تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية خاصة في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا يؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، فحوالي ما يقدر بنسبة 50% إلى 67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال فترة التسعينات كان سببها التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.

**3.1. تقلبات أسعار الصرف:** تعتبر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، ولقد أكدت دراسات مختلفة هذه الحقيقة، وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، وبعد وقوع الأزمات المالية حدث ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

**4.1. تقلبات معدل التضخم:** تعتبر تقلبات معدل التضخم على المستوى المحلي عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصا منح الائتمان وتوفير

<sup>1</sup> هدوقة حسبية، "كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في لينوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 03.



السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، التي كان لها دورا هاما في التمهيد لحدوث الأزمات المالية.

**2. اضطرابات القطاع المالي:** إن التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار سوق الأوراق المالية قد شكل القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية، بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي، بما في ذلك صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد. ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اضطرابات في القطاع المالي، نذكر ما يلي:

**1.2. عدم تلاؤم أصول وخصوم البنك:** إذ يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها العاجلة والآجلة في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابت، مما يغري البنوك المحلية للاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن البنوك كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.

**2.2. تحرير مالي غير وقائي:** يؤدي التحرير المالي إلى دخول بنوك أجنبية إلى السوق المالي، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك، وبدون الإعداد والتهيئة والرقابة للأزمة قبل التحرير المالي فإن البنوك قد لا تتوفر لها الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة.

**3.2. تدخل الدولة في تخصيص الائتمان:** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية، خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى ليست اقتصادية.

**4.2. ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** إن ضعف الإجراءات المحاسبية المتبعة، خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها من المحفظة الائتمانية للبنك، وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال البنك، إضافة إلى نقص الرقابة المصرفية الفعالة، يعتبر دون شك من أهم أسباب الاضطرابات والأزمات المالية، من خلال التقييم غير الدقيق للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد، كالتوسع في منح القروض العقارية أو الاستهلاكية.

3. **تشوه نظام الحوافز:** لا يتأثر مالكي البنوك والإدارات العليا فيها ماليا نتيجة الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، لا بإنهاء خدماتهم مثلا ولا بتحميلهم الخسائر التي حدثت، ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في البنوك وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل البنك وتدوير المناصب الإدارية لم ينجح في تقادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، حيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وفي طريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، كما دلت التجارب أيضا على أن الإدارات العليا وفي حالات متعددة نجحت في إخفاء الديون المدومة للبنك لسنوات، وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من جهة، وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من جهة أخرى، وهذا ما صعب التعرف على المعاملات السابقة لحدوث الأزمات المالية، والاستعداد الجيد لتقادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

4. **سياسات سعر الصرف:** يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، فمثلا في ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية بدور الملجأ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية، حيث يعني ذلك فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى حدوث أزمة العملة والتي ينتج عنها عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع في أسعار الفائدة المحلية، مما يزيد من ضغوط تقاوم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي. في المقابل، وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة سيؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة، وإلى زيادة في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم البنوك إلى مستوى أكثر تناسبا مع متطلبات الأمان المصرفي.

5. **مكونات تدفقات رأس المال:** لقد كان لمكونات تدفقات رأس المال أثرها البالغ في حدوث عدد من الأزمات المالية، وتعتبر القروض قصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات المالية، والأكثر عرضة للسحب خلال فترات الأزمات، أين تكون تكاليف الانسحاب في حدها الأدنى بالنسبة للمقترضين الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، على عكس تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في الأسهم والسندات التي قد تلحق بالبائعين خسارة كبيرة أثناء الأزمات.<sup>1</sup> يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي للكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات، ويمكن مواجهة الأزمات إما بالانتظار أو بالانسحاب أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.

<sup>1</sup> حورية حماني، "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهيري قسنطينة-2، الجزائر، 2017-2018، ص ص 71-74.

### المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

بسبب الضرر الذي تخلفه الأزمات المالية على جميع القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي، حيث تمس فيه الكثير من الجوانب والمجالات مخلفة أكبر الأضرار، وهنا يمكننا تمييز أربع أنواع من الأزمات المالية والمتمثلة في:

1. **أزمة النقد الأجنبي:** تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها، أو تدخل البنك المركزي للدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

يتميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة.

أما الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن الثقة في الاقتصاد، فمناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحملاً يؤدي إلى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

2. **الأزمة المصرفية:** تحدث الأزمات المصرفية عندما يعجز المصرف على القيام بالتزاماته الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرته على الاستجابة لطلبات المودعين وبالتالي تحدث ما تسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، لكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالتراصف مع أزمة العملة.

3. **أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون، إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة تحدث عندما يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته وهذا قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، أو أزمة الصرف الأجنبي.

4. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية، وهذا ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل، عندها يصبح انهيار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع الأصل، فيبدأ سعره بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هدوقة حسبية، مرجع سابق، ص ص 04-05.

## المبحث الثاني: مفاهيم حول الأزمات المصرفية.

تعد الأزمة المصرفية أحد أنواع الأزمات المالية حيث تعتبر حالة من حالات انهيار البنوك، ونظرا لأهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد ككل، يجب التعرف على مفهوم الأزمات المصرفية، أسبابها، مع استعراض أهم هذه الأزمات.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمات المصرفية

تؤدي البنوك دورا كبيرا في تغذية الاقتصاد بالسيولة، فهي مجمع للأموال ووسيط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز، لكن قد تتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر والتي يسعى المدراء أثناء إدارتهم لهذه الفوائض المالية تجنبها، لكنهم يقفون في كثير من الحالات عاجزين عن مواجهتها وهذا ما يسمى بالأزمة المصرفية والتي بدورها يمكن أن تمتد إلى قطاعات أخرى، وهنا سيتم التطرق إلى التعاريف التي أعطيت للأزمة المصرفية.

**تعريف(01):** "تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية".<sup>1</sup>

**تعريف(02):** "تسمى الأزمة المصرفية بالذعر المالي ( Financial Panic ) وهي لا تعدو أن تكون حالة من حالات انهيار أحد المصارف، حيث يقوم الدائنون أصحاب القروض قصيرة الأجل (المودعون) بسحب قروضهم (ودائعهم) بأسلوب مفاجئ من مدين يتسم بالملاءة".<sup>2</sup>

**تعريف(03):** "وتعرف على أنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى أزمة إفسار وأزمة سيولة".<sup>3</sup>

**تعريف(04):** "تعرف على أنها تلك الفترة التي يكون فيها معظم البنوك في حالة إفسار أو عدم سيولة".<sup>4</sup> تأسيسا لما سبق نخلص إلى أن الأزمة المصرفية يقصد بها عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات الأفراد كنتيجة لتدهور أصوله مقابل التزاماته، إضافة إلى الارتفاع الكبير والمفاجئ في طلب سحب الودائع مما

<sup>1</sup> فريد كورتل، مرجع سابق، ص 07.

<sup>2</sup> طالبي صلاح الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية - الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 07.

<sup>3</sup> Mannuel Hinds, "Economic Effects of Financial crisis", A world bank pobiy, Desearch working paper 104, 1998, p43

<sup>4</sup> Manmohan skumar et Als, "Global Financial Crisis Institution Vulnerability", IMF working paper WP/00/105, 2000, p33.

يعرض البنك إلى الإفلاس، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

### المطلب الثاني: أسباب الأزمة المصرفية

إن الحالة التي يكون فيها البنك في حالة عسر مالي تدعى بالأزمة المصرفية، والسبب في حدوثها يعود إلى عدة عوامل أهمها:

**1. اضطرابات الاقتصاد الكلي:** إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى رسوخ حالة عدم التأكد والتي تجعل من الصعب على المقترضين التمييز بين مخاطر الائتمان المختلفة، فعند سيادة حالة الاستقرار الاقتصادي سيتوقع المودعون أن كل المصارف ستكون في حالة خسارة، وسيكون ذلك أساسا لسيادة حالة الذعر المالي. من ناحية أخرى، قد تؤثر السياسات المالية والنقدية على حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى حدوث أزمة مصرفية، فالسياسات المالية والنقدية التوسعية بشكل مفرط تؤدي إلى حدوث توسع في الإقراض وإفراط في تراكم الديون، مما يؤدي إلى مغالاة وهمية في الاستثمار في الأصول الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعارها إلى مستويات غير قابلة للاستمرار، وعندما يتصاعد التضخم في مثل هذه الظروف تبدأ السياسات باتخاذ اتجاهات انكماشية لاحتواء التضخم وتصحيح أسعار الأصول، وذلك سيؤدي إلى تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي وظهور مصاعب في خدمة الدين، وتصاعد مستويات القروض عديمة الأداء التي تهدد الملاءة المالية للبنوك، وبالتالي إمكانية تعرض الجهاز المصرفي إلى خطر الأزمة المصرفية.

**2. عدم سلامة القطاع المصرفي:** قد تنشأ الأزمات من عدم وجود ضمانات حكومية لدعم البنوك، التي قد تجعل البنوك لا تستوفي متطلبات رأس المال العامل ونسبة الاحتياطي، فتتوسع كثيرا في منح الائتمان بغض النظر عن مدى سلامة الجهات الممنوحة مما يؤدي إلى إضعاف الموقف المالي للبنوك، ويترافق كل ذلك مع ضعف في النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة، ودرجة الإفصاح عن المعلومات وخصوصا الديون المدومة ونسبتها من محفظة البنك الائتمانية. وإن بعض المؤشرات الدالة على الأزمة المصرفية مثل: نسبة القروض عديمة الأداء في حافظات البنوك، التقلبات الكبيرة في أسعار العقارات والأسهم، والمؤشرات الدالة على إخفاق الأعمال والقروض عديمة الأداء، كل هذه المؤشرات وغيرها قد لا تكون متاحة في معظم الدول النامية أو تكون غير مكتملة، وفي الحالات التي تتوافر فيها لدى البنوك المركزية معلومات عن القروض عديمة الأداء، فإن التراخي في تحليل هذه البيانات واتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة استجابة لها هو الذي يؤدي في العادة إلى تدهور الموقف ووصوله حد الأزمة.

**3. سياسات سعر الصرف:** تلعب السياسة التي تتخذها السلطات النقدية دورا هاما في حدوث الأزمة المصرفية، فأسعار الصرف المرنة قد تزيد من حدة المضاربة على العملة ومن ثم زيادة الأسعار المحلية، وسيؤدي ذلك إلى تخفيض موجودات ومطلوبات البنك دون المستوى المطلوب لضمان متطلبات الأمان

المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك لما له من آثار على نسبة العجز في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

**4. التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول:** هناك ثلاث براهين أساسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة: "إن كلا من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية، تسبق عادة الأزمات المصرفية، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من أكبر الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والمصرفية"، وأخيرا فإن جزء كبير من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة.<sup>2</sup>

**5. تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق:** إذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك نسبة إلى الاقتصاد الوطني وأرصدة الاحتياطات الدولية، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق، وإذا كان رأس مال البنك أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله، وإذا كان الاقتصاد الوطني معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة، فإنه يمكن اعتبار ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفي.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمات المصرفية.

عرفت معظم دول العالم العديد من برامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي نتيجة ما تعرضت له من أزمات مصرفية، التي سنتطرق إلى أهمها:

**1. أزمة المديونية لدول العالم الثالث:** مع بداية الثمانينات من القرن العشرين وتحت ظل العولمة المصرفية وتحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، فقد توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث، مما اضعف من مراكزها المالية إلى حد كبير، حيث بلغ إجمالي الديون المستحقة على الدول النامية ما يقدر بقيمة 1812 مليار دولار نهاية سنة 1993م، أي بزيادة قدرها 7% مقارنة بنفس الفترة تقريبا من العام الأسبق والذي وصل إلى 1696 مليار دولار، وقد زاد عام 1994م بنسبة 7% تقريبا، لتصل القروض الخارجية عام 1995م إلى ما قيمته 1945 مليار دولار، كما ارتفع حجم الديون الخارجية للدول ذات الاقتصاديات الناهضة والنامية خلال عام

<sup>1</sup> قصي الجابري، فلاح حسن ثويني، "رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك -دراسة تطبيقية على الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا-"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010، ص ص 84-86.

<sup>2</sup> نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل 2- الجزء الثاني، إتحاد المصاريف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 14.

<sup>3</sup> نفين الحلواني، "إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004، ص 04.



2003م إلى 2644,5 مليار دولار مقابل 2526,6 مليار في عام 2002م، و 2470,9 مليار عام 2001م و 2498,5 مليار عام 2000م.

اقتربت حركت التوسع هذه في الإقراض بتعثر تلك الحكومات، وإعلان تلك الدول المدينة عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، وإن عدم القدرة على التسديد كان نتيجة لعدة تطورات اقتصادية ومالية دولية، فقد تطورت المديونية الخارجية بدول العالم الثالث بمعدلات مرتفعة جدا نتيجة للضغوط التي تعرضت لها موازين مدفوعات الدول، بسبب الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي والمتغيرات الحديثة الناتجة عن العولمة، ومن ثم تحولت صعوبات المدفوعات إلى صعوبات بالنسبة للتنمية والتمويل لعدم قدرة الدول النامية على تأمين الحاجات المحلية وتلبية مستلزمات التنمية وخدمة الدين.

نظرا لتدني قدرة دول العالم الثالث على التسديد، فقد اضطرت البنوك الدائنة إلى اتخاذ عدة إجراءات منها:

- شطب الديون، أو توريقها بخصومات عالية؛
- اعتبارها ديونا معدومة، بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد، إضافة إلى أصل الدين؛
- استبدال جزء منها بمساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث.

ترتب على ذلك أن بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية، خوفا من انهيار مؤسساتها وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي، واستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضعت الدول لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي التكيف الهيكلي.

**2. أزمة الأرجنتين 2001م:** مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين عرفت الأرجنتين نقطتي ضعف رئيسيتين، فمن جهة -وبعد النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين- قامت الحكومة الأرجنتينية آنذاك بانفتاح شديد على العالم الخارجي في مجال الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، معتمدة في ذلك على التمويل الخارجي من خلال عمليات استدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة سداد أعباء فوائدها، والتي انتقلت من 8 مليار دولار عام 1973م إلى 48 مليار دولار 1983م، ومن جهة أخرى عانت من ظاهرة التضخم الجامح ومنذ منتصف عام 1998م بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود حادة لعدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي، فقد ارتأت الحكومة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين أن الحل الأمثل لمواجهة الارتفاع الرهيب في الأسعار واستعادة مصداقية العملة هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس واحد بيزو يساوي واحد دولار، أو ما يسمى بنظام "مجالس العملة"، وقد وضع هذا النظام الاقتصاد الأرجنتيني تحت تبعية تدفقات رأس المال الأجنبي، كما أنه وفي الوقت نفسه قضى على مرونة السياسة النقدية.

لقد كان أول تحذير من أزمة خريف عام 2000م، أين تعذر الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وأصبحت مصادر الديون الخارجية ناضبة تماما، وقد تطلب الأمر تخفيض بنسبة 13% من رواتب موظفي الخدمة المدنية لدعم مسعى الحكومة لدى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 1,3 مليار دولار، لكن هذا القرار قوبل بالرفض الاجتماعي، وظهر واضحا أن الحكومة عاجزة عن مواجهة الأزمة وفي الأشهر الأخيرة من عام 2001م، تحولت الأزمة إلى أزمة اجتماعية وسياسية، إذ أن الحد من النفقات العمومية زاد من حدة الركود، وخفض من عادات الضرائب بطريقة زادت من العجز بدلا من أن تخفضه، كما ارتفعت أسعار الفائدة والأعباء المالية، وأدى انعدام الثقة لدى المستثمرين إلى هروب رؤوس الأموال، لكن وبدءا من أول نوفمبر أصبح التسرب تدافعا، وتراجعت احتياطات البنك المركزي بـ 1,7 مليار دولار، وأصبح من الواضح أن الأرجنتين لا يمكنها تجنب التخلف عن سداد ديونها، إذ دمر اندفاع المودعين السيولة التي تضمن استمرارية هذا النظام، ودفع بالحكومة إلى اتخاذ تدابير جذرية للرقابة على الصرف، وفي مطلع فيفري 2002م تم إلغاء نظام مجالس العملة رسميا، واستبدله بنظام سعر صرف مرن.

**3. الأزمة اليابانية:** تعرضت البنوك اليابانية منذ نهاية عقد الثمانينات إلى مشكلة الديون المتعثرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الياباني، ولم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة ومواجهة تداعياتها بشكل كامل وتام خاصة في بداية الأزمة. وترجع أسباب تعثر الديون في اليابان إلى ما يلي:

- الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني، الذي ترتب عليه توقف الجهات المقرضة عن سداد ديونها للبنوك، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى؛
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لآجال طويلة، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك؛
- عدم تقدير المسؤولين بالحكومة اليابانية لمدى خطورة تلك الأزمة، حيث قدرت الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي من جانب الحكومة في بداية عقد التسعينات بنحو مليار ين ياباني، أي ما يعادل 308 مليار دولار أمريكي، اعتقادا منهم بأن حدوث انتعاش اقتصادي كفيل بعلاجها؛
- رغم الجهود العديدة التي بذلتها الحكومة اليابانية لمجابهة تلك الأزمة، إلا أن مردودها الإيجابي كان ضعيفا ولم تغلح في وضع حد لها، بل تقاوم حجم الديون المكدمة، وقد كان لأزمة الديون غير المؤداة باليابان نتائج على المستويين المحلي والدولي، أهمها ما يلي:

- اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي الياباني، حيث شرعت بعض البنوك العالمية مثل JP Morgan و Co.Citibank في تخفيض حجم الاستثمارات في السوق اليابانية، للحد من المخاطر التي تتعرض لها؛

- تصاعد مخاوف الشركات اليابانية التي تمتلك حصصا ضخمة في أسهم البنوك اليابانية من تراجع أرباحها، نتيجة لتراجع أسهم البنوك التي تعاني من مشكلات.



ترتب عن اضطراب السياسة الاقتصادية والنقدية اليابانية إثارة قلق مجموعة من الدول الصناعية السبع الكبرى، وأعلنت تحذيرها من إمكانية تعرض اليابان لضغوط شديدة إذ لم تتخذ خطوات جادة لتسوية الديون المعدومة، التي أصبحت قنبلة موقوتة لا تهدد الاقتصاد الياباني فحسب وإنما الاقتصاد العالمي أيضا.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: المخاطر المصرفية.

يعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، لاسيما في وقتنا المعاصر، أين تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها لتصبح أكثر تعقيدا، خاصة في أعقاب توالي الأزمات المالية، حيث أصبحت البنوك تتعرض للمخاطر أثناء قيامها بأداء مختلف أنشطتها، وهذا راجع لتجمع العديد من الأسباب والعوامل، إلا أن تعريف المخاطر وتصنيفها يعد خطوة أساسية لمراقبتها وقياسها وتسييرها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها أو التقليل من حدتها، حيث إيضاح ذلك من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية

يعد البنك أحد أهم ممول للاقتصاد، إذ يؤدي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لتمويله لمختلف المشاريع التنموية، لكن يعد النشاط البنكي محفوف بالمخاطر بشتى أنواعها التي يسعى مدراء البنوك تجنبها، غير أنهم قد يقفون عاجزين في بعض الحالات عن تقاديرها مما يعرضهم إلى أزمة مصرفية. وهنا يتم التطرق لتعريفات متعددة لمفهوم المخاطر المصرفية، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

**تعريف(01):** "المخاطر هي التقلبات في العوائد المستقبلية للقرارات المالية، وفي أغلب أدبيات الإدارة المالية تستخدم المخاطرة كمرادف للتأكد، وكلاهما يتعلق بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا، أما على صعيد الصناعة المصرفية، تعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال".<sup>2</sup>

**تعريف(02):** "هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقراضية عن العائد التعاقدية كنتيجة للأسباب الداخلية والتمثلة في ضعف إدارة البنك أو لأسباب خارجية والناجمة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد، أو لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية".<sup>3</sup>

**تعريف(03):** "المخاطر المصرفية هي الأثر السلبي على الأرباح نتيجة مصادر مختلفة لعدم التأكد، والتي تؤدي إلى خسائر مالية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 89-92.

<sup>2</sup> ريم عمري، "الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص 74.

<sup>3</sup> نسيمه حاج موسى، "الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس/الجزائر، 2008-2009، ص 27.

<sup>4</sup> بلعوز بن علي، عون الله سعاد، "الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي-الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19، 2018.

**تعريف(04):** " يمكن اعتبار الخطر كاحتمال لوقوع حدث غير مرغوب فيه من طرف المؤسسات المالية، لأنه قد يتسبب في إفلاسها، فالخطر يمكن أن ينتج عن نقص التنويع، نقص السيولة وأيضاً إرادة البنوك في التعرض للمخاطر، حيث ترتبط هذه المصادر الثلاثة فيما بينها <sup>1</sup>."

**تعريف(05):** " وجود فرصة تتحرف فيها البنوك عن خطط في أي مرحلة من مراحلها أي الفشل في تحقيق العائد".<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الإجرائي الموالي للمخاطر المصرفية فهي تلك الأحداث المفاجئة التي تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله والتي تنشأ في ظروف عدم التأكد، فالمخاطر المصرفية عبارة عن تحقيق خسائر أو عدم الحصول على ما هو متوقع وهذا ما يؤدي إلى إفلاس البنوك أو تعرضهم لما يسمى بالأزمات المصرفية.

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

تعاني البنوك باختلاف أنواعها العديد من المخاطر، كون النشاط المصرفي حافل بالخطورة لتعامله بالأموال سواء عن طريق التحصيل أو الإقراض، وفيما يلي نستعرض أهم المخاطر:

#### 1. المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية:

**1.1. المخاطر النظامية:** ينشأ هذا الخطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية، وإن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤدي أرباح البنك ورأس ماله نتيجة لعدم تقيده بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر، ويعرض هذا النوع من المخاطر البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة، مما يؤثر على نشاطه بشكل عام.<sup>3</sup>

كما يولد الخطر النظامي عندما يكون أحد المتعاملين غير قادر على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى سلسلة من الفشل والعجز، الأمر الذي يضع مجموع ممثلي السوق في صعوبات، وإن هذا الخطر يوجد على مستوى كل الأسواق المنظمة الموازية وبالنسبة لكل الأنشطة المالية. وبالنتيجة، فإن ظاهرة العولمة المالية قد أدت إلى عولمة هذا الخطر من خلال التحولات التكنولوجية والنظامية وتدويل المجال المالي.<sup>4</sup> ويمكن شرح الخطر النظامي في الشكل الموالي:

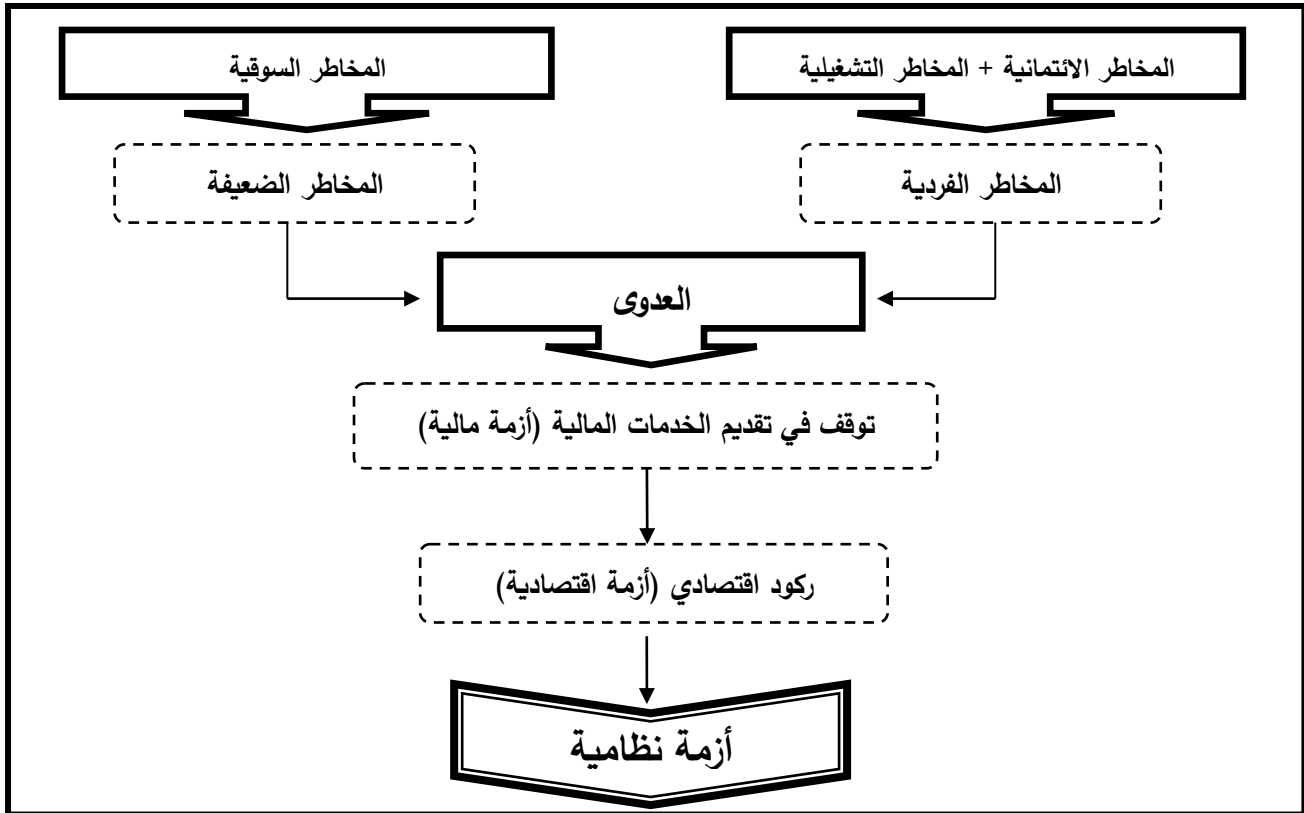
<sup>1</sup> Amine TAZAZI, "**Risque Bancaire, Déréglementation Financière et Reglaementation rudentielle**", Presse Uniersitaires de France, 1996, P25.

<sup>2</sup> دريد كمال آل شيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، ص231.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير، "إدارة المخاطر"، الطبعة 01، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2012، ص299.

<sup>4</sup> Catherine KARYOTIS, "**L'essentiel de la Banque**", 1<sup>ère</sup> édition, Gualino Lextenso éditions, France, p58.

شكل رقم (01-01): المخاطر النظامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ورقة بحثية.

## 2.1. المخاطر غير النظامية:

ويقصد بها تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد القرض، والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة، ومن أمثلة ذلك، كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة وتدهور منتجات المقترض والإفلاس أو العسر المالي للمقترض وتلف المخزون أو الآلات أو المواد الخام المستخدمة في الأنشطة الإنتاجية، إن هذه الأنواع من المخاطر غير النظامية تؤثر بصورة بالغة على قدرة الزبون (المقترض) ورغبته على سداد ما عليه من التزامات تجاه المقرض (المصرف)، ومن بعد فإن معظم المصارف تقوم قبل منح القرض بالبحث والتحري عن طالب القرض ودراسة وتحليل مركزه المالي. وهناك العديد من النسب المالية التي تساعد الإدارة المصرفية على قياس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات المصرف في حالة إفلاس المقترض وتعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية.

و للمزيد من التحوط تقوم معظم المصارف التجارية بانتهاج سياسات وقائية في منح القروض كإبرامها لاتفاق شرطي مع المقترض يقضي بعدم خفض حجم ودائعه لدى المصرف عن حد معين ضرورة حصوله على موافقة المصرف قبل تطبيق أي توسعات جديدة أو محاولته الحصول على قروض إضافية، ومن أمثلة تلك السياسات الوقائية أيضا طلب المصرف من المقترض تقديم رهن كضمان للقرض وذلك في صورة أوراق

مالية، أو مخزون سلعي أو مباني بحيث إذا توقف الزبون عن سداد التزاماته يحق للمصرف التصرف في الشيء المرهون.

كذلك تقوم الكثير من المصارف بطلب طرف ثالث على الاتفاق كضامن للزبون، بحيث يحق للمصرف الرجوع عليه في حالة توقف المقرض (الزبون) عن سداد القرض وفوائده، خاصة إذا ما كانت قيمة هذا القرض كبيرة ويخشى معها من تعرض المصرف لهزة مالية إذا ما تم التوقف عن السداد، وتلجأ المصارف أيضاً إلى اشتراط سداد أصل القرض على دفعات سواء شهرية أو سنوية، أو سداد الفوائد مقدماً من خلال خصمها من قيمة القرض من البداية.

ولا ينبغي أن يفهم مما سبق، أن المصارف ملزمة دائماً باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المقرض في حالة تعثره، ففي حالات كثيرة تبذل جهود مخلص في مساعدة المقرض للخروج من أزمته المالية، كتأجيل سداد القروض وفوائدها إلى تواريخ لاحقة، فقد لا تكفي أموال التصفية في حالة إفلاس الزبون للوفاء بسداد التزاماته بالكامل تجاه المصرف، كما أن خروج الزبون من السوق يعني من ناحية أخرى فقد المصرف لأحد زبائنه و هو ما يعتبر في حد ذاته خسارة لهذا المصرف.<sup>1</sup>

### 2. المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية:

1.2. المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وتنقسم إلى:

1.1.2. خطر الائتمان: يشكل خطر القرض أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من وجود مخاطر مهمة أخرى كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية كان أهم أسبابها هو تغير الائتمان.<sup>2</sup>

تعرف مخاطر الإقراض على أنها: "المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقرض أو الطرف الآخر في القيام بالوفاء بالتزاماته ممثلة في جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما في الأوقات المحددة للتسديد، الأمر الذي ينعكس في تقلب قيمة محفظة القروض ومن ثم إلحاق الخسائر الاقتصادية بالبنك، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر".<sup>3</sup>

تعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الإقراض، إلا أنه هناك مصادر أخرى ناجمة عن جميع أنشطة البنك والموجودة في سجل محفظة الأوراق المالية بغرض الاستثمار، وسجل محفظة الأوراق المالية بغرض التداول أو الاتجار داخل وخارج الميزانية، بالإضافة إلى أدوات مالية أخرى غير القروض مثل:

<sup>1</sup> "المخاطر غير النظامية"، مجلة المحاسب العربي، الرابط: [https://www.aam-web.com/ar/create\\_pdf/accounting/205](https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/accounting/205)، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2020.

<sup>2</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص 33.

<sup>3</sup> حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الراضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2013، ص ص 170-171.

كمبيالات القبول، الأنترينك (التمويل بين البنوك) وتمويل التجارة وصفقات تبادل العملات والمبادلات والسندات والأسهم وخيار البيع والشراء وتمديد الالتزامات والضمانات وتسوية المعاملات.<sup>1</sup>

**2.1.2. خطر السوق:** يعرف خطر السوق على أنه خطر خسارة وضعية السوق (أسهم، سندات، مواد أولية، سعر الصرف) التي يمكن أن تحدث عند التقييم غير الملائم لمعايير السوق، وتتمثل هذه المعايير في أسعار الفائدة، أسعار الأسهم والسندات، أسعار المواد القاعدية، أسعار الصرف، أسعار مختلف المنتجات المشتقة.<sup>2</sup>

تنتج مخاطر السوق عن التغيرات في أسعار الأدوات المالية والبضائع والنقود وأسعار الصرف، حيث أن تعرض البنوك المتزايد لمخاطر السوق هو نتاج التوجه نحو تنويع الأنشطة، فمن الوظيفة التقليدية للوساطة إلى أنشطة الإبقاء على السوق (أو المحافظة على السوق) وأنشطة الحساب الخاص، التي جعلت البنوك تضع جانبا "رأس المال الخطر" من أجل التحول المتداول للخطر.<sup>3</sup>

إن خطر السوق لوضعية عامة تغطي عدة أدوات ذات طبيعة مختلفة يمكن أن يقسم إلى خطر خاص مرتبط بطبيعة العملية وخطر عام مرتبط بتطور السوق.

**3.1.2. خطر سعر الفائدة:** يعد خطر سعر الفائدة بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات المصرفية ثاني أهم صنف بعد خطر القرض، حيث تنتج هذه الخسائر عن الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة والتي تضيق هامش الفائدة (أي تكون الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) وتخفض قيمة الأصول أو المالية في الميزانية وخارج الميزانية.

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بصيغ مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويذهب بعضهم الآخر إلى القول أن مخاطر سعر الفائدة هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، والتي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته، ويرى فريق ثالث بأن مخاطر سعر الفائدة تحدث نتيجة لتغير أسعار الفائدة وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما، وهكذا ترتبط مخاطر أسعار الفائدة للبنك بتغير عوائد موجوداته ومطلوباته وقيمها بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

يمثل خطر سعر الفائدة بالنسبة لمؤسسة مالية احتمال تعرض مردوديتها لتغيرات في أسعار الفائدة، حيث هامش التحويل (النتائج الجارية) وقيمة الممتلكات، وفي كلتا الحالتين فإن هذا الخطر يثقل الأموال الخاصة، ويتحقق هذا الخطر مثلا عندما تمول المؤسسة قروض طويلة الأجل بودائع قصيرة الأجل قابلة للتجديد بأسعار فائدة تستجيب لتطور السوق.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 171.

<sup>2</sup> Henri JACOB, Antoine SARDI, "**Management des Risques Bancaires**", Edition AFGES Paris, 2001, p102

<sup>3</sup> Hennie Van GREUNING, Sonja Brajovie BRATONOVIC, "**Analyse et Gestion du Risque Bancaire**", 1<sup>ère</sup> édition, Edition ESKA, Paris, 2004, p231-232.

كما تمثل مخاطر سعر الفائدة أيضا، المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها أثر سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، فمع تطور وتنوع الأدوات المالية المستعملة لجمع الموارد وتوزيع القروض أصبح من الصعب على معظم البنوك تجنب تغيرات سعر الفائدة، غير أن البنوك تبقى قادرة على تعديل هيكل ميزانياتها بالعمل على اختيار بعض أصناف الاستخدامات والموارد لتقليص تنمية سعر الفائدة.<sup>1</sup>

**4.1.2. خطر السيولة:** قبل التطرق لخطر السيولة لا بد من تحديد مفهوم السيولة، التي تعني مدى امتلاك البنك لأموال متاحة للاستجابة لطلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين، أما مخاطر السيولة فيمكن تعريفها بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس مال البنك الناتجة عن صعوبات في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازي وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات.<sup>2</sup>

يرتبط خطر السيولة بإمكانية السحب المكثف للأموال من البنك من قبل المودعين، وبدقة أكثر يحدث الخطر عندما تُجبر هذه السحوبات البنك على تدبير هذه الأموال بتكلفة تفوق التكلفة العادية، حيث أن ارتفاع هذه التكاليف قد يضع البنك في وضعية إعسار، وحتى يتمكن البنك من تسوية التزاماته التي اقترب موعد استحقاقها يمكنه من طرح بعض أدواته المالية في السوق، وإذا كان هذا الأخير ضيقا ومحدود النشاط فهذا سيؤدي إلى تحقق خطر السيولة.<sup>3</sup>

**5.1.2. خطر سعر الصرف:** تتمثل مخاطر سعر الصرف في المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله، نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقسيم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية.<sup>4</sup> يظهر هذا الخطر نتيجة للتذبذبات في أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة.<sup>5</sup>

**2.2. المخاطر التشغيلية:** وهي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا النوع المخاطر التالية:

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 34-35.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2013، ص 61-62.

<sup>3</sup> B-ACHARI, "Typologie des Risque Bancaires et Réglementation Prudentielle", Direction Générale des Etudes, Banque d'Algérie, p31.

<sup>4</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 301.

<sup>5</sup> كمال زيتوني، "النظام المصرفي الجزائري"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجائر، 2016-2017، ص 23.

**1.2.2. خطر الاحتيال المالي والاختلاس:** من خلال التحلل في الضوابط الداخلية وإجراءات الرقابة فمثل هذا التحلل قد يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة خطأ أو احتيال أو الإخفاق في الأداء بطريقة آنية أو تسبب تسوية فوائد البنك بطريقة أو بأخرى.

**2.2.2. خطر المهنة:** كإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية.

**3.2.2. خطر الجرائم الإلكترونية:** تعتبر الجرائم الإلكترونية من الجرائم المرتكبة عبر الانترنت وهي ناجمة عن إدخال بيانات مزورة في الأنظمة وإساءة استخدام المخرجات إضافة إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيدا من الناحية التقنية مثل تعديل الكمبيوتر.<sup>1</sup>

وقد صاحب تطور شبكة الانترنت تطور وسائل الدفع والوفاء، وأضحت جزء لا يتجزأ من المعاملات الإلكترونية وفي خصم هذا التداول المالي عبر الانترنت ظهرت عدة جرائم إلكترونية على الأموال مثل السطو والسرقة، والتحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال وقرصنة أموال البطاقات الممغنطة، حيث أصبحت إمكانية خلق مفاتيح البطاقات والحسابات البنكية بالطريقة غير مشروعة ممكنة عبر قنوات شبكة الانترنت.<sup>2</sup>

**4.2.2. خطر المسؤولية.**

**5.2.2. خطر قانوني:** ناتج عن عدم توفر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات القانونية.

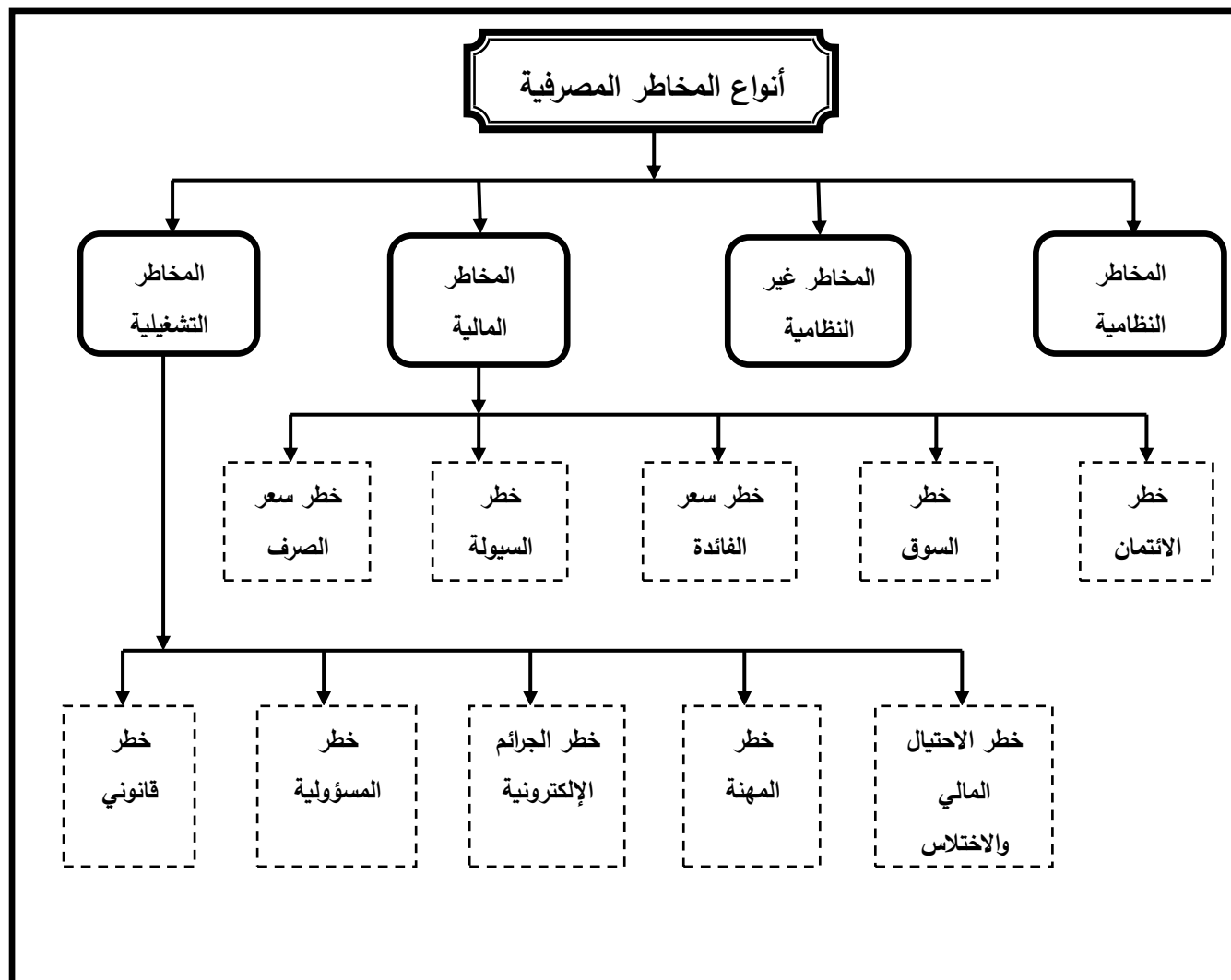
ويمكن تلخيص جميع أنواع المخاطر في الشكل الموالي:

---

<sup>1</sup> علي كحلوش، "جرائم الحاسوب وأساليب مواجهتها"، مجلة الشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، العدد 84، جويلية 2008، ص 51.

<sup>2</sup> خالد ممدوح إبراهيم، "أمن الجرائم الإلكترونية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 76.

شكل رقم (01-02): أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة.



## خلاصة

إن عدم التحكم في المخاطر المصرفية يمكن أن يضع النظام المصرفي ككل أمام تحديات أكبر، قد تؤدي به إلى الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وبالرغم من أن الساحة المصرفية شهدت ولازالت تشهد العديد من التطورات والتحديات كظاهرة من التحرر من القيود والتطور التكنولوجي، وغيرها من المستجدات، وفي محيط يتميز باحتدام المنافسة، تتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر أين تتجمع عدة أسباب وعوامل لحدوثها، من شأنها أن تعيق البنوك في تأدية وظائفها إذ لم يتم التحكم بها بصفة مستمرة.

ولقد أثبتت مختلف الأزمات التي مرت بها مختلف الأنظمة المالية أن السبب الرئيسي في حدوثها هو مصرفي بالدرجة الأولى، ولهذا فقد كان من الضروري تركيز الاهتمام على موضوع الأزمات المصرفية، وذلك بتطوير مفهوميها ومختلف أنواعها للتمكن من ضبط المخاطر المصرفية إلى أقصى حد ممكن، من خلال تدعيم أنظمة الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي وصولاً إلى جهاز مصرفي سليم قادر على تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي.

# الفصل الثاني

## مؤشرات الإنذار المبكر

## تمهيد

واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات، وكان آخرها أزمة الرهن العقاري عام 2008، والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف في بلدان مختلفة، إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى، إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك خلال دور سياسة السلامة المالية.

توجد عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الحيلة الكلية.

## المبحث الأول: مؤشرات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

نتيجة للتوجه نحو التكامل بين الأنظمة المالية عالمياً، أصبح من الضروري العمل على وضع وتطوير أنظمة للإنذار المبكر بسبب التطورات المتسارعة التي تحدث في الساحة المالية والمصرفية، حيث تساعد هذه الأنظمة على توقع الأزمات قبل حدوثها.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية

إن ظهور أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية متعلق بالفشل المصرفي خاصة ما أحدثته أزمة الرهن العقاري سنة 2007م التي أدت إلى انهيار الاقتصاد البنكي على نطاق واسع، والذي ولد قلق كبير في تصنيف محددات الأزمات المالية عامة والمصرفية على وجه الخصوص، وعليه سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على الاهتمام المتزايد بهذه الأنظمة وكيفية العمل بها.

#### 1. نشأة نظم الإنذار المبكر (EWS):\*

إن الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر ظهر بعد الأزمة المكسيكية (1994-1995) وازداد بعد الأزمة الآسيوية (1997-1998) ويسند ذلك لعاملين رئيسيين: الأول نتيجة الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية والاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لتلك الأزمات، العامل الثاني هو عامل العدوى بمعنى انتقال الأزمة من بلد لآخر.<sup>1</sup>

لقد بدأ الاستخدام المبكر للمؤشرات المالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في سنة 1992م، وقد تم اقتراح نظام (CAMELS)، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر التي قدمتها الدراسات السابقة، وقامت البنوك المركزية بتطوير هذا النظام بما يتناسب مع ظروفها، ولقد قدمت بعض هذه الدراسات نماذج قياسية وأخرى تعتمد على التحليل الوصفي والكمي لتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات مالية باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي؛ وتتبع أهمية نظم الإنذار المبكر للأزمات المالية من أنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار، وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، ويقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مائعة من وقوع الأزمات.<sup>2</sup>

\* EWS: Early Warning System

<sup>1</sup> العيد صوفان، أحمد الغربي، مرجع سابق، ص 68.

<sup>2</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 221-222.

## 2. مفهوم نظم الإنذار المبكر:

تعد نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية من أهم النظم التي تستخدم في تحليل صحة واستقرار النظام المالي، وسيتم التعرف عليها من خلال التعاريف التالية:

**تعريف (01):** "يعرف بأنه نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات مصرفية شاملة ورصدها، وذلك في محاولة لتقييم سلامة المراكز المالية للمصارف الفردية وتحليلها كل على حدة، منعاً لوقوعها في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها".<sup>1</sup>

**تعريف (02):** "يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث أزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات التي تقيد مسبقاً في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني".<sup>2</sup>

**تعريف (03):** "يمكن تعريف نظم الإنذار المبكر على أنها مجموعة عمليات إجراءات نماذج مؤشرات، تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر، التعرف على هذه المخاطر، وعلى أثرها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلاً".<sup>3</sup>

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن أنظمة الإنذار المبكر وسيلة تمكن من التنبيه المسبق بحدوث المخاطر على المستوى الجزئي (حالة مؤسسة مالية واحدة)، أو على المستوى الكلي (حالة النظام المالي ككل)، وبالتالي فهي تعد بمثابة إشارات تنبؤ بقرب حدوث الأزمات مما يمكن من تداركها باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة وفي الوقت المناسب.

إضافة إلى ما سبق نجد أن أنظمة الإنذار المبكر تعمل بتوقيت حدوث تغير الزمن، مما يسمح للمؤسسة بتعديل بنيتها الداخلية بما يتماشى مع متطلبات الوضع، ومن أهم وظائف أنظمة الإنذار نذكر اقتفاء أثر الإشارات الضعيفة على مستوى المحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسة، وبعد ذلك يتم إطلاع متخذي القرار على ما تم جمعه من معلومات لاتخاذ القرار الصائب الذي يخدم مصلحة المؤسسة.

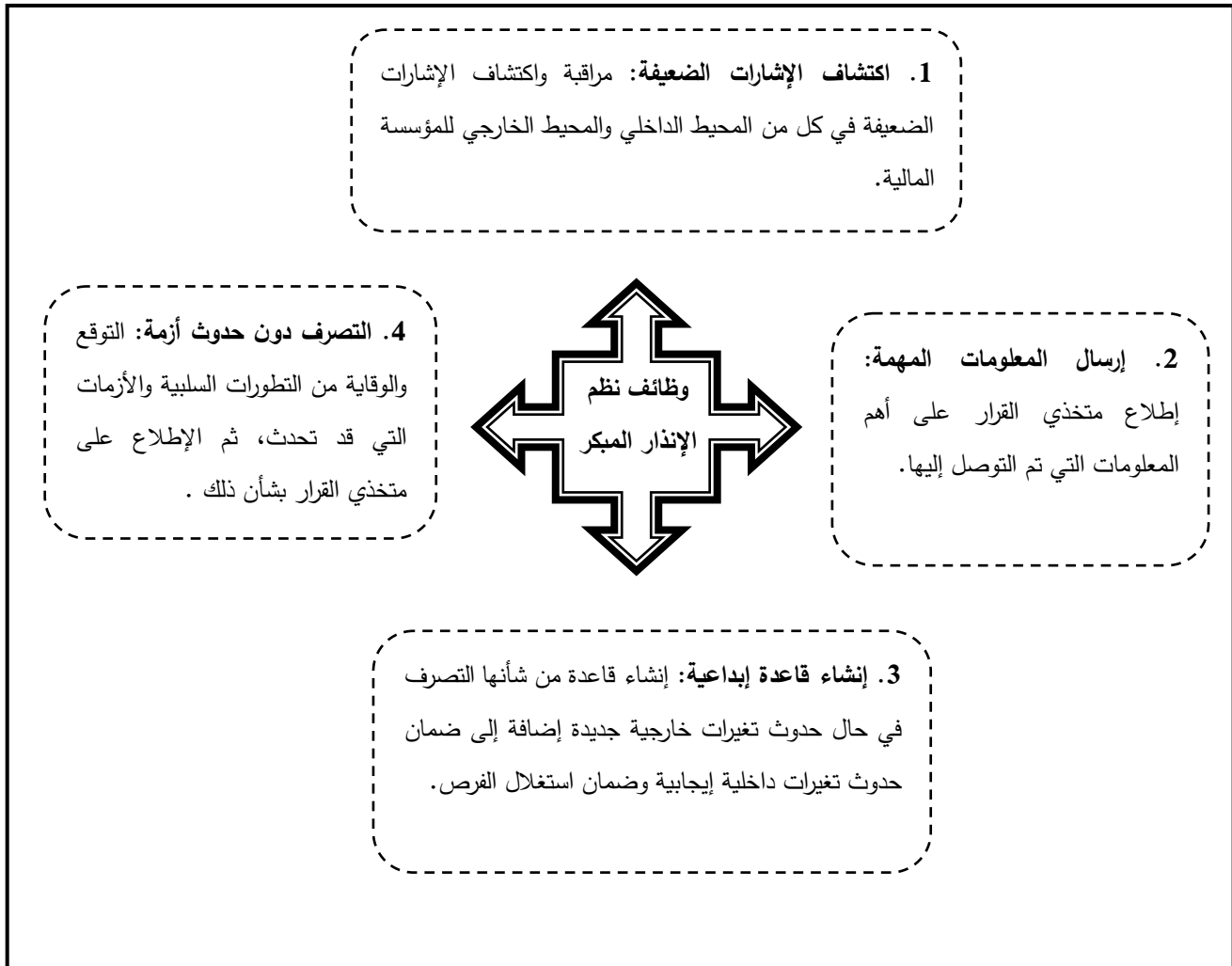
<sup>1</sup> نرمين محمد غسان الحموي، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، 2016، سوريا، ص 35.

<sup>2</sup> العيد صوفان، أحمد الغربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>3</sup> بلقلة براهيم وآخرون، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، الجزائر، ص 33.

تجدر الإشارة هنا إلى أن دور أنظمة الإنذار المبكر لا يقتصر فقط على اكتشاف و إظهار الإشارات الضعيفة فقط بل يمتد إلى أسباب الحوادث والتغيرات المستقبلية.<sup>1</sup> والشكل الموالي يوضح أهم الوظائف التي تؤديها أنظمة الإنذار المبكر:

شكل رقم (02-01): وظائف أنظمة الإنذار المبكر



source: Nidzara Osmanagic Bedenik and Others, "Early Warning System: Epirical Evidence", op,Cit, p204.

<sup>1</sup> Nidzara Osmanagic Bedenik and Others, "Early Warning System: Epirical Evidence", trziste, 2012, p204.

## المطلب الثاني: أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالآزمات المصرفية وأهدافها

بعد تعرض الكثير من البلدان للعديد من الآزمات أصبح من المحتمل تطبيق سياسات رقابية أو تبني نظم إنذار مبكر في القطاع المالي عموما والمصرفي خاصة، حيث ترصد مؤشرات الإنذار المبكر نقاط الضعف الاقتصادية حالا، هنا برزت أهميتها في القطاع الاقتصادي ككل وأصبحت هدف يسعى له كل القطاع المصرفي.

### 1. أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بالآزمات المصرفية:

واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الآزمات كان آخرها أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف، إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى في ظل عولمة القطاع المالي فإن عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي حتما إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبالتالي تعثر القطاع المالي والاقتصادي برمته.<sup>1</sup> تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الآزمات.<sup>2</sup>

يعتبر نظام الإنذار المبكر فعالا عندما ينجح في إشعار وإعلام الجهات المعنية بالآزمات وهي في طور النمو والتكون، لذلك تم التطرق إلى أهميته البالغة والتي تم الإشارة إليها في النقاط التالية:

- التقييم المستمر للمراكز المالية للمصارف للوقوف على مدى هشاشتها، ومعرفة أماكن ونقاط الضعف في مراكزها المالية والإدارية على السواء وذلك لتقليل الخسائر المحتملة والمتوقعة في حال وقوع أزمة مصرفية شاملة لأدنى حد ممكن؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية، والتخطيط المسبق لعمليات الرقابة والتدقيق؛
- توجيه الاهتمام في التوقيت السليم لمواطن الضعف في المراكز المالية من المشرفين على النظام والمؤسسات المصرفية؛<sup>3</sup>
- تعتبر وظيفة رئيسية وحتمية على جميع الأجهزة المصرفية بما يحفظ كيائها ويحميها من السقوط والانهيار؛

<sup>1</sup> إبراهيم عاكوم، "أسواق الأوراق المالية العربية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2009، ص 18-19.

<sup>2</sup> الطوخي عبد النبي إسماعيل، "التنبؤ المبكر بالآزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسبوط، مصر، 2008، ص 6.

<sup>3</sup> نرمين محمد غسان الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- يعتبر نظام الإنذار المبكر أحد وظائف الدولة الرئيسية التي تحفظ أمنها واستقرارها ويضمن أفراد شعبها.

## 2. أهداف مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية:

- تهدف مؤشرات التنبؤ بالأزمات المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:
- إعطاء الفرصة والوقت الكافي للمهددين بالخطر للوقاية منه قبل وقوعه والتعامل الصحيح معه عندما يقع بالسيطرة عليه والحد من آثاره؛
- زيادة الثقة في الأجهزة والمنظمات المعنية بالتعامل مع الأخطار لقدرتها ودورها في الحد من المفاجآت، وإتاحتها فرصة الوقاية منها والسيطرة عليها والحد من تأثيراتها؛
- إيجاد قنوات اتصال وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة؛
- تحديد الموعد الدقيق للأزمات يساعد على تحديد نهاياتها والسيطرة عليها والحد من آثارها؛<sup>1</sup>
- تخفيض التكاليف الرقابية؛
- وصف وتحديد مكان الخلل بدقة وبأقل تكلفة وتحديد الوقت المناسب للتدخل؛
- تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة؛
- توجه الأنظار نحو التركيز على الجوانب الرئيسية للخطر بما يحقق أهداف إدارة الأزمات؛<sup>2</sup>
- زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الأمثل لمواردها/ ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها؛
- تقليص الوقت المتاح والوقت المطلوب من أجل اتخاذ القرارات، ففي معظم الحالات يكون الوقت المتاح ضئيلاً لأن فهم الوضعية القائمة واتخاذ القرارات الصائبة قد يأخذ وقتاً أكبر بكثير، ويوضح لنا الشكل الموالي ما يعرف بالفجوة الزمنية<sup>3</sup>:

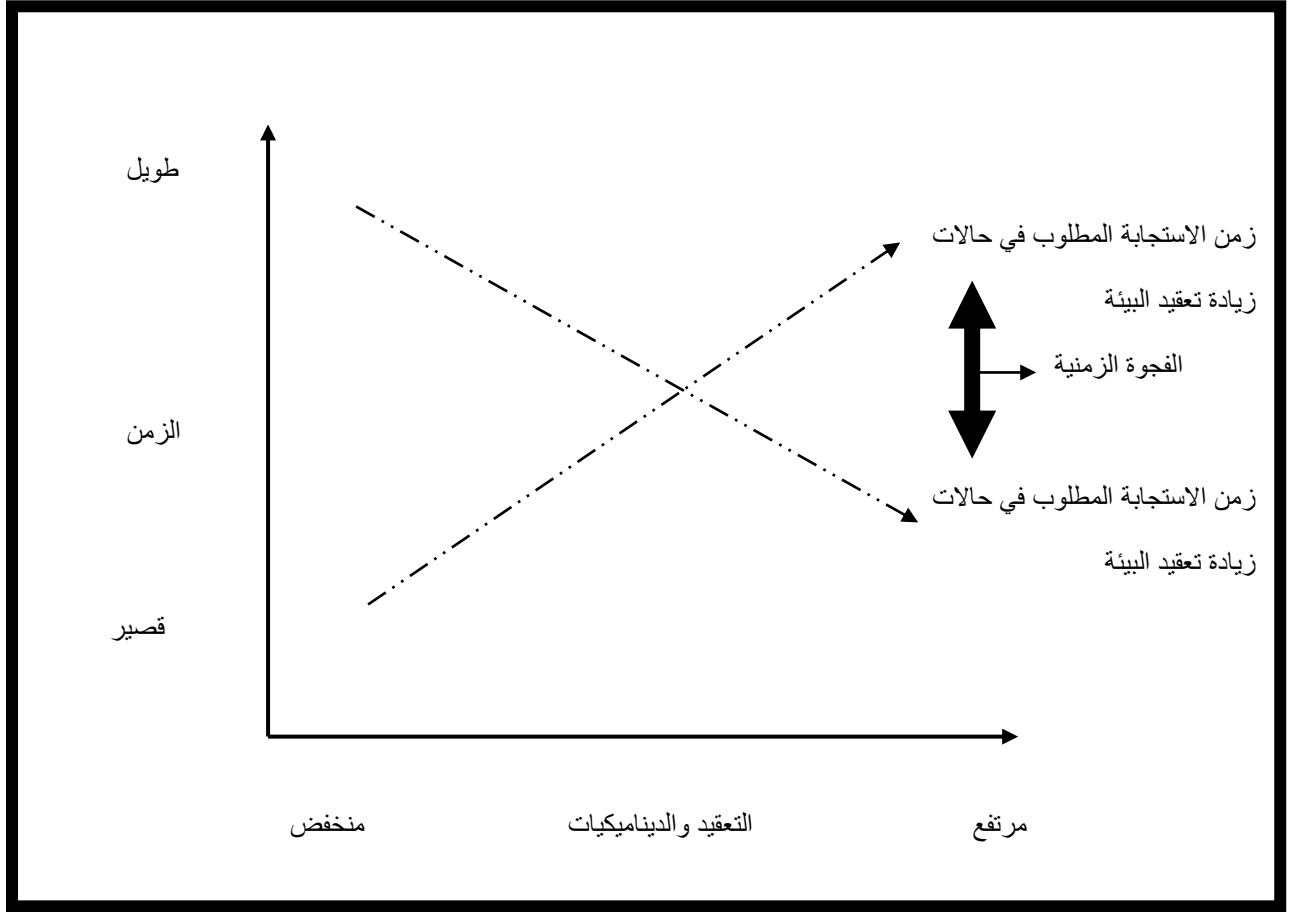
<sup>11</sup> Babecky, Jan and Others, " **Banking, Debt, and currency Crisis Early Warning Indicators for Developed Countries**", A Working Paper Submitted to the conference of the European Central Bank, Frankfurt am Main, Germany, 2012, P05.

<sup>2</sup> إبراهيم بن عبد العزيز إبراهيم اللحيدان، "دور المؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر للأزمات"، ورقة بحثية، ص 24.

<sup>3</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص 224.



شكل رقم (02-02): الفجوة الزمنية



المصدر: حورية حملي، "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهيري قسنطينة-2، الجزائر، 2017-2018، ص224.

من خلال الشكل يتجلى لنا أن الفجوة الزمنية تتمثل في الفترة الزمنية الفاصلة بين زمن الاستجابة المطلوب في حالات زيادة تعقيد البيئة، وزمن الاستجابة المتاح في حالات زيادة ديناميكيات البيئة، ومن هنا يتجلى الهدف من وضع أنظمة إنذار المبكر والتي تعمل على تقليص هذه الفجوة.

### المطلب الثالث: مكونات نظام الإنذار المبكر وآلية عمله

إن نظم الإنذار المبكر تعتمد في الأساس على الغاية من استخدامها، لأن هذه الأنظمة تستخدم من قبل أطراف مختلفة كمسيري المخاطر، مسيري الأصول، خبراء التوقع الاقتصادي والمالي، فإذا بنيت بطريقة صحيحة وسليمة فإنها ستساهم في فهم الأزمات السابقة ويكون لها دور إيجابي عندما يتعلق الأمر بالتوقع، وعليه سيتم استعراض مكونات نظام الإنذار المبكر وآلية عمله.

#### **1. مكونات نظام الإنذار المبكر:**

يتكون نظام الإنذار المبكر من مجموعة عناصر مترابطة يلزم توفرها لتحقيق الكفاءة والفعالية، ويمكن حصر مكونات الإنذار المبكر في العناصر الأربعة التالية:

**1.1. معرفة المخاطر:** وهي تعني التعرف على الخطر الموجود أو المتوقع وأسبابه ومدى احتمالية حدوثه والأضرار المتوقعة منه ومداهما الزمني والمكاني والأطراف ذات العلاقة به.

**2.1. رصد حركة المخاطر:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر يأتي الدور هنا لرصد تحركات هذه المخاطر ومراقبة تغيرها عبر الزمن.

**3.1. القدرة على الاستجابة:** وهذا يعني لزوم أن تكون هناك سرعة استجابة للتعامل مع الخطر تتوازي مع سرعة الخطر وتحركاته، وأن تكون هذه الاستجابة قادرة على السيطرة عليه.

**4.1. توفر الاتصالات:** يلزم أن تتوفر آلية يمكن من خلالها التواصل لإيصال الإنذار إلى جميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب وكذلك توصيل الرسائل والإجراءات المطلوب تنفيذها.<sup>1</sup>

#### **2. آليات عمل نظام الإنذار المبكر:**

إن عمل نظام الإنذار المبكر يكون وفق معايير وآليات متكاملة تؤدي إلى التنبؤ السليم والتوقع الصحيح، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

**1.2. الخطوة الأولى:** وتتمثل في اختيار المؤشرات القيادية التي من خلالها يمكن أن تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، وتعتمد عملية اختيار المؤشرات القيادية على النظرية الاقتصادية والتجارب العلمية السابقة للأزمات، وتصنف هذه المؤشرات إلى مؤشرات مسرعة، ومؤشرات مثيرة.

**2.2. الخطوة الثانية:** تتمثل في جمع البيانات حول المتغيرات لبناء المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم المخاطرة، وعملية جمع البيانات ذات أهمية في تحديد قدرة النظام على التنبؤ بشكل مقبول.

**3.2. الخطوة الثالثة:** تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية، تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم بن عبد العزيز إبراهيم اللحيان، "دور المؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر للأزمات"، مرجع سابق، ص 08-09.

<sup>2</sup> العيد صوفان، أحمد غريبي، مرجع سابق، ص 68.

## المبحث الثاني: مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية للتنبؤ بالأزمات المصرفية

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر من وقوعها في مشكلات مالية، تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة لديها، ومنه أزمة مصرفية ومن ثم إعلان تصفيتها القانونية وإفلاسها. حيث يمكن تصنيف المؤشرات المستخدمة في بناء نظم الإنذار المبكر في مجموعتين أولها مؤشرات حيلة اقتصادية كلية وثانيها مؤشرات حيلة اقتصادية جزئية.

### المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الجزئية.

تعد مؤشرات الحيلة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب عناية رقابية خاصة لتقييم السلامة الكلية لأداء القطاع المصرفي كاملاً، وهي تعتمد على مؤشرات تجميعية تعرف بـ (CAMELS).

#### 1. نشأة مؤشرات الحيلة الجزئية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أنشأت نظاماً للإنذار المبكر بالفشل المالي المصرفي بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1988 حيث أعلن 221 مصرف فشله المالي واقتربه من حالة الإفلاس القانوني، حيث كانت تستخدم نظاماً لتقييم المصارف يعرف بنظام التصنيف الرقابي (Supervisory Bank Rating System).<sup>1</sup> ومنذ أواخر الثمانينيات طور المصرف الفدرالي الأمريكي نظاماً موحداً للإنذار المبكر وتقييم الأداء المصرفي سمي نظام (CAMELS)، حيث تتوزع فيه درجات التصنيف وفق هذا المعيار بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار<sup>2</sup>، وهي:

(1) كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

(2) جودة الأصول (Assets Quality)

(3) سلامة الإدارة (Management)

(4) الإيرادات والربحية (Ernings)

(5) السيولة والتمويل (Liquidity)

(6) الحساسية (Sensitivity)

<sup>1</sup> مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص 1-3.

<sup>2</sup> الغصين راغب، زهير رانيا، "الرقابة المالية والإدارية في المصارف"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص 251.

## 2. مفهوم مؤشرات الحيلة الجزئية:

مؤشرات الحيلة الجزئية عبارة عن مؤشرات مجمعة تستخدم لتقييم وتحليل سلامة ووضعية المؤسسات المالية بشكل منفرد، والتي تعرف بنموذج (CAMELS).<sup>1</sup>

ويعد مؤشر (CAMELS) نظام موحد تم تطبيقه منذ سنة 1980، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه اسم (CAMEL)، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ (CAMELS)، وهو يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها.<sup>2</sup>

ويعرف كذلك مؤشر (CAMELS) بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي، ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) بما يلي:

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهاج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص 211.

<sup>2</sup> عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، "تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر-حالة البنك (AGB-CPA)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، عدد 07، ديسمبر 2017.

- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المرجع.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق نرى أن مؤشرات الحيلة الجزئية هي مجموعة مؤشرات تجميعية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار (CAMELS)، والذي يغطي ملاءة رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L)، الحساسية (S).

### 3. مؤشرات الحيلة الجزئية:

#### 1.3. كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المصرفية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، فضلاً عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات المالية.<sup>2</sup>

تقاس كفاية رأس المال المصرفي بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها حسب مقررات لجنة بازل الثالثة وتحتسب بالمعادلة التالية:

|                                                                                                                                                                                      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| $\text{معدل كفاية رأس المال} = 12.5 \times \frac{\text{رأس المال الإجمالي (بشرائحه الثلاثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقاييس المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية}}$ |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

فانخفاض هذه النسبة عن الحد الأدنى 8% والموصى به في اتفاقية (بازل I) يشير إلى زيادة تعرض بنود الميزانية للمخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، كما تختلف مكونات رأس المال فبقدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية، ولهذا فإن رأس المال المصرفي يسمى في مراجع إدارة المخاطر (Buffer) ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة لرأس المال المصرفي، وذلك تبعاً للتصنيف المعتمد في اتفاقية (بازل I).

حيث يؤدي رأس المال المصرفي دوراً أساسياً في دعم العمليات التشغيلية اليومية، وضمان ديمومة عمل المصرف في الأجل الطويل، لذا فإن لقياس كفاية رأس المال المصرفي أهمية كبرى، لأن نتائجه تتيح الفرصة للسلطات الرقابية المصرفية وللإدارات الداخلية بالوقوف على حقيقة كفاية رأس المال

<sup>1</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، "مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات"، دراسة تطبيقية، حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 06.

<sup>2</sup> د. بقللة براهيم وآخرون، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية"، مرجع سابق، ص 37.

المصرفي، وماهية المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، ما يساعدها على اتخاذ الاحتياطات الضرورية مبكرًا، كالإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال الأساسي.<sup>1</sup>

### 2.3. جودة الأصول (Assets Quality):

إن مخاطر الفشل المالي المصرفي تنتج في الغالب من الأصول وتحديدًا نوعية محفظة الائتمان، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة مؤشرات جودة الأصول.

وعادة ينظر إلى تقييم مؤشرات جودة الأصول من جهتين مختلفتين:

#### 1.2.3 مؤشرات المؤسسات المقرضة:

إن جودة الأصول في محفظة الإقراض لدى المؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصًا المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي فإن تحليل مؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ في الحسبان احتمال قدرة المقرض على سداد القروض، وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقرضة، وتدفقاتها التشغيلية، ونسبة الرفع المالي لديها.

• نسبة الدين إلى حقوق الملكية: إن حالات الفشل المالي المصرفي غالبًا ما تسبق بتوسع في

منح الائتمان للمؤسسات غير المالية، وبالتالي يصبح ضروريًا متابعة نسبة الرفع المالي في المؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره، وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات لتقلبات الدورة الاقتصادية ولدورة حياة المنتج، وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية.

• المؤشرات المركبة: تتضمن هذه المؤشرات مؤشرات مركبة، مثل مؤشر ألتمان (ALTMAN)\*

عام 1974، ومؤشر شيرورد (SHERROD) عام 1987 الذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية لتصنيف جودة محفظة قروض المصرف والملاءة المالية للمشروع المقرض، وذلك بتحليل المركز المالي للعميل المقرض، وتصنيف درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بالقرض الممنوح.

#### 2.2.3 مؤشرات المؤسسات المقرضة:

• التركيز الائتماني القطاعي: إن تركيز التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني

انكشاف القطاع المصرفي للتغيرات والأزمات التي قد تصيب هذا القطاع، فكثير من الأزمات

<sup>1</sup> نرمين محمد غسان الحموي، مرجع سابق، ص 43.

\* مؤشر ألتمان (ALTMAN): يعد ألتمان من الأوائل الذين بنوا نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، وقام باستخدام 33 نسبة مالية وفحص كل نسبة على حدة، وثم استخدم أسلوب تحليل التمايز الإحصائي المتعدد، واقتصر ألتمان في بناء نموذج على أهم خمس نسب مالية وهي: (X<sub>1</sub>) رأسمال العامل إلى مجموع الأصول، (X<sub>2</sub>) الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، (X<sub>3</sub>) الربح التشغيلي قبل الفوائد إلى مجموع الأصول، (X<sub>4</sub>) القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات، (X<sub>5</sub>) المبيعات إلى مجموع الأصول.

المصرفية حدثت وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات.

- **الإقراض بالعملة الأجنبية:** كثيرا من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها المصارف بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تقتصر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية، ما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف، وانتقال هذه المخاطر بصورة مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.
- **القروض غير العاملة (غير المنتجة):** إن زيادة القروض غير العاملة إلى نسبة إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض في المؤسسة المصرفية، وبالتالي قد تتأثر التدفقات النقدية وصافي الدخل لدرجة يصبح المصرف معها في حالة إفسار مالي، إذ يجب حساب هذه النسبة إضافة إلى نسبة الاحتياطيات المخصصة لهذه القروض/إجمالي القروض غير العاملة.
- **الإقراض المرتبط:** أي إقراض مجموعة مرتبطة من العملاء (المقترضين) أو إقراض مؤسسات أخرى مرتبطة بالمؤسسة المصرفية نفسها، إن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض وعدم تنويع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد في حال تعرض إحدى هذه المؤسسات أو الأشخاص لأزمات مالية.

### 3.3. سلامة الإدارة (Management):

سلامة ورشد الإدارة مهمة في أداء المؤسسات المصرفية إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وهي مؤشرات نوعية، وليست كمية، ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

- **معدلات الإنفاق:** إن ارتفاع نسبة النفقات يمكن أن يظهر أن المؤسسة المصرفية لا تعمل بكفاءة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بالمفهوم نفسه فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المصرفية، والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.

### 4.3. الإيرادات والربحية (Ernings):

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المصرفية، بينما يظهر الارتفاع في هذه النسب سياسة استثمارية في محافظ مالية مخوفة بالمخاطر، إذ يجب على إدارات المصارف الموازنة بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة مع ترجيح متطلبات السيولة بشكل أكبر، فعجز المصرف عن الوفاء بطلبات السحوبات في أي وقت قد يؤدي إلى وقوع زعر مصرفي منذرا بحدوث الفشل المالي، وهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسة المصرفية أهمها:

- **العائد على الأصول (ROA)\*:** وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.
- **العائد على حقوق الملكية (ROE)\*\*:** تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون في رأس مال المؤسسات المصرفية، وانخفاض هذه النسبة يمكن أن يفسر بانخفاض الأرباح و/ أو ارتفاع رأس المال، أي عندما تقبل الإدارة المصرفية في تحقيق عوائد تتلاءم مع حجم المؤسسة المصرفية وتوقعات المساهمين.
- **المؤشرات الهيكلية:** هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية، يمكن الاعتماد عليها لإعطاء نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المصرفية، منها درجة اتساع قاعدة ملاءة المصرف، فإذا كانت أعداد وتركيبه عملاء المصرف ضيقة ومحصورة بقطاع اقتصادي واحد وغير متنوعة، فهذا يدل على ضعف الحصة السوقية، وبالتالي القدرة التنافسية للمصرف، وعدم قدرته على توسيع قاعدة عملائه لتشمل القطاع العائلي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

### 5.3. السيولة والتمويل (Liquidity):

- في كثير من الحالات يحدث الفشل المالي المصرفي بسبب سوء إدارة السيولة، إذ تشمل هذه المؤشرات الأصول والخصوم، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في الاستحقاق بين الأصول والخصوم في القطاع المصرفي ككل، وعلى مستوى المؤسسات المصرفية ذات الحجم الكبير (Too Big to Fail)، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:
- **التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي للمصارف التجارية:** إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي (المقرض الأخير) إلى المؤسسات المصرفية كنسبة من إجمالي رأس المال المصرفي، يظهر وجود اضطرابات ومشكلات حادة في مراكز السيولة، فقد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار أو فشل مالي.
  - **التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف:** إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين المصارف وعدم رغبة بعض المؤسسات المصرفية بإقراض مؤسسات مصرفية أخرى تدل على أن هناك مؤسسات مصرفية لها مراكز مالية خطيرة، فحجم الإقراض ومعدل الفائدة على القروض بين المصارف يعدان من أهم المؤشرات على سلامة المراكز المالية المصرفية.
  - **نسبة السيولة القانونية:** تتمثل السيولة المصرفية بمدى قدرة المصرف على الوفاء بطلبات السحوبات على المدى القصير، والقدرة على تقديم عائد ملائم لخدمة الودائع، وتمويل الزيادة في الأصول من دون الاضطرار إلى تسيل الأصول بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر تمويل ذات تكلفة عالية.
- وتحسب هذه النسبة كما يلي:

\* ROA: Return On Assets.

\*\* ROE: Return On Equity.



الأموال الجاهزة والقابلة للتسييل

الودائع قصيرة الأجل

= نسبة السيولة القانونية

• **نسبة القروض إلى الودائع (توظيف الودائع):** تعطي هذه النسبة صورة واضحة عن جودة استخدام الأموال المصرفية وقدرة القطاع المصرفي على توظيف الودائع لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين) وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية المصرفية، وزيادة الضغوط على الجهاز المصرفي.

• **نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي:** الذي يجب على المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي كنسبة من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل، فكلما انخفضت هذه النسبة دلت على رغبة المصرف المركزي في التوسع في الائتمان المحلي وبالمقابل كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي دلت على رغبة المصرف المركزي بتقليص حجم الائتمان المصرفي.

• **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك العديد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك نظرا إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المصرفية تعاني من مخاطر في السيولة، كما تعكس عدم ثقة المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المصرفية في المدى الطويل.<sup>1</sup>

**6.3. الحساسية (Sensitivity):** يتعلق مؤشر الحساسية بعمليات المتجارة في المحافظ التي تتضمن العديد من الأدوات المالية كالأسهم والسندات الحكومية والمشتقات المالية، حيث تكون هذه الأدوات عادة محفوفة بعدة مخاطر مثل أسعار الأسهم، حيث تشير إلى تذبذب أسعار السهم (Volatility) التي يمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" أو "المضاربة في تسعير الأصول"، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأسعار السلع.

تتكون درجة الحساسية من أربعة مؤشرات لمختلف الأنواع من المخاطر، وهي:

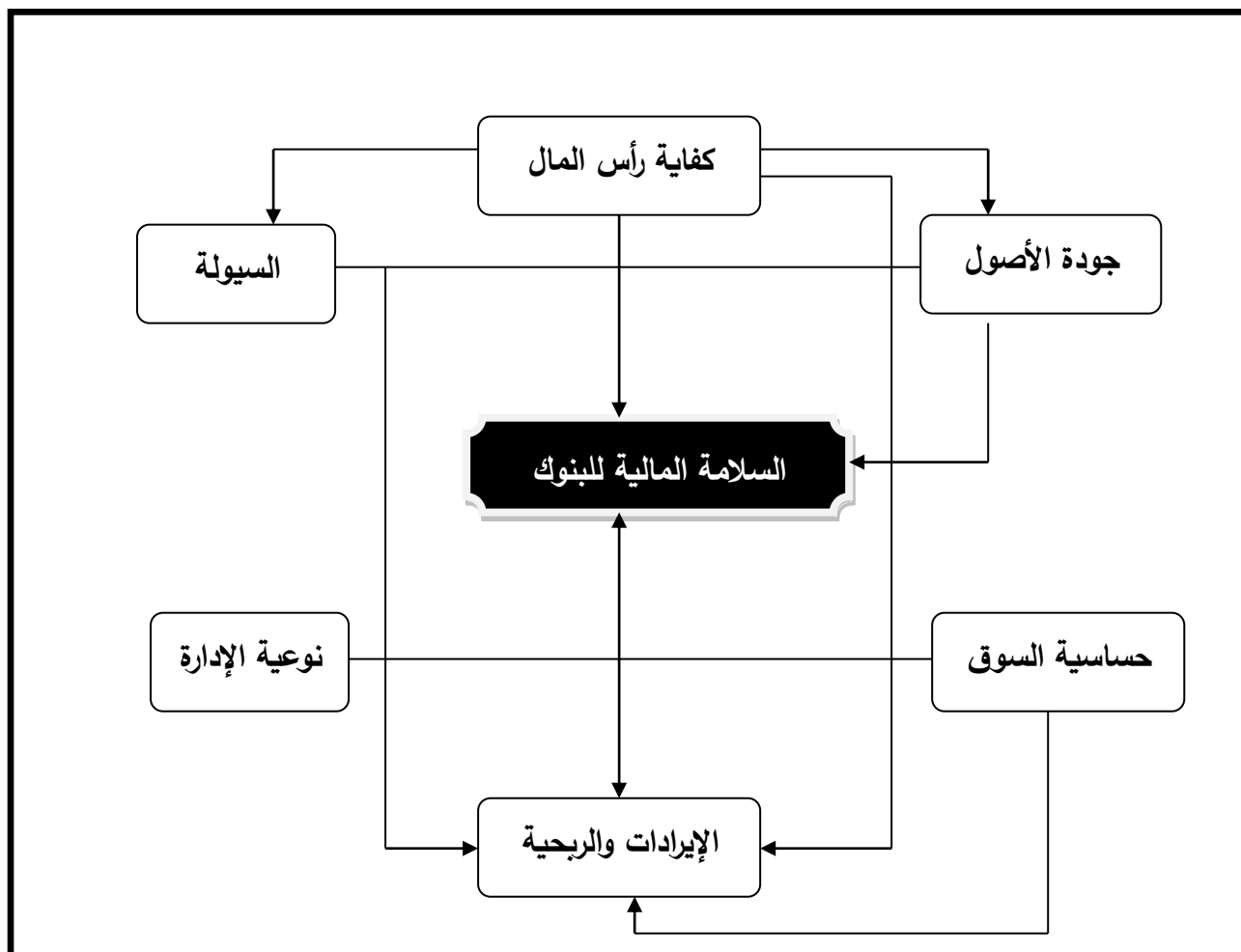
- مخاطر أسعار الفائدة؛
- مخاطر أسعار الصرف؛
- مخاطر أسعار الأسهم؛
- مخاطر أسعار السلع.<sup>2</sup>

الشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات الحيلة الجزئية:

<sup>1</sup> نزمين محمد غسان الحموي، مرجع سابق، ص ص 43-47.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، "تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"، أبوظبي، 2017، ص 07.

شكل رقم (02-03): مؤشرات الحيلة الجزئية.



Source: Mahdi Bastan, "Dynamics of banking sounds on CAMELS rating system", University of Eyvanekey.

## المطلب الثاني: مؤشرات الحيلة الكلية

هناك العديد من المؤشرات الرقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها حيث تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات في هذا المجال مؤشرات الحيلة الكلية.

### 1. مفهوم مؤشرات الحيلة الكلية:

**تعريف (01):** "مؤشرات الحيلة الكلية هي مؤشرات رقابية تستخدم في تقييم مدى تأثر النظام المصرفي بالصدمات والأزمات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل أداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، وذلك بمراقبة ورصد التقلبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من تأثير هذه التقلبات في النشاط المصرفي والائتماني".<sup>1</sup>

**تعريف (02):** إن كل من "EVANS" و "AL" و "HILBERS" يرون مؤشرات الحيلة الكلية على أنها " مؤشرات تدل على صحة استقرار النظام المالي، التي تسمح بتقييم تعرضه للصدمات".<sup>2</sup>

**تعريف (03):** كما تعرف على أنها "التوجه في الترتيبات التنظيمية والإشرافية، ويقصد بها معايرة النظام على نطاق واسع من المنظور النظامي وليس من منظور سلامة ومثانة المؤسسات منفردة وعلى أساس مستقل، وهذا يعني إتباع مقارنة "من الأعلى للأسفل" (Top-down approach)، والعمل بمعايير السلامة المرغوب بها بالنسبة للنظام المالي ككل والمستمدة من المؤسسات الفردية، مما ينص على الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن مختلف عوامل الخطر تعتمد على السلوك الجماعي للمؤسسات المالية".<sup>3</sup>

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن مؤشرات الحيلة الكلية عبارة عن مؤشرات تقوم بالرصد والمراقبة إضافة للإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، تصب كل اهتمامها في تقييم سلامة القطاع المصرفي للحفاظ على نظام قوي وفعال.

<sup>1</sup> نزمين محمد غسان الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>2</sup> حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص 202.

<sup>3</sup> Claudio BORIO, "Impementing a Macroprudential Framework: Blanding Boldness and Realism", Bank for International Settlements, 22 July 2010,P 04.

## 2. أهمية مؤشرات الحیطة الكلية وأهدافها:

تستند مؤشرات الحیطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة من المؤشرات، يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوعه، لذلك فقد احتلت هذه المؤشرات اهتماما كبيرا من قبل البنوك المركزية، وتتبع أهمية مؤشرات الحیطة الكلية من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالية للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي تعمل أيضا كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية:

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء؛
- تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛
- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية باستخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا؛

- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية، والتقليل من حدتها.<sup>2</sup>

يتمثل الهدف الرئيسي للحیطة الكلية في ضمان استقرار النظام المالي بأكمله وتجنب خلق وتجسيد المخاطر النظامية. وعليه، فهذه سياسة الحیطة الكلية يعد هدفا مضاعفا، فمن جهة هو محاربة التقلبات الحاصلة في النظم المالية، وهذا يعني التأثير الذي يمكن أن تحدثه النظم المالية من تضخيم للدورات الاقتصادية، سواء كانت من خلال مرحلة تعزيز ظهور الارتفاعات المفرطة والتي من خلالها تتراكم المخاطر وتقوم بأقل من قيمتها أو العكس من ذلك، أي زيادة الاضطرابات في مرحلة الركود بسبب العزوف المفرط عن المخاطرة. ويمكن أن تؤدي هذه الظواهر إلى تشكل فقاعات أسعار الأصول، أو إلى حدوث انتكاسات مفاجئة للدورة.

من جهة أخرى، توجه سياسة الحیطة الكلية لتعزيز مرونة النظام المالي، بمعنى قدرته على امتصاص الصدمات المالية أو الاقتصادية دون حدوث تداعيات خطيرة. ولهذا تستهدف سياسة الحیطة الكلية خاصة المؤسسات ذات الأهمية النظامية والتي يمكن أن يشكل فشلها خطراً على النظام المالي بأكمله. وفي الواقع، فإن ذلك لا ينص على منع كل أنواع الفشل، لكن تجنب ذلك الفشل الذي لا يمكن للنظام المالي تحمله. وفي هذا السياق، تسعى سياسة الحیطة الكلية للحد من ظواهر الفشل الجماعية الناجمة عن الترابط القوي أو التعرض الكبير لنفس الخطر، وبالتالي تقليص احتمال وأثر الفشل النظامي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص 203.

<sup>2</sup> نزمين محمد غسان الحموي، مرجع سابق، ص 38.

<sup>3</sup> حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

### 3. مؤشرات الحيلة الكلية وتأثيرها على القطاع المصرفي:

يؤثر الجهاز المصرفي ويتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، حيث تتذبذب المتغيرات الاقتصادية الكلية على نحو كبير قبيل وقوع الأزمات المصرفية العامة، لذلك يجب مراقبة اتجاه ومدى تذبذب هذه المتغيرات بشكل مستمر ومن هذه المؤشرات:

#### 1.3. النمو الاقتصادي (Economic Growth):

وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف من مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

#### 2.3. التضخم (Inflation):

إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك أن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.<sup>2</sup>

#### 3.3. ميزان مدفوعات (Balance of Payment):

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلباً على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلاً عن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشراً على عدم الاستقرار في النظام المالي.

كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيسياً في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركيز في السلع.<sup>3</sup>

#### 4.3. أسعار الفائدة وأسعار الصرف (Exchange and Interest Prices):

إن ارتفاع المستويات الحقيقية لمعدلات الفائدة قد يؤدي إلى حدوث الفشل المالي في المؤسسات المصرفية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (Nonperforming loans) لإجمالي القروض.

وبالنسبة لتقلبات أسعار الصرف فإن الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، بينما قد يحن التخفيض الكبير لقيمة العملة الوطنية قدرة المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين من غير المصدرين على تسديد

<sup>1</sup> بلقلة براهم وآخرون، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية"، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> Owen Evans and Others, "Macropudential Indicators of Finanail Soundness", Ossasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000, P04.

<sup>3</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص 10.

الدين (خدمة الدين)، ويمكن للتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف أن تخلق ضغوطا على كاهل القطاع المصرفي بشكل مباشر (انخفاض القيم السوقية لأصولها المالية)، أو بشكل غير مباشر (تعثر نسبة كبيرة من محفظة قروضها بسبب عجز المقترضين عن السداد لتأثرهم بالتقلبات الاقتصادية والسوقية المحيطة)<sup>1</sup>.

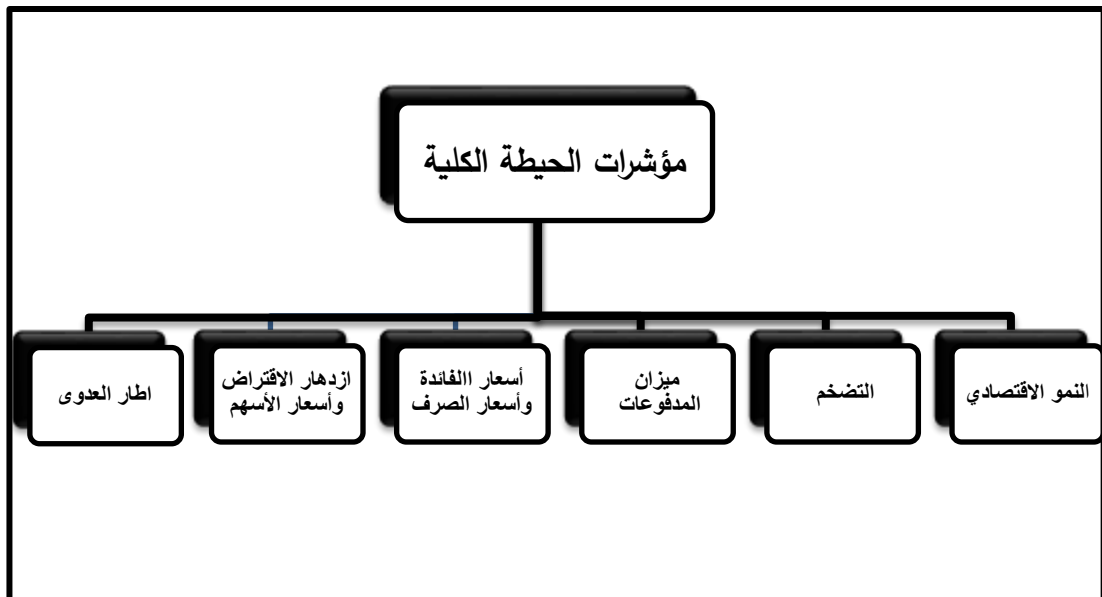
### 5.3. ازدهار الاقتراض وأسعار الأسهم (Lending and Asset Price Booms):

يعبر عن ازدهار الإقراض بالفرق ما بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.<sup>2</sup>

### 6.3. إطار العدوى (Contagion Effect):

بسبب ترابط النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا. فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانقلابها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد. ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.<sup>3</sup>

شكل رقم (02-04): مؤشرات الحيفة الكلية



المصدر: من إعداد الطالبة.

<sup>1</sup> نرمين محمد غسان الحموي، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 11.

بعد التعرف على كل من مؤشرات الحيطة الكلية والحيطة الجزئية، يمكننا إدراج الجدول التالي الذي يعرض مقارنة بينهما.

جدول رقم (01-02): مقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية ومؤشرات الحيطة الجزئية

| الحيطة الكلية                   | الحيطة الجزئية                                                                                    |                                                                                             |
|---------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| الأهداف                         | الحد من المخاطر الكلية للنظام المالي أي التخفيف من فشل شريحة واسعة من النظام المالي.              | الحد من المخاطر الفردية للمؤسسات المالية والبنوك بمعنى حماية المودعين والمستثمرين.          |
| تطبيق الضوابط الرقابية          | تطبق من الأعلى إلى الأسفل أي ضبط الرقابة الاحترازية من حيث احتمالية وتكاليف الأزمة النظامية.      | تطبق من الأسفل إلى الأعلى هنا يتم إعداد وتجميع الرقابة الاحترازية فيما يتعلق بمخاطر كل بنك. |
| خصائص المخاطر                   | مخاطر خارجية وتنشأ من السلوك الجماعي والتفاعلات بين المؤسسات المالية والبنوك.                     | مخاطر داخلية وتعطى للبنوك وتجاهل ردود الفعل الجماعية.                                       |
| التعرض المشترك للمخاطر النظامية | مرتبطة ومهمة لأسباب أخطاء التركيب.                                                                | غير مرتبطة.                                                                                 |
| استخدام الأدوات                 | تستخدم للحد من الأزمات الاقتصادية الكلية.                                                         | تقييم السلامة الكلية للنظام المصرفي.                                                        |
| توجه الرقابة                    | - إعطاء وزن أكبر للبنوك وللمؤسسات الأكثر تعقيدا.<br>- مراقبة السوق.<br>- مواجهة التقلبات الدورية. | حماية النظام المصرفي.                                                                       |

المصدر: حورية حماني، "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهيري قسنطينة-2، الجزائر، 2017-2018، ص 213.

## خلاصة

تعد السلامة المصرفية مطلباً أساسياً تسعى جميع الدول لتحقيقه، من خلال إتباع نظام فعال للرقابة المصرفية يتناسب مع المستجدات والمعايير الدولية. ونتيجة الترابط بين الأنظمة المالية والمصرفية دولياً فقد عملت مختلف الدول وعلى رأسها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي. لقد أشارت مختلف الدراسات إلى أن تجارب الدول في الأزمات تكون في أغلبها مصدره القطاع المالي تليها الأزمات الناجمة عن قطاع التجارة الخارجية، وأخرى ناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، لهذا كان موضوع نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية موضع اهتمام العديد من المؤشرات الاقتصادية منها الكلية ومنها الجزئية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب.

حيث تستعمل مؤشرات الحيلة الكلية للدلالة على مدى سلامة النظام المالي والمصرفي، من خلال تقييم مدى قابليته للتعرض إلى الأزمات أو التأثر بها، ويأتي هذا الأسلوب كبديل لمؤشرات الحيلة الجزئية والتي تركز على سلامة البنوك بشكل منفرد، حيث تعتبر غير كافية للمحافظة على سلامة النظام المصرفي ككل. تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار واضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.



# الفصل الثالث

تطبيق نظم الإنذار المبكر على

بنك الجزائر خلال (2010-)

(2018)

## تمهيد

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتحولات خلال العقود التي تلت الاستقلال، حيث عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى والتنمية الاقتصادية، واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغيرات خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المصرفي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست فيه الخزينة العمومية دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق.

هناك العديد من المؤشرات الرقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي لانتهائها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

## المبحث الأول : بنك الجزائر (البنك المركزي).

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في أقطار العالم كونه يتربع على قمة الجهاز المصرفي بتولييه مهام إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها، وإدارة وتوجيه شؤون الائتمان في البلاد، بالإضافة إلى اعتبار وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة.

### المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي الجزائري

يعد بنك الجزائر مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة باعتباره يشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على بنك الجزائر، وظائفه ومختلف الخصائص التي يتمتع بها.

### البنك المركزي الجزائري(بنك الجزائر)

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144، الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية في 13 ديسمبر 1962، ووفقا للأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري، تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله، يقع مقره في مدينة الجزائر، ويمكن له فتح فروع أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك، لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح وإنما هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام (من وجهة نظر الحكومة)، ولا يتعامل مع الأفراد.

لبنك الجزائر وظائف أساسية تتمثل في:

- الحق في إصدار العملة النقدية، لذا يدعى ببنك الإصدار؛
- يعتبر بنك البنوك، ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة القروض مقابل فائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها والتي سبق وأن خصمتها مقابل فائدة معينة تدعى بسعر إعادة الخصم وأيضا يقوم بتسوية الحسابات بين المصارف التجارية عن طريق المقاصة؛
- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد، وكذلك الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن؛
- هو بنك الحكومة حيث يقوم المصرف بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية حيث أن هذه الأخيرة تودع ما لديها من أموال في هذا المصرف، وهو بدوره يقدم لها ما تحتاجه من قروض

مختلفة الآجال، ويتولى البنك المركزي تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان.<sup>1</sup>

ومنه نرى أن البنك المركزي يتمتع بالخصائص الموالية:

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي: بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وبما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواء؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس بالعكس أي قادر على خلق نقود قانونية، والمهيمن على شؤون النقد والائتمان (التسليف) في الاقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية؛
- ينفرد دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي وتشرف عليه وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- لا يتوخى البنك المركزي الربح من خلال عملياته، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

إن الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في الجهاز البنكي بصور قانون 03-11 المعدل والمتمم لقانون 09-10 والذي أعطى البنك المركزي فعالية أكثر من خلال عملياته من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف التي ستظهر من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر.

### هيكل بنك الجزائر (البنك المركزي):

#### تسيير ورقابة البنك:

#### 1. المحافظ ونوابه:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفة حكومية وكل وظيفة عمومية، وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة نائب المحافظ، ولا يمكن للمحافظ ونواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي، ولا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، ولا يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم من محفظة بنك الجزائر ولا في محفظة أية مؤسسة عاملة في الجزائر، يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ محافظ بنك الجزائر الذي

<sup>1</sup> "الاقتصاد والمانجمنت والقانون"، شعبة التسيير والاقتصاد، السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للطباعة المدرسية، 2014-2015، ص ص 26-

27.

<sup>2</sup> بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90/10 والأمر 11/03"، كلية العلوم الاقتصادية علوم

التسيير، جامعة بشار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص 91.

يدعى في صلب النص "المحافظ" جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع أعمال في إطار القانون، يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج، يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العليا العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام، ترفع الدعاوي القضائية ويدافع عنها بناء على متابعته وتعجيله، ويتخذ جميع الإجراءات التحفظية التي يراها ضرورية، ويوظف أعوان بنك الجزائر وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للمستخدمين ويعينهم في مناصبهم ويرقيهم ويعزلهم ويفصلهم، كما يعين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى، يحدد المحافظ صلاحيات كل نائب من نواب المحافظ ويوضح سلطاتهم ويمكنه أن يفوض إمضاءه إلى أعوان من بنك الجزائر كما يمكنه لحاجات الخدمة أن يختار من بين إدارات البنك وكلاء خاصين.<sup>1</sup>

## 2. مجلس النقد والقرض:

### 1.2. تقديم مجلس النقد والقرض:

يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في النص "المجلس" من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛

- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

ويتم تعيين الشخصيتين عضوان في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يتداول عضوا المجلس هذان ويشاركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.

يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، ويحدد المجلس نظامه الداخلي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، ويعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأقل ويمكن أن يستدعى إلى الانعقاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بمبادرة من رئيسه أو من عضوين منه، ويقترحون في هذه الحالة جدول أعمال المجلس ويستلزم عقد اجتماعات المجلس حضور ستة (6) من أعضائه على الأقل، ولا يمكن أي مستشار أن يمنح تفويضا لتمثيله في اجتماع المجلس.<sup>2</sup>

### 2.2. صلاحيات مجلس النقد والقرض:

#### 1.2.2. صلاحيات المجلس بصفته كمجلس إدارة:

يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي:

- تداول أخذ القرارات الحساسة بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي والمالي؛
- فتح وغلق وكالات البنك الجزائري؛
- إحداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها، قواعدها، وصلاحياتها؛

<sup>1</sup> المواد 13، 14، 17، 16 من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

<sup>2</sup> المادة 58، 59، 60 من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

- الموافقة على نظام مستخدمى البنك الجزائري مع تحديد سلم رواتبهم؛
- الترخيص بإجراء معاملات ومصالحات؛
- تحديد ميزانية بنك الجزائر وخلال السنة المالية ويدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية؛
- يطلع المحافظ على جميع الأمور المتعلقة ببنك الجزائر؛
- يقوم بتوزيع الأرباح ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه؛
- يحدد شروط توظيف الأموال العائدة للبنك المركزي.

### 2.2.2. صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية:

- إصدار النقد بمراعاة نظام التغطية، ضبط الكتلة النقدية؛
- تحديد شروط إنشاء بنوك وطنية خاصة ونشاط بنوك أجنبية؛
- تنظيم ومراقبة سوق الصرف وغرف المقاصة؛
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية؛
- أسس وشروط عمليات بنك الجزائر فيما يخص الخصم وقبول السندات العامة وخاصة تحت نظام الأمانة والرهن مقابل عملات أجنبية أو معادن ثمينة؛
- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض؛
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحديد أسس ونسب تغطية المخاطر وكذا السيولة؛
- لمجلس القرض والنقد سلطته في وضع المعايير النقدية ولكن لا يمارس الرقابة والحراسة بل أوكلت هذه المهمة إلى مراقبين ذوي كفاءات وخبرة في السلك الإداري يعينان بمرسوم رئاسي.<sup>1</sup>

### 3. رقابة بنك الجزائر:

تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية، ويجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما؛ وتحدد كفايات دفع مرتبتهما عن طريق التنظيم ، كما يحدد مجلس الإدارة هيئة المراقبة والرسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها.

يقوم المراقبان برقابة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان رقابة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا رقابة تنظيم السوق النقدية وسيره، ويحضران دورات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريها، ويمكنهما أن يقدمتا له كل الاقتراحات أو الملاحظات التي يريانها ملائمة وإذا رفضت اقتراحاتهما، ويجوز لهما طلب

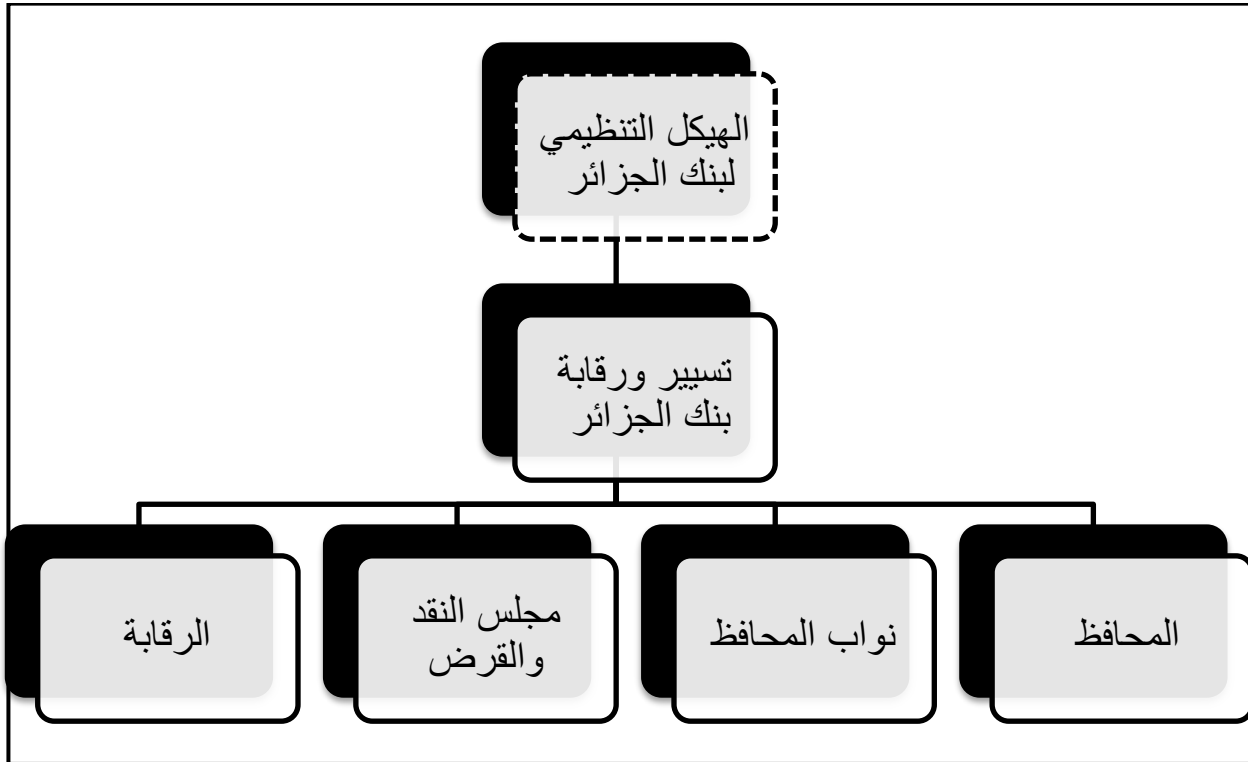
<sup>1</sup> بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03"، مرجع سابق، ص ص

### الفصل الثالث.....تطبيق نظم الإنذار المبكر على بنك الجزائر خلال (2010-2018)

تدوينها في سجل المداولات ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك، ويرفعان تقريراً لمجلس الإدارة حول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية والتعديلات المحتملة التي يقترحانها، كما يرفعان تقريراً إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى المحافظ، كما يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصهما.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الجزائري في الشكل الموالي:

شكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض.

<sup>1</sup> المواد 26، 27، من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

### المطلب الثالث: أنظمة معتمدة من طرف بنك الجزائر

كما هو معمول به من طرف بنوك الاقتصاديات الكبرى والمصنفة من قبل وكالات عالمية للتتقيط، فقد قرر بنك الجزائر إخضاع البنوك الجزائرية (العامة والخاصة) والخارجية لنظام الرقابة والكشف عن المخاطر، بالطريقة التي توفر الحماية الكاملة للنظام المصرفي ضد المخاطر بأنواعها وخاصة النظامية منها، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لمختلف الأنظمة المعتمدة من طرف بنك الجزائر (البنك المركزي).

#### 1. نظام التصنيف المصرفي الجزائري (SNB):

##### 1.1. تقديم نظام التصنيف المصرفي الجزائري:

خلال سنة 2011م، وضع بنك الجزائر نظاما لتصنيف البنوك بالتعاون مع المساعدة التقنية لوزارة الخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي في إطار امتثال وظيفة الرقابة المصرفية للمعايير التي سنتها لجنة بازل، ولقد تم إكمال النظام واختباره في سنة 2012م على بنكين محليين (بنك عام وآخر خاص) وشرع في تطبيقه على جميع البنوك اعتبارا من سنة 2013م.

يعد نظام التصنيف المصرفي الجزائري كأداة للتقييم المصرفي، والتي تسعى إلى العمل على التحسين المستمر لتسيير مخاطر المؤسسات المالية والتحكم فيها، وهذا في إطار التكيف مع المعايير الدولية التي جاءت بها لجنة بازل في هذا المجال، حيث يهدف هذا النظام إلى تحقيق المزيد من الاستقرار المالي على المستوى الوطني من خلال توفير وتعزيز أدوات رقابة خاصة بهذا القطاع بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتصنيفات للتنبؤ بنقاط الضعف المحتملة للتحوط من حدوث أزمات في القطاع، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يعتبر نظام التصنيف المصرفي بمثابة نظام للإنذار المبكر بالصعوبات المصرفية، وهو مستوحى من نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، ويعد بمثابة أسلوب موحد للإشراف الذي يقوم على أساس تقييم مؤشرات الأداء والملاءة للمؤسسات المالية من خلال ستة عناصر أساسية، والتي تشكل المكونات الرئيسية للمخاطر المصرفية.<sup>1</sup>

#### 2.1. مجال تطبيق نظام التصنيف المصرفي الجزائري وأهدافه:

يطبق نظام التصنيف على كافة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام القانون رقم (03-11) المؤرخ في 23 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذا النظام في زيادة فعالية الرقابة المصرفية القائمة على التركيز على المخاطر، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الرقابية بالتفصيل وفقا للبيان المخاطر في المؤسسات المالية ولدرجة

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 384-385.



التصنيف التي تم منحها، كما يتيح هذا النظام للجنة المصرفية من خلال مفتشي بنك الجزائر، ممارسة رقابة مستهدفة مع إمكانية تحديد حالات عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية الأساسية.

ينطوي نظام التصنيف المصرفي على تقييم كمي ونوعي لمختلف المؤشرات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة الخاضعة للرقابة وأدائها، حيث يأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة وتعقيد نشاط المؤسسات بالإضافة إلى تطور البيئة الاقتصادية، كما يسمح نظام التصنيف المصرفي بتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد قاعدة معيارية للرقابة الاحترافية الميدانية والمستندنية، التي تعرض نتائجها بطريقة موحدة وبشكل متجانس؛
- اكتشاف العوامل الرئيسية لضعف المؤسسات، وتحديد تلك المؤسسات التي يرفع فيها احتمال تحقق المخاطر؛
- وضع التدابير الرقابية والإجراءات التصحيحية اللازمة، بما يتناسب مع النقائص المسجلة؛
- الاستخدام الفعال للموارد البشرية ولهاياكل الرقابة.<sup>1</sup>

## 2. برامج اختبارات الضغط:

تعرف على أنها أدوات عملية تهدف إلى تقييم قدرة المؤسسات المالية الفردية والقطاعات المالية على مواجهة الأحداث السلبية ولكن المعقولة، وتستخدم هذه الاختبارات في تحديد نقاط الضعف، سواء من منظور الحيلة الجزئية ضمن مراقبة تقييم المخاطر أين يتم تحليل المؤسسات المالية بشكل فردي، ومن منظور الحيلة الكلية ضمن تحليلات الاستقرار المالي أين يتم اختبار قدرة القطاع بأكمله على التصدي للصدمات.<sup>2</sup>

وتسمح اختبارات الضغط (النظامية أو الفردية) بتحقيق ما يلي:

- تحديد الثغرات في جميع البيانات أو الحدود في القواعد الضرورية لتقييم المخاطر على المستوى العام، كما تسمح بالتغلب على القيود المفروضة على البيانات التاريخية والنماذج؛
- كشف نقاط الضعف في أنظمة إعداد التقارير والاتصالات سواء الداخلية أو الخارجية؛
- الكشف عن حدود الإدارة أو إدارة المخاطر، وأيضا تسهيل خطط تخفيف المخاطر؛
- تحسين فهم إجراءات تحديد درجات تحمل البنوك أو المؤسسة للمخاطر؛
- التقدير الأفضل للروابط الموجودة بين المجالين الحقيقي والمالي للاقتصاد أو على المستوى العالمي.<sup>3</sup>

ولاختبارات الضغط سبعة (07) مبادئ تم اقتراحها من طرف صندوق النقد الدولي يتم توضيحها من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 385-386.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 238.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 239.

**جدول رقم (03-01): مبادئ اختبارات الضغط التي يقترحها صندوق النقد الدولي**

|             |                                                     |
|-------------|-----------------------------------------------------|
| المبدأ (01) | تحديد المحيط الموسمي للاختبارات بصورة مناسبة.       |
| المبدأ (02) | تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.          |
| المبدأ (03) | إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.            |
| المبدأ (04) | الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات. |
| المبدأ (05) | إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أذكى، وليس بصوت أعلى. |
| المبدأ (06) | التركيز على مخاطر طرق المنحنى.                      |
| المبدأ (07) | الاحتباس من "البجعة السوداء".                       |

المصدر: حورية حماني، "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهيري قسنطينة-2، الجزائر، 2017-2018، ص 245.

ترتكز المبادئ الثلاثة الأولى على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر ونماذج العمل وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة، قبل بدأ اختبارات الضغط، وتقتضي هذه المبادئ ضرورة إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار، وتكرار الآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية المرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية، ويتحقق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر (كمخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة. يؤكد المبدأ (04) على أهمية تكميل تصميم اختبارات الضغط بخصائص تبين متطلبات الأسواق، وكذلك المتطلبات التنظيمية التقليدية، كما يقر هذا المبدأ بانضباط السوق الذي تواجهه البنوك بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل بالجملة (أي مقرضين غير المودعين لا تعطيهم نظم تأمين الودائع، ويقدمون في الغالب قروضا كبيرة)، ويعني المبدأ (04) ضمنا من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل اختبارات الضغط على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية.

يمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضا عنصرا أساسيا في فهم المبدأ (05) الذي يقضي بنشر نتائج اختبارات الضغط بطريقة ذكية، بأن تكون لها تقييمات صريحة وواضحة للمخاطر فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات، ولذلك يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناتجة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق، وحتى في الاختبارات التي تجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، فإن إبلاغ نتائجها يمكن أن تؤدي إلى التوعية بالمخاطر،

وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

يتسم المبدأ (06) بطبيعة فنية، إذ يوصي منفذ الاختبارات باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصا لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

أما المبدأ (07) فيشير إلى أنه مهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدة الصدمات المدمجة في اختبارات الضغط، ودرجة الحرص في إستراتيجية الإبلاغ، إلا أنه تظل هناك دائما مخاطر حدوث "اللامعقول"، وينبغي للقائم باختبارات الضغط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائما مخاطر "البجعة السوداء"، أي التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.<sup>1</sup>

### 3. الأنظمة الاحترازية:

تتبع البنوك الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية المتمثلة في:

#### 1.3. التنظيم البنكي الخاص برأس المال في البنوك الجزائرية:

##### 1.1.3. الحد الأدنى لرأس المال البنكي:

تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، حيث تعتبر شرطا أساسيا لممارسة النشاط المصرفي والحصول على الترخيص، وذلك بإلزام البنوك والمؤسسات المالية رأس مال أدنى، حيث تم تحديد رأس مال أدنى بـ 2,5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار للبنوك، و 0,5 مليار دينار إلى 3,5 مليار دينار للمؤسسات المالية.

#### 2.1.3. معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة:

يتمثل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك في نسبة يجب على البنوك احترامها وذلك بهدف إحداث التوازن بين مواردها واستخداماتها على المدى الطويل، يمكن التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

|                                  |
|----------------------------------|
| الموارد الدائمة + الأموال الخاصة |
| الاستخدامات الدائمة              |

ويتم احتساب معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في 31 ديسمبر من كل سنة، حيث يجب أن يكون هذا المعامل يساوي على الأقل 60% في نهاية كل سنة، كما يجب التصريح سنويا بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، حيث يتم إعداد هذا التصريح استنادا إلى الوضعية المحاسبية في نهاية السنة مع إرساله إلى اللجنة المصرفية وفقا للنموذج المقدم من طرف بنك الجزائر.

<sup>1</sup> حورية حماني، مرجع سابق، ص ص 245-246.

### 3.1.3. نسبة توزيع وتغطية المخاطر:

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية، عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، أن لا يتجاوز الأخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية.

$$\text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \times 100 \geq 25\%$$

$$\text{نسبة توزيع الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 10$$

### 4.1.3. نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال):

اهتم بنك الجزائر بنسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية منذ بداية التسعينات وذلك بعد مدة قصيرة من إصدار اتفاقية بازل الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال، وسنحاول التطرق لكيفية تحديد نسبة كفاية رأس المال حسب التنظيم البنكي الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى:

#### 1.4.1.3. كيفية تحديد كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:

حدد بنك الجزائر كيفية تحديد مدى كفاية رأس مال البنوك التي تمارس نشاطها في الجزائر وذلك استنادا إلى طبيعة وحجم عملياتها وكذا المخاطر التي تواجهها، كما حدد نماذج خاصة تلتزم البنوك باستخدامها للتصريح بنسبة ملاءتها في آجال محددة.

#### • التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:

ألزم بنك الجزائر البنوك الناشطة في الجزائر سواء العمومية منها أو الخاصة بضرورة الالتزام بمجموعة من المعايير والنسب، من بينها ضرورة احترام "نسبة دنيا بين قيمة أموالها الخاصة الصافية وبمجموع المخاطر التي تتعرض لها نتيجة لعملياتها، حيث كان ذلك من خلال إصداره للتنظيم البنكي رقم 09-91 بتاريخ 14 أوت 1991.

من بين أهم محاور هذه التعليمات أنها حددت برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة الملاءة البنكية بالإضافة إلى التفصيل في مكونات الأموال الخاصة في البنوك مع تقديم نموذج لاحتسابها، كما حددت معاملا حساب المخاطر التي تواجهها البنوك أثناء قيامها بعملياتها.

#### • برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة الملاءة البنكية:

تم تحديد نسبة الملاءة التي ألزمت بها البنوك الجزائرية بـ 8%، وجاء تطبيقها على البنوك تدريجيا، ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق + التشغيلية + القرض}} \leq 9,5\%$$

• **مكونات الأموال الخاصة القانونية في البنوك:**

تتقسم الأموال الخاصة حسب التنظيم البنكي الجزائري 14-01 والذي سبق أن حددته التعليم 94-74 إلى قسمين:

– الأموال الخاصة القاعدية.

– الأموال الخاصة التكميلية.

$$\text{الأموال الخاصة القانونية} = \text{الأموال الخاصة القاعدية} + \text{الأموال الخاصة التكميلية}$$

**2.3. تحديد المخاطر وترجيحها:**

**1.2.3. تحديد المخاطر:**

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنوك\* بمخاطر العناصر التالية:

- القروض للزبائن؛
- القروض للمستخدمين؛
- المساهمات للبنوك والمؤسسات المالية؛
- سندات التوظيف، سندات المساهمة، سندات الدولة؛
- حقوق أخرى للدولة؛
- أصول ثابتة صافية من الاهتلاكات؛
- حسابات التسوية والربط بالزبائن والمراسلين؛
- القروض بالتوقيع.

**2.2.3. ترجيح المخاطر:**

**1.2.2.3. الترجيح داخل الميزانية:**

يتم ترجيح عناصر ميزانية البنوك المعتمدة في الجزائر وفقا للنسب التالية 0%، 5%، 20%، 50%، 100% وذلك حسب درجة المخاطر ومدى المخاطرة ومدى سلامة الوضعية المالية للأطراف المقابلة في المعاملات، ويمكن تلخيص هذه الأوزان كما يلي:

\* المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية محددة وفقا للنظام الصادر بتاريخ 14 أوت 1991، المحدد لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات، والمعدل والمتمم بالنظام رقم 04-05 المؤرخ في 20 أبريل 1995 الواجب أخذها بعين الاعتبار في الترجيح ومن ثم تحديد القواعد الاحترازية.

جدول رقم (03-02): ترجيح المخاطر داخل الميزانية

| أوزان الترجيح | الاستخدامات                                                                                                                                                                                                                                                   |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 100%          | <ul style="list-style-type: none"> <li>- القروض للزبائن؛</li> <li>- المحفظة المخصصة؛</li> <li>- التمويل التأجيري؛</li> <li>- قروض للأشخاص؛</li> <li>- سندات مساهمة، توظيف إذا لم تكن خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية؛</li> <li>- الموجودات الثابتة.</li> </ul> |
| 20%           | <ul style="list-style-type: none"> <li>- قروض للبنوك والمؤسسات المالية والبنوك المتواجدة بالخارج؛</li> <li>- سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالخارج.</li> </ul>                                                                              |
| 50%           | <ul style="list-style-type: none"> <li>- قروض للبنوك والمؤسسات المالية المتواجدة بالخارج؛</li> <li>- سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالجزائر.</li> </ul>                                                                                     |
| 0%            | <ul style="list-style-type: none"> <li>- حقوق على الدولة؛</li> <li>- سندات حكومية؛</li> <li>- حقوق أخرى على الدولة؛</li> <li>- ودائع لدى البنك المركزي.</li> </ul>                                                                                            |

المصدر: هدوقة حسيبة، "كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في لبنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 86.

2.2.2.3. ترجيح خارج الميزانية:

تمثل عناصر خارج الميزانية الالتزامات المختلفة للبنك، وقد صنف بنك الجزائر هذه الالتزامات إلى أربعة مستويات، حيث يتم تحويل هذه الالتزامات إلى قيم مكافئة للقروض وذلك باستخدام أوزان الترجيح التالية 0%، 20%، 50%، 100% ويمكن تلخيص هذه الأوزان كما يلي:

جدول رقم (03-03): معاملات ترجيح عناصر خارج الميزانية

| صنف الخطر  | طبيعة المدين                                                   | معاملات الترجيح |
|------------|----------------------------------------------------------------|-----------------|
| خطر ضعيف   | - الدولة؛<br>- مركز الحساب الجاري البريدي؛<br>- البنك المركزي. | %0              |
| خطر متواضع | - بنوك ومؤسسات مالية متواجدة بالجزائر.                         | %20             |
| خطر متوسط  | - بنوك ومؤسسات مالية متواجدة بالخارج.                          | %50             |
| خطر مرتفع  | - القبولات؛<br>- الاعتمادات.                                   | %100            |

المصدر: هدوقة حسيبة، كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في لبنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 87.

### 3.3. كيفية التصريح بنسبة كفاية رأس المال:

حدد بنك الجزائر للبنوك الناشطة في الجزائر كيفية التصريح بنسبة كفاية رأس المال لديها وذلك من خلال قيامه بوضع نماذج لاحتساب رأس المال، نماذج لاحتساب المخاطر المرجحة وكذا نموذج يتم فيه تحديد هذه النسبة والتي يجب ألا تقل عن 8%، ويجب على البنوك التصريح كل ثلاثة أشهر كالتالي:

- 31 مارس من كل سنة؛

- 30 جوان من كل سنة؛

- 30 سبتمبر من كل سنة؛

- 31 ديسمبر من كل سنة.

### 1.3.3. التنظيم البنكي المتعلق بالعناصر المالية للبنوك الجزائرية:

#### 1.1.3.3. نسبة السيولة:

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} \times 100\% \leq 100$$

### 2.1.3.3. الاحتياط الإجباري:

يقضي نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.

لقد طبقت هذه الأداة لأول مرة في الجزائر من خلال القانون رقم 90-10، والذي نص على أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا. يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع تصفياتها أو على بعض هذه التوظيفات ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي، أجبر هذا القانون البنوك التجارية على الالتزام بتطبيق الاحتياط الإجباري لفترة شهرية، كم أخضعها لغرامة مالية لعدم تكوين أو نقص في مبلغ الاحتياطي الإجباري، معدل هذه الغرامة يزيد نقطتان (02) على معدل التعويض الذي يدفعه بنك الجزائر على الاحتياطات الإجبارية.

### 2.3.3. مراقبة وضعيات الصرف:

تعتبر العمليات الخارجية للنظام البنكي من الأنشطة الحساسة والمعقدة، ولقد كان اتساع مجال التدخل (عمليات الصرف البسيطة والتدخل في الأسواق المالية الدولية وتنوع وسائل التدخل) والعولمة المالية متزايدة الاتساع واندماج الأسواق المالية وترابطها سببا في وضع القواعد الخاصة بوضعيات الصرف وكذا تأسيس سوق ما بين البنوك للصرف، وهذا لتخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، وفي هذا الإطار يتطلب على البنوك والمؤسسات المالية احترام وباستمرار النسبتين التاليتين:

- نسبة قصوى محددة ب 10% بين وضعيات الصرف الطويلة والقصيرة لكل عملة أجنبية مع مبلغ أموالها الخاصة وتحسب كالتالي:

$$\text{مجموع وضعيات الصرف لكل عملة} \geq 10\% \frac{\text{صافي الأموال الخاصة}}{\text{مجموع وضعيات الصرف لكل عملة}}$$

- نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ الأموال الخاصة الصافية، وتحسب كالتالي:

$$\text{مجموع وضعيات الصرف لكل العملات} \geq 30\% \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع وضعيات الصرف لكل العملات}}$$



### 3.3.3. إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية:

إنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر لا يخرج عن السياق العالمي الذي أنشئت على إثره الكثير من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى إنشاء هذا النظام في الجزائر إلى الأسباب التالية:

- ظهور أزمة بنك الخليفة مع مطلع 2003 وإعلان إفلاسه ما انجر عنه ضياع الأموال وحقوق المودعين وضياع للمال العام والخاص؛
- نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة في المصارف الخاصة وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة التي تتم في بعض المصارف الخاصة، وعلى إثر ذلك تفجرت فضيحة البنك الصناعي والتجاري والذي أفلس بدوره.
- استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة، بالإضافة إلى استعداد الجزائر للاستحقاقات القادمة وهذا لمواجهة المنافسة الشديدة، وبالخصوص أن الجزائر على وشك الانضمام لضمان الودائع، حيث يجب أن تلتزم فيه كل البنوك بتمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، وقد حددت علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ الوديعة، كما يبلغ الحد الأقصى للتعويض لكل مودع ب 600000 دج، ولا يمكن استغلال هذا الضمان إلا في حالة توقف المصرف عن الدفع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هدوقة حسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-90.

## المبحث الثاني: مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية في البنوك الجزائرية.

لمراقبة أداء وكفاءة البنوك والشروط التي تمارس فيها البنوك أنشطتها، ارتأينا في هذا المبحث تطبيق بعض من أنظمة الإنذار المبكر كمؤشرات الحيلة الجزئية بتطبيقها على البنك الوطني الجزائري، ومؤشرات الحيلة الكلية بالاعتماد على تقارير البنك المركزي كونها تلمس الاقتصاد ككل، وهذا لتقييم مدى سلامة الجهاز المصرفي الجزائري وهل ستعطي صورة واضحة ودقيقة على أداء البنوك أم لا.

### المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الجزئية

خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مؤشرات الحيلة الجزئية، حيث سيتم تطبيقها على البنوك التجارية بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد تم اختيار البنك الوطني الجزائري (BNA)\* كعينة تمثل مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الجزائري، وقد قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك التجاري (BNA)، أما بالنسبة للمعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة حول تطبيق معيار (CAMELS) في البنك الوطني الجزائري وتتمثل في القوائم المالية الخاصة به من الميزانيات وجداول حسابات النتائج خلال الفترة (2010-2017) ولم تدرج سنة 2018 لعدم توفر المعلومات والقوائم المالية اللازمة عنها.

### البنك الوطني الجزائري (BNA):

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 بموجب القرار رقم 66-155، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة.

يقدر رأس ماله الاجتماعي بـ 10000000000 دينار جزائري، وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوظيفية، وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري، ومن أهم وظائفه تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة، إضافة إلى تلقي الودائع من الجمهور.<sup>1</sup>

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فتتمثل في تقييم أداء البنك الوطني من خلال تطبيق مؤشرات الحيلة الجزئية أو ما يسمى بمعيار (CAMELS)، وذلك بتحليل كفاءة رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية ومقارنتها بالمعايير المسطرة حول معيار (CAMELS) وذلك لمعرفة مدى أهمية تطبيق المعيار في البنك.

### 1. معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري:

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، وسيتم حسابه من خلال الجدول الموالي:

\* BNA: Banque Nationale d'Algérie.

<sup>1</sup> رقية خباز، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تقنيات كمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 18.

## الفصل الثالث.....تطبيق نظم الإنذار المبكر على بنك الجزائر خلال (2010-2018)

### جدول رقم (03-04): معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري (2010-2017)

| 2017      | 2016      | 2015      | 2014      | 2013      | 2012      | 2011      | 2010     |                             |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|-----------------------------|
| 41600000  | 41600000  | 41600000  | 41600000  | 41600000  | 41600000  | 41600000  | 41600000 | رأس مال مدفوع               |
| 178987219 | 155567323 | 131029808 | 106245349 | 98985363  | 86804864  | 65647403  | 24839732 | احتياطات                    |
| 29986747  | 31419896  | 29537515  | 29784457  | 30238400  | 27180499  | 34819139  | 32599909 | أرباح                       |
| نحصل على  |           |           |           |           |           |           |          |                             |
| 250573966 | 228587219 | 202167323 | 177629806 | 170823763 | 155585363 | 142066542 | 99039641 | رأس مال أساسي               |
| --        |           |           |           |           |           |           |          |                             |
| 132086210 | 130235304 | 125340831 | 92034397  | 67901589  | 49671507  | 45746037  | 49950932 | مخصصات لمواجهة المخاطر      |
| 14122289  | 14122289  | 14122289  | 14122289  | 14122289  | 14122289  | 14122289  | 14122289 | احتياطات إعادة تقييم الأصول |
| 14000000  | 14000000  | 14000000  | 14000000  | 14000000  | 14000000  | 14000000  | 14000000 | قروض مساعدة                 |
| نحصل على: |           |           |           |           |           |           |          |                             |
| 160208499 | 158357593 | 153463120 | 120156686 | 96023878  | 77793796  | 73868326  | 7803221  | رأس مال مساعد               |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

### التحليل والتفسير:

من خلال الجدول أعلاه وكما هو معروف يمثل كفاية رأس المال المقدار الذي يجب أن يكون لدى البنك كما هو مطلوب، حيث نرى أن رأس المال الأساسي ورأس المال المساعد في ارتفاع مستمر حيث قدر رأس المال الأساسي سنة 2010 ب 99039641 دج واستمر في الارتفاع إلى أن وصل سنة 2017 لـ 250573966 دج، أما بالنسبة لرأس المال المساند فقد شهد نفس الارتفاع ففي سنة 2010 قدر ب 7803221 دج ووصل لـ 160208499 دج سنة 2017، وهذا بسبب قرار بنك الجزائر (البنك المركزي) برفع رأس مال البنك، و لعدم توفر المعلومات الكافية حول الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة لعدم توفر مقاييس المخاطر التشغيلية، الائتمانية والسوقية بالقوائم المالية المتاحة للبنك لم يتم التوصل إلى معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري، ولم نتمكن من تقييمه حسب معيار (CAMELS)، أي لم يتم تصنيفه إذا كان جيد أم لا.

## 2. إيرادات وربحية البنك الوطني الجزائري:

تتنظر الإدارة إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ولمعرفة ربحية البنك نقوم بحساب النسب التالية:

- **العائد على الأصول (ROA):** حيث يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف الأصول والتي تمثل بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** يتمثل بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

جدول رقم (03-05): العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري (2010-2018)

|             | ROA  | ROE | إجمالي الأصول | حقوق الملكية | النتيجة الصافية |  |
|-------------|------|-----|---------------|--------------|-----------------|--|
| <b>2010</b> | 2,2% | 43% | 1421685356    | 74199909     | 32599909        |  |
| <b>2011</b> | 2,1% | 45% | 1620662782    | 76419139     | 34819139        |  |
| <b>2012</b> | 1,3% | 39% | 2060079717    | 68780499     | 27180499        |  |
| <b>2013</b> | 1,3% | 42% | 2185130565    | 71838400     | 30238400        |  |
| <b>2014</b> | 1,1% | 41% | 2620619286    | 71384457     | 29784457        |  |
| <b>2015</b> | 1%   | 41% | 2719081219    | 71137515     | 29537515        |  |
| <b>2016</b> | 1,1% | 43% | 2843371178    | 73019896     | 31419896        |  |
| <b>2017</b> | 1%   | 41% | 2828633272    | 71586747     | 29986747        |  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

### التحليل والتفسير:

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية غير مستقر نوعا ما فقد عرف تذبذب مابين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2010 قدر بـ 43% ثم أخذ يرتفع وينخفض في السنوات الموالية فوصل إلى 39% سنة 2012، وقدر بـ 41% سنة 2017، فهذه النسب تعكس معدل العائد الذي يتحصل عليه المستثمرون ولكن انخفاضها قد يؤثر في حصولهم على أرباحهم، وهذا راجع إما إلى انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال وبالتالي البنك فشل في تحقيق عوائد تتلاءم مع حجمه؛ أما بالنسبة للعائد على الأصول نلاحظ أنه في انخفاض مستمر خلال الفترة (2010-2017) من 2,2% إلى 1%، وهذا راجع إلى تزايد الأصول وانخفاضها على مدار السنوات مع أرباح البنك.

### 3. سيولة البنك الوطني الجزائري:

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب التي تؤدي بالبنوك للوقوع في الأزمات والمشاكل التي تؤدي إلى الفشل في الوفاء بالتزاماتها، ومن أهم النسب لحسابها نسبة القروض إلى إجمالي الأصول وتحسب كالتالي:

جدول رقم (03-06): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (2010-2017)

| النسبة | إجمالي الأصول | القروض     |             |
|--------|---------------|------------|-------------|
| 74,70% | 1421685356    | 1062090975 | <b>2010</b> |
| 64,73% | 1620662782    | 1049186701 | <b>2011</b> |
| 71,17% | 2060079717    | 1466306590 | <b>2012</b> |
| 71,55% | 2185130565    | 1563578867 | <b>2013</b> |
| 73,95% | 2620619286    | 1938033475 | <b>2014</b> |
| 80,35% | 2719081219    | 2184872337 | <b>2015</b> |
| 66,74% | 2843371178    | 1897832688 | <b>2016</b> |
| 77,91% | 2828633272    | 2203876370 | <b>2017</b> |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

#### التحليل والتفسير:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض إلى الأصول في تذبذب، ففي سنة 2010 قدرت بـ 74,70%، ثم عرفت انخفاضا حادا وصل لـ 64,73%، فبعدها عرفت ارتفاعا تدريجيا إلى أن وصل البنك سنة 2015 أعلى نسبة قدرت بـ 80,35% وهذا راجع لارتفاع القروض والطلب عليها بسبب الأزمة البترولية التي عرفت الجزائر سنة 2014، بعدها لم تحقق نسب متتالية بل حدث تذبذب فقد قدرت بـ 66,74% سنة 2016، أما سنة 2017 قدرت بـ 77,91%.

#### 4. سلامة إدارة البنك الوطني الجزائري:

يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ولتقييم الإدارة يجب إعداد استمارة إلا أن الفرصة لم تتح لي كون البنك الوطني الجزائري متواجد بالعاصمة فقد اكتفيت بالقوائم المالية الموجودة عبر موقع البنك الرسمي، فلم يتم الالتقاء بموظفي البنك. وهذا التقييم يعتمد على النقاط التالية:

- كفاءة إدارة أنظمة المعلومات؛
  - مراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية؛
  - فهم المخاطر اللازمة للنشاطات المصرفية؛
  - الأداء المالي للبنك بالنظر إلى نوعية الأصول، كفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة؛
  - وجود برامج مستقبلية وتطور وتنفيذ الخطط الموضوعية؛
  - توفير برامج تدريبية للموارد البشرية؛
  - تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة؛
  - مدى قوة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي؛
  - ضرورة وجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛
  - مستوى الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الشرعية إضافة لأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛
  - مستوى الإنفاق (مرتفع أو منخفض).
- هذه البيانات لم تتوفر لا في القوائم المالية أو في الموقع الرسمي للبنك، لذلك صعب تقييم الإدارة ومعرفة إذا كانت تعمل بكفاءة وذات فاعلية أم لا.

+ بالنسبة لباقي مؤشرات الحيلة الجزئية أو ما تسمى بمعيار (CAMELS) لا يمكن حسابها والسبب عائد إلى عدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة إضافة للقوائم المالية المفصلة، ومن هذه المؤشرات حساسية البنك الوطني الجزائري لعدم توفر البيانات المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السلع ومخاطر السوق، أما بالنسبة لجودة الأصول لم يتم احتسابها بسبب عدم اكتمال المعلومات للنسب المالية الخاصة بمؤشر ألتمان ومؤشر شيرورد.

## المطلب الثاني: مؤشرات الحیطة الكلية

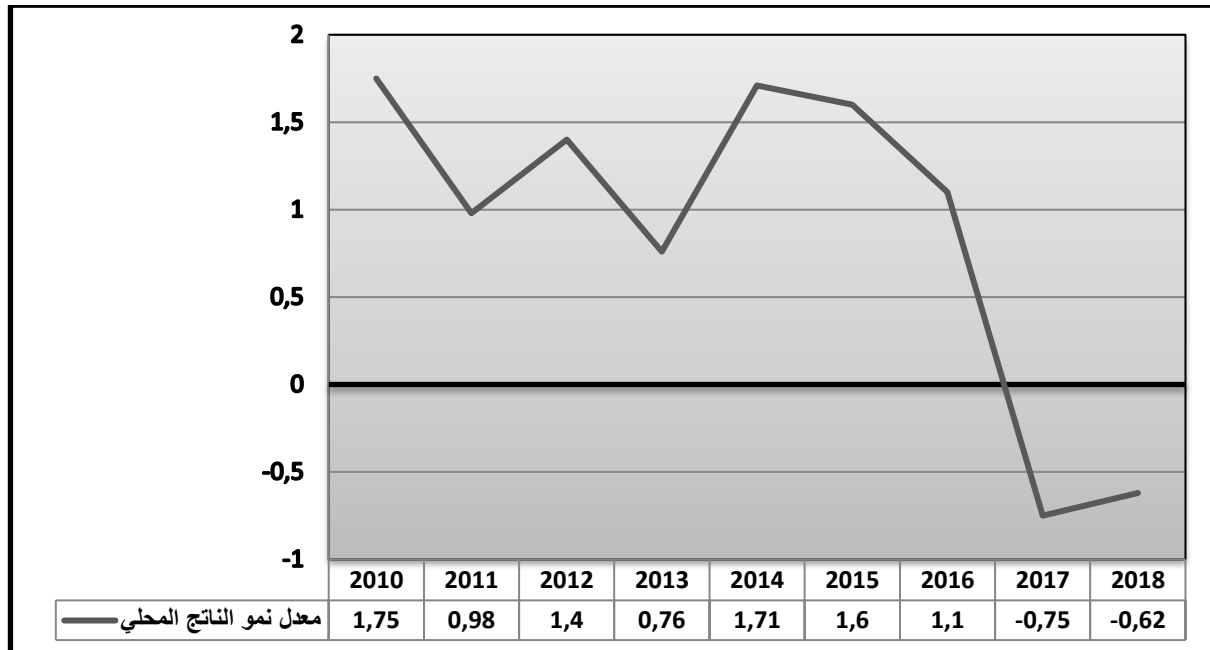
نتناول من خلال هذا المطلب مؤشرات الحیطة الكلية على الجهاز المصرفي الجزائري للمدة (2010-2018) لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق هذه المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المالية عامة والمصرفية خاصة.

قبل عرض مؤشرات الحیطة الكلية المستخدمة في الدراسة التطبيقية لابد من الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري عبارة عن جهاز من أجهزة الحكومة، حيث هذه الأخيرة تجسد سياسة اقتصادية حكومية عامة وشاملة، أما الجهاز المصرفي فيساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي، وهو ما قد يتناقض في بعض الأحيان مع أهداف الحكومة، ومن المعلوم أن أي تقلبات في القطاع المصرفي ينعكس ذلك على الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي وهذا ما يؤدي إلى حدوث الأزمات.

### 1. معدل نمو الناتج المحلي:

يتم حساب معدل نمو الناتج المحلي سنويا، يستخدم لقياس أداء الدولة اقتصاديا كونه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما تنتجه الدولة خلال السنة، فهو يعكس القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة لجميع السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة، وهذا ما سنعكسه في الشكل الموالي:

شكل رقم (03-02): منحني معدل نمو الناتج المحلي (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Algeria - Economic Policy & Debt , National accounts, Growth rate<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لإحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات، الرابط: <https://ar.knoema.com>، تاريخ الإطلاع 23 أوت 2020.

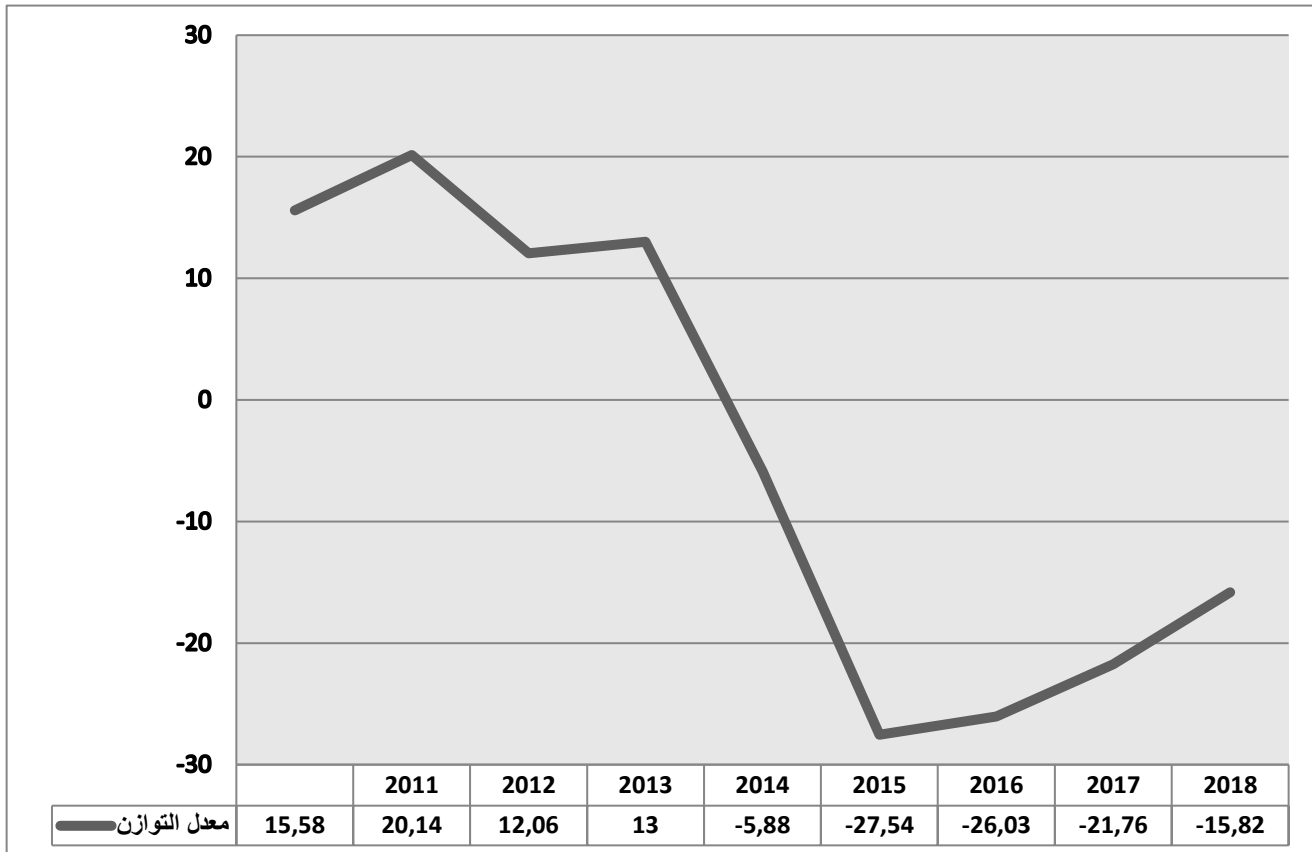
### التحليل والتفسير:

من خلال المنحى أعلاه المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الجزائري في الفترة (2010-2018)، حيث نرى أنه خلال هذه الفترة في تذبذب فقد عرف ارتفاعات وانخفاضات متتالية وصلت للمستوى السالب، ففي سنة 2010 قدر بـ 1.71% ثم أخذ ينخفض ويرتفع إلى أن وصل سنة 2017 إلى -0.75%، وهذا يعبر عن أداء اقتصادي سيئ للدولة لما عايشته الجزائر من الأزمة البترولية سنة 2014، فمعدل نمو الناتج المحلي مؤشر لتحديد وقياس مكانة الدولة بين الدول الأخرى من رفاهية ومستوى معيشي جيد للفرد، فالجزائر لم تحقق ذلك خاصة بعد الانخفاضات التي عاشتها حيث وصل إلى -0.62% سنة 2018، ويعتبر حجم اقتصادي متذبذب وغير محفز للاقتصاد.

### 2. ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات تقييم للحالة الاقتصادية لدولة ما بناءً على الارتباط المحلي والاقتصاد العالمي إضافة إلى أنه يساعد في توقع الأسعار الخاصة بالصرف كون ميزان المدفوعات الجزائري يتعامل بعمليتين صعبتين هما الأورو والدولار، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (03-03): منحى ميزان المدفوعات (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي خلال الفترة (2010-2018)



### التحليل والتفسير:

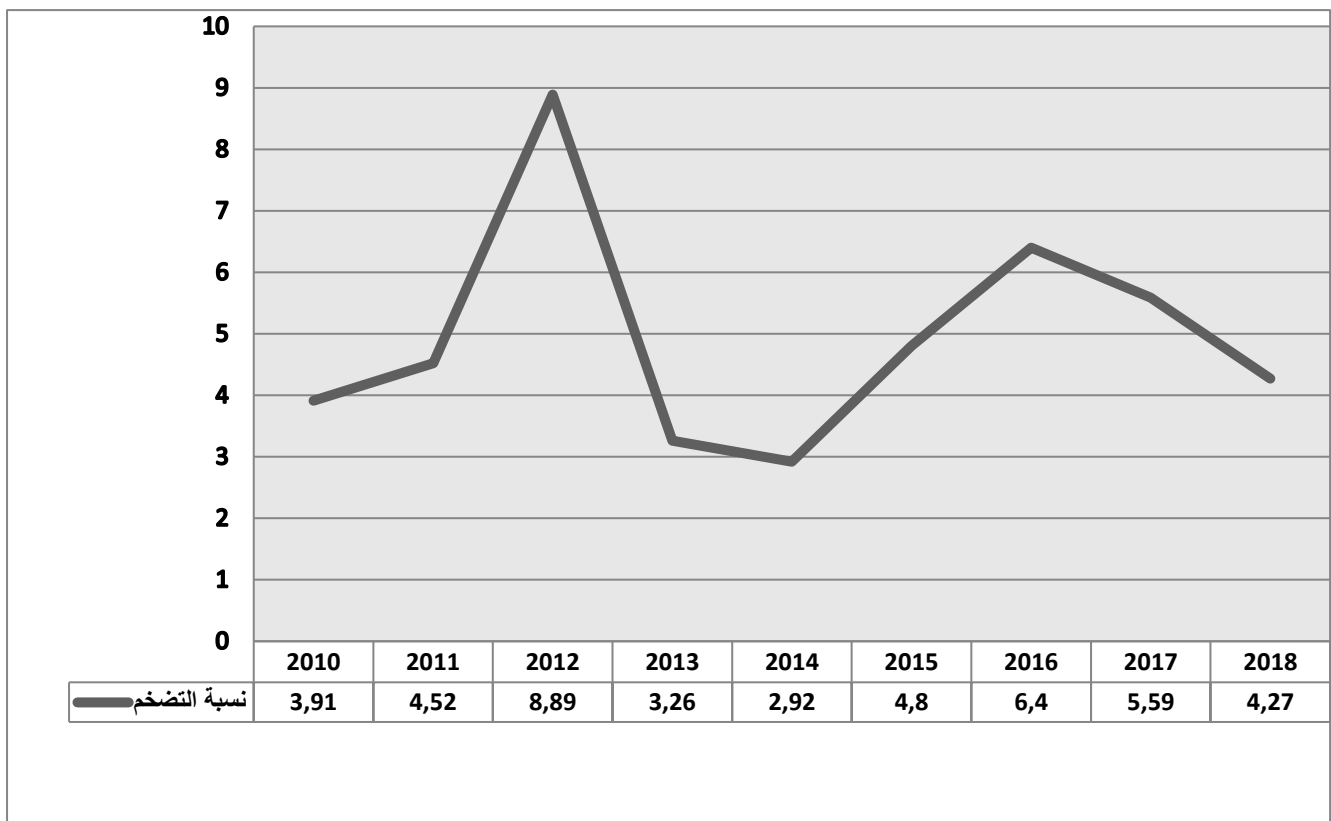
من خلال منحنى ميزان مدفوعات بنك الجزائر، يمكننا أن نرى أن قيمه خلال الفترة (2010 - 2013) موجبة بمعنى محققة فائضا، حيث تم تحقيق ما يعادل 13 إلى 15,58 مليار دولار أمريكي. في بداية سنة 2014 بدأت قيم ميزان المدفوعات تتجه نحو السالب بمعنى أنه تم تحقيق عجز حتى سنة 2018، حيث تراوحت القيم ما بين -5,88 إلى -27,54 مليار دولار أمريكي دولار، وهذا ما أدى بالجزائر إلى حدوث أزمات.

ويرجع السبب الرئيسي وراء القيم السالبة لميزان المدفوعات هو انخفاض أسعار البترول (الأزمة البترولية لسنة 2014)، كما معروف أن الجزائر تعتمد في تمويل ميزانيتها ومختلف مشاريعها على العائدات البترولية أي متبينة للاقتصاد الريعي بنسبة 95%.

### 3. معدل التضخم:

يعكس التضخم المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة، وهذا ما سنظهره في الشكل التالي:

شكل رقم (03-04): منحنى معدل التضخم (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي (2010-2018)

#### التحليل والتفسير:

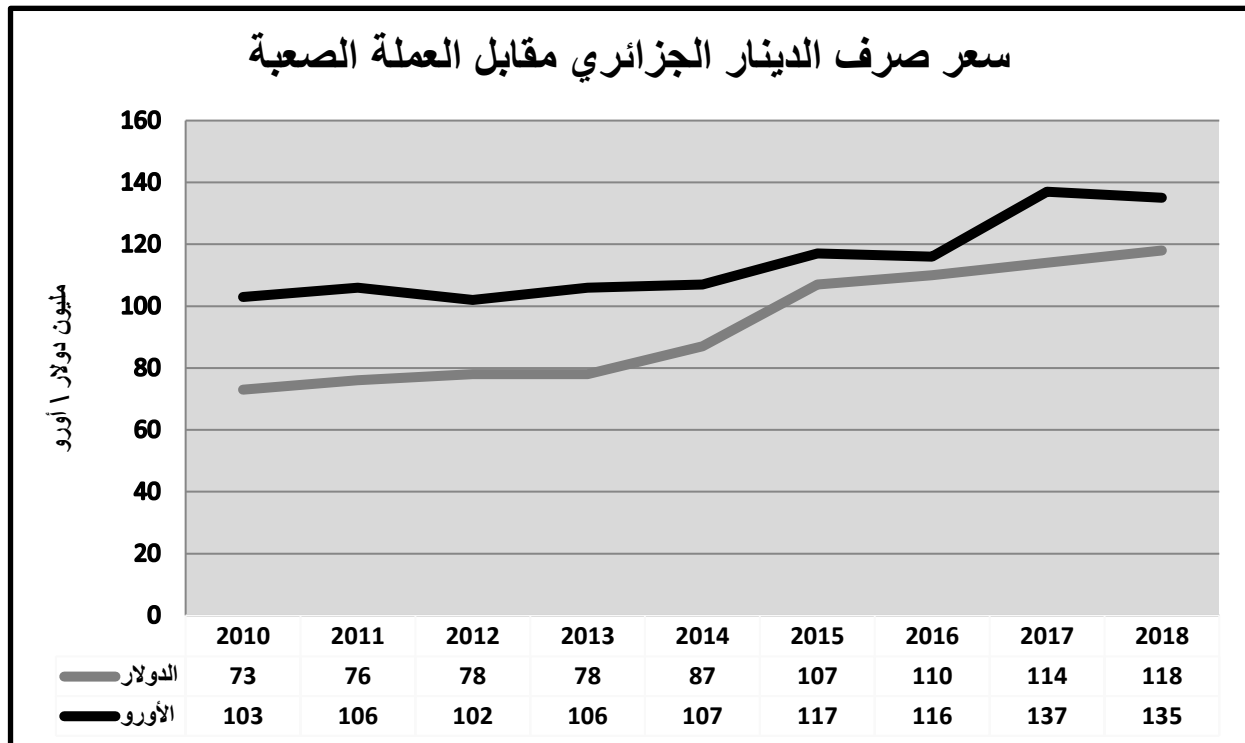
من المعلوم أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية، وبالفعل كانت هذه المعدلات تتوجه نحو الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2012، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وانخفاض القدرة الشرائية حتى وصل إلى معدل سجلته الجزائر قدر بـ 8,87%. خلال سنة 2013 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض، إلى أن شهدت سنة 2014 أدنى معدل تضخم وصل لـ 2,92%، وهنا أصبح الرقابة على معدلات التضخم فعالة وآتت بنتائج جيدة، حيث ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

لكن في سنة 2015 و2016 تم مواجهة نفس المشكلة حيث بدأت المعدلات في التوجه نحو الارتفاع، حيث تم تسجيل معدلي 4,8% و 6,4% على التوالي، وهذا بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول خاصة بعد أزمة 2014.

#### 4. أسعار الصرف:

يعتمد الاقتصاد المالي الدولي في نموه وازدهاره على آلية سعر الصرف، إذ تعد بمثابة عنصر محوري للعملية الاقتصادية، وتحظى بأهمية كبيرة وأثر بالغ في تسوية ميزان المدفوعات للدول والتعديل عليها، وهذا ما تقوم به الجزائر كما هو موضح في الشكل أسفله:

شكل رقم (03-05): منحني أسعار الصرف (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي خلال الفترة (2010-2018)

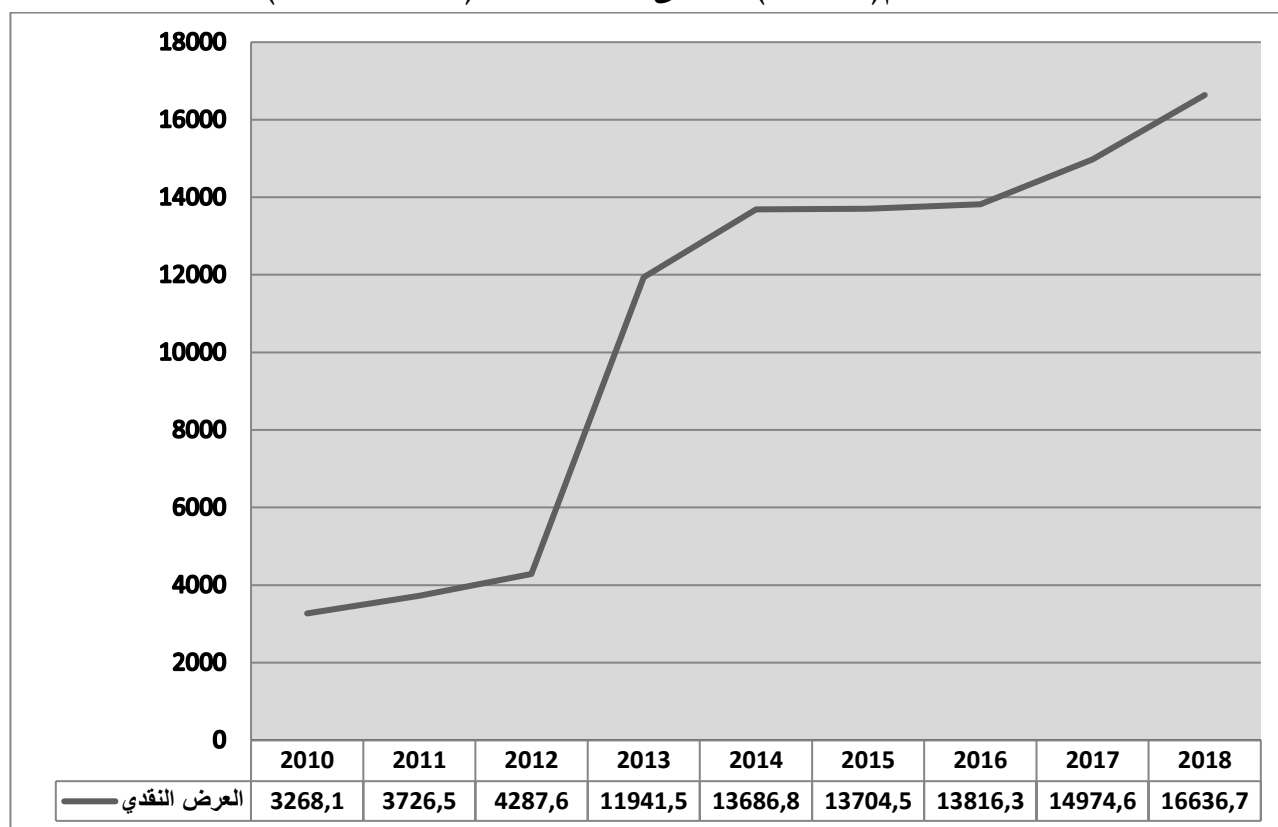
### التحليل والتفسير:

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك تطور في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي و الأورو، وهنا يمكن القول أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد ارتفاع متواصل مع استقرار نسبي على امتداد المدة (2010-2018)، حيث تراوح من 73 إلى 118 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للأورو سجل من 103 أورو سنة 2010 إلى 135 أورو خلال سنة 2018.

### 5. العرض النقدي (الكتلة النقدية):

يعكس عرض النقود القدرة الشرائية عند الأفراد، ويشار له بالنقود الموجودة بالاقتصاد، حيث التحكم فيه صعب فزيادته تؤدي إلى ظهور تضخم اقتصادي، وانخفاضه ينتج عنه انكماش، خمول القدرة الإنتاجية إضافة لظهور البطالة، والشكل الموالي يوضح الكتلة النقدية للجزائر خلال الفترة (2010-2018):

شكل رقم(03-07): منحنى الكتلة النقدية (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي خلال الفترة (2010-2018).

### التحليل والتفسير:

من المنحنى يمكننا أن نرى أن عرض النقود مرتفع بمعدل منخفض حيث قدر في عام 2010 بـ 3268.1 مليار دينار جزائري، وبلغ عام 2012 بـ 4287.6 مليار دينار جزائري، ولكن مع نهاية عام 2012 وحتى عام 2014 كان هناك زيادة في المعروض النقدي حيث قدر عام 2014 بـ 13686.8 مليار دينار

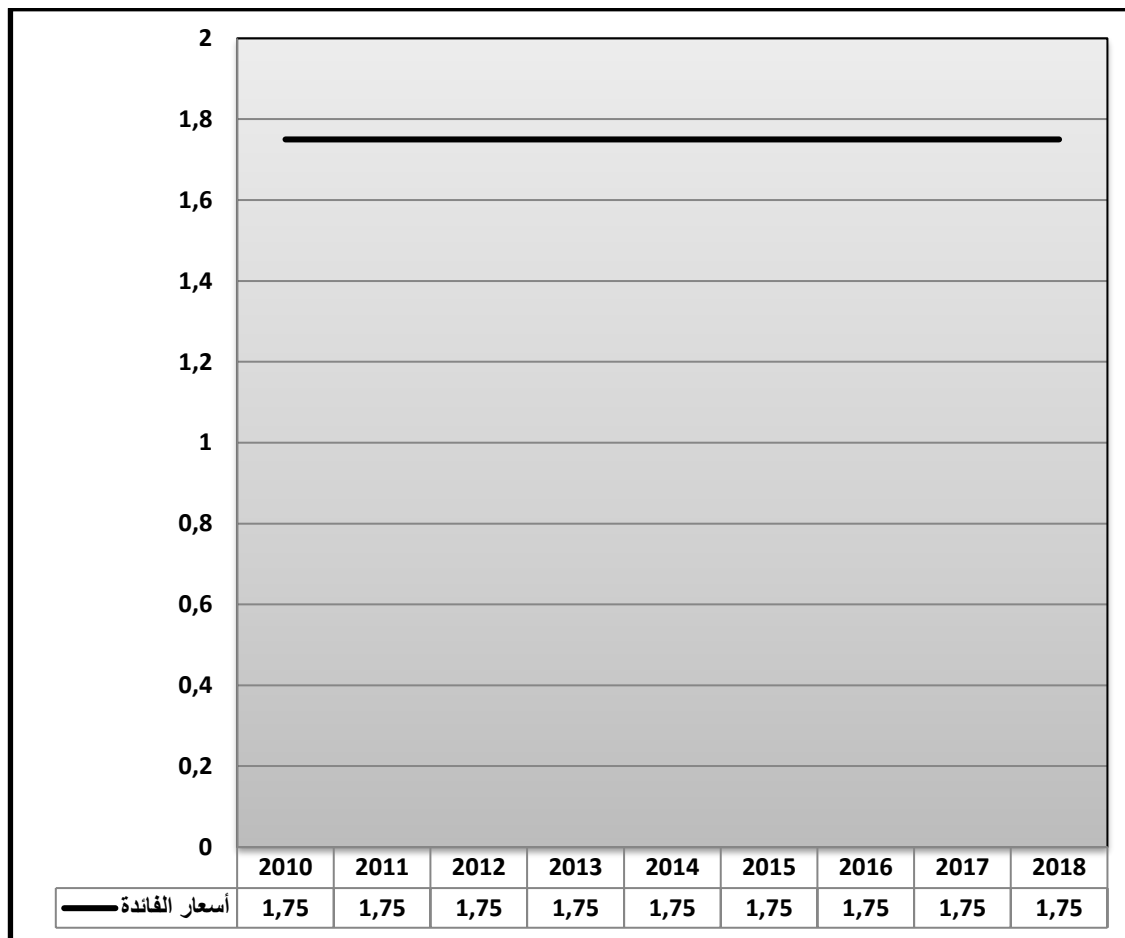
## الفصل الثالث.....تطبيق نظم الإنذار المبكر على بنك الجزائر خلال (2010-2018)

جزائري، واستمر في الاستقرار عند حدود هذه القيمة حتى عام 2017، ليرتفع من جديد في مطلع 2018 ليبلغ 16636.7 مليار دينار جزائري، وهذه الزيادة في المعروض النقدي بمعدل مرتفع بسبب قيام الجزائر بتحويل احتياطات الصرف إلى عرض نقدي لتمويل المشاريع المختلفة والتغلب على انخفاض أسعار النفط.

### 6. أسعار الفائدة:

يتمثل سعر الفائدة في مبلغ مالي يعبر عنه بنسبة مئوية تدفع للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية، فهو نسبة مترتبة على رأس المال قد تكون مدينة وقد تكون دائنة، ويمكن إبرازها في الشكل الموالي:

شكل رقم(03-08): منحني أسعار الفائدة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: <sup>1</sup> Algeria - Financial Sector, Interest rates, Deposit interest rate

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لإحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات، الرابط: <https://ar.knoema.com>، تاريخ الإطلاع 23 أوت 2020.

### التحليل والتفسير:

من خلال المنحنى أعلاه لأسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 نرى أنها ثابتة بقيمة 1.75% على مدار كل السنوات دون أي تغيير أو تذبذب التي كلما ارتفعت زادت مخاطر أسعار الفائدة مما يشكل هذا بعض المصاعب التي تؤثر في الجهاز المصرفي الجزائري مقارنة بغيرها من الدول.

### المطلب الثالث: مدى فعالية وكفاءة مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية في البنوك الجزائرية

من خلال تطبيق وتحليل مؤشرات الحيلة الكلية ومؤشرات الحيلة الجزئية نرى أن:

معدل نمو الناتج المحلي عرف تذبذبا في نموه، فنجد أحيانا بقيم موجبة، وأحيانا بقيم سالبة، فظاهرة التدني المستمرة في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية واعتماد الاقتصاد الريعي بشكل كبير، وإذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى أن حالة التدني في هذه المعدلات تتناسب مع تدني إنتاجية الاستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فمن المعلوم أن ارتفاعها عادة ما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية، وبالفعل فقد كانت هذه المعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة (2010-2018)، ومتزايدة بنسب متفاوتة، ويرجع السبب إلى التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر، ومن جهة أخرى فإن السبب ليس نقدي بكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، فالتضخم ينشأ لسببين رئيسيين وهما تضخم أسعار الواردات الغذائية والإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

والملاحظ أن أسعار الفائدة شهدت تذبذب واضح خلال مدة الدراسة فقد اتسمت بالاستقرار التام وذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي من أجل الوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي.

وعرفت الودائع الحكومية تراكما كبيرا وهي تؤثر بذلك إلى حالة ركود وتدني، وهي تعكس في نفس الوقت انخفاضا ملموسا في نسب التنفيذ والإنجاز المالي، فقد شهدت معدلات السيولة ارتفاعا تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات (2010-2018) نتيجة اضطراب البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم وهذا ما أثر على مستويات السيولة إضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

وبصفة عامة وحسب تحليل واقع أداء المؤشرات الاقتصادية من مؤشرات حيلة جزئية متمثلة في معدل كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الإيرادات والربحية، السيولة والحساسية ومؤشرات الحيلة الكلية من معدل نمو الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، معدلات التضخم، الكتلة النقدية، أسعار الصرف وأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة (2010-2018)، كلها دلت على وجود تذبذبات واضطرابات على مستوياتها، فقد بينت تأثيرها السلبي على واقع أداء الجهاز المصرفي الجزائري، سواء كان مباشرا أم غير مباشر.

حيث تعتبر هذه التأثيرات السلبية إحدى أشكال المسببات لحدوث الأزمات المصرفية، والذي يثبت وجود مخاطر وأزمات خلال الفترة المدروسة (2010-2018).

بناءً على ما سبق، فإن أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية المستخدمة محل الدراسة أثبتت وجود مخاطر وأزمات وعقبات وتذبذبات مر بها البنك الوطني الجزائري والقطاع المصرفي ككل، لكنها لم تنتبأ بتوقيت حدوث هذه العقبات، ولم تتمكن من تفسيرها إلا بعد وقوعها، ومع هذا فهي توفر معلومات مفيدة إلا أنها تشير إلى نتائج متباينة من حيث دقة التنبؤ، بالرغم من هذا النقص فإن هذه الأنظمة فعالة وكفؤة مقارنة بالأنظمة الجزائرية المعتمدة.

## خلاصة

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه تطبيق نظم الإنذار المبكر على البنوك الجزائرية، فقد تم تطبيق مؤشرات الحيلة الكلية على بنك الجزائر كونها تؤثر على الاقتصاد ككل ومؤشرات الحيلة الجزئية على البنك الوطني الجزائري كونها تقيم البنوك التجارية.

فمن خلال تحليل تطور مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية للعينة المدروسة، فقد تم تسجيل أن النظام المالي والمصرفي في الجزائر غير فعال، وقائم أساسا على الاستدانة، وغير مواكب للتطورات الحاصلة في أدوات السلامة المصرفية، بحيث سجلت أغلبية النتائج متذبذبة وغير مستقرة في المؤشرات التي تم تطبيقها وتحليلها وتفسيرها.

مما سبق نخلص إلى أن المنظومة المصرفية الجزائرية لم تعرف تطور كبير يرتقي بها لمعرفة المخاطر والأزمات لتقاديها قبل وقوعها، بالرغم من تسجيل تحسن ملموس وتكثيف جهود كل من بنك الجزائر واللجنة المصرفية في إطار تعزيز النظام المصرفي الجزائري لتغطية المخاطر وتقادي الأزمات، لذلك يجب الارتقاء بالبنوك الجزائرية إلى مستوى البنوك العالمية.

## خاتمة

لقد أصبحت البنوك نظرا للتطورات الحاصلة بالساحة المالية والمصرفية إضافة إلى التقدم التكنولوجي مطالبة بالاهتمام أكثر بتسييرها وإدارتها من خلال تبني نظم الإنذار المبكر للتعقب بمختلف الأزمات المصرفية والمخاطر التي تواجهها بشكل مفاجئ، وهذا لضمان استمرار أداء البنوك، وتقادي المخاطر لأقصى حد ممكن حيث أن عدم التحكم فيها قد يؤدي إلى الوقوع في الأزمات والتي تدفع إلى انهيار النظام المالي والمصرفي.

فالمنظومة المصرفية الجزائرية تسعى لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصيرفة والحد من مخاطرها، وهذا ما أدى بها إلى اعتماد العديد من الأنظمة لمواجهة الأزمات المصرفية وتحدي العقبات، وفي هذا الإطار يمكننا القول أن النظام الجزائري سليم لحد ما حتى ولو به العديد من الاختلالات، لذلك يجب على المنظومة الجزائرية أن تسعى لاستخدام مؤشرات السلامة المصرفية لتعزيز سلامته واستقراره من خلال الاعتماد على أنظمة إنذار مبكر فعالة وكفؤة تساعد في تحقيق أداء يليق بالبنوك الجزائرية .

## 1. اختبار الفرضيات:

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة تحليل نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية بالمنظومة المصرفية الجزائرية باستخدام مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية، وفي بداية هذا البحث قمت بصياغة مجموعة من الفرضيات التي تعتبر بمثابة إجابات أولية للأسئلة الفرعية التي تم طرحها وهذا بغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي، وذلك كما يلي:

**الفرضية الرئيسية:** تساعد مؤشرات الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المصرفية من خلال مؤشرات حيلة كلية ومؤشرات حيلة جزئية بتحليلها وتقييمها للكشف عن المخاطر قبل وقوعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية البنوك وتحسين أدائها.

تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية من خلال تطبيق نظم الإنذار المبكر على بنك الجزائر والبنك الوطني الجزائري، حيث وجدنا أن الجهاز المصرفي الجزائري توصل لنتائج متذبذبة وغير مستقرة من خلال تحليل مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية وهذا ما يثبت فعاليتها في تحديد المشاكل والمخاطر.

## الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** تؤدي الأزمات المصرفية إلى تشوه في النظام المصرفي وعدم ضمان سلامته واستقراره.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث تم إثبات من خلال الفصل الأول أن الأزمة المصرفية تشكل أكبر خطر على البنوك خاصة وعلى النظام المالي والمصرفي عامة، فهي تؤثر سلبا نتيجة تزايد المخاطر المصرفية التي تحدث وتشوه المنظومة المصرفية بأكملها على أساس أن القطاعات الاقتصادية حساسة.



- **الفرضية الثانية:** إن مؤشرات الإنذار المبكر أساليب تستخدمها البنوك لتخطي الأزمات، فهي تساهم في تحقيق السلامة المصرفية.
- تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فمن خلال الفصل الثالث توضح لنا أن نظم الإنذار المبكر في المنظومة الجزائرية تساهم في تحقيق السلامة المصرفية وتقادي وقوع الأزمات حتى لو حصلت إنذارات كاذبة في بعض الأوقات، فهي تستخدم للتنبؤ بالمخاطر والأزمات قبل حدوثها ومعرفة مدى صلابة النشاط المصرفي من عدمه.
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر مؤشرات الحیطة الكلية لبنك الجزائر ضعيفة نوعا ما، كون الاقتصاد الجزائري غير فعال وذو أداء متذبذب لاعتماده على الاقتصاد الريعي.
- تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث حيث تم قياس مؤشرات الحیطة الكلية بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، ومعظم النتائج المتحصل عليها غير مستقرة ومتذبذبة، وبالتالي فإن الجهاز المصرفي الجزائري ضعيف ويحتاج آليات لتحقيق السلامة المصرفية.

## 2. نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج التي يمكن تبيانها فيما يلي:

- نظرا لتعدد الأنشطة المصرفية تعددت معها المخاطر المصرفية، وعليه برزت الحاجة إلى ضرورة تبني نظم إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها لتحقيق سلامة الأنظمة المالية عموما والمصرفية خاصة؛
- تعتبر مؤشرات الحیطة الجزئية كاشف لنقاط قوة وضعف البنوك من خلال تقييم وتحليل شاملين لأدائها، إضافة إلى أنها تقوم بالتركيز على العناصر السلبية وتحولها إلى استراتيجيات للإدارة للتغلب على المخاطر التي تواجه البنوك؛
- تلعب نظم الإنذار المبكر دورا هاما في تحقيق السلامة المصرفية، خاصة أنها تقوم بالتنبؤ بالأزمات وتداركها قبل حدوثها وهذا من خلال التركيز على الرقابة على المخاطر واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، والقيام بإعداد استراتيجيات للتعامل معها في الوقت المناسب؛
- أصبح الاستقرار من أهم القضايا التي تطارد البنوك، خاصة أن أداء البنوك الجزائرية تنعكس بصورة مباشرة على النظام المصرفي والمالي، لذلك يجب اللجوء إلى مقارنة أداء البنوك الجزائرية بالبنوك الأجنبية لتحسين من جودتها؛
- من خلال تحليل نتائج مؤشرات الحیطة الكلية في الجزائر نجد أن المعدلات المتوصل إليها متذبذبة خلال مدة الدراسة، وبالتالي فإن سلوك هذه المؤشرات يستدعي الاستمرار في تحليلها لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات؛
- عند تطبيق مؤشرات الحیطة الكلية في الجزائر نجد أن معدل نمو الناتج المحلي متذبذب خلال مدة الدراسة إلى أن وصل إلى المستوى السالب، كما إن معدل التضخم شهد انخفاضا واضح وبشكل

كبير خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي، والتي أدت في الوقت ذاته إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري؛

- نرى أن ميزان المدفوعات مثل فائض في بعض السنوات ومثل عجز في سنوات أخرى هذا ما يؤكد أن النتيجة المتوقعة هي احتمال تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة مثل الأزمة البترولية سنة 2014؛
- من خلال تحليل الكتلة النقدية نرى زيادة ملحوظة خلال سنوات الدراسة بمعدل مرتفع وهذا بسبب قيام الجزائر بتحويل احتياطات الصرف إلى عرض نقدي لتمويل المشاريع المختلفة والتغلب على انخفاض أسعار النفط؛
- عند تقييم موقف الجهاز المصرفي الجزائري ككل نجد أن معدلات العائد غير مستقرة نوعا ما سواء على الأصول أو على حقوق الملكية، أما بالنسبة لنسبة القروض على إجمالي الأصول غير معتدلة فهي ترتفع تارة وتنخفض تارة خلال مدة الدراسة بمعنى غير مستقرة؛
- أخيرا فإن تطبيق معايير الحيطة ما هو إلا أداة، حيث تكون هذه المؤشرات أساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات، مع ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة الاقتصاد والجهاز المصرفي لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات.

### 3. توصيات الدراسة

من أهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة ما يلي:

- التوسع في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية وتطويرها من خلال تقديم تقارير دورية لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها؛
- الاستفادة من خبرات البنوك العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة وأداء البنوك الجزائرية؛
- تحسين كفاءة وأداء البنوك من خلال تفعيل دور آليات الرقابة بصفة حتمية وضرورية بما يتماشى مع المتطلبات العالمية بهدف التقليل من حجم المخاطر، والعمل على رفع درجة الاستقلالية؛
- تعزيز دور نظام التصنيف المصرفي الجزائري لتحسين تسيير المخاطر والتحكم فيها، بهدف زيادة فعالية البنوك الجزائرية؛
- تفعيل وتدعيم تطبيق أنظمة الإنذار المبكر، لما لها من أهمية في ضمان واستقرار النظام المصرفي؛
- الحاجة إلى طرح تقارير مفصلة عن البنوك الجزائرية والبنك المركزي من أجل تحليل أمثل لمؤشرات الحيطة الجزئية والكلية.

### 4. آفاق الدراسة:

يعد موضوع تقييم أداء أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمة المصرفية ذو أهمية في الجهاز المصرفي خاصة والاقتصادي للدولة عامة، وعليه لا بد تحسين وتقييم أداء هذه الأنظمة الاحترازية في البنوك الجزائرية دون

استثناء، واستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية، وعليه من بين آفاق الدراسة ما يلي:

- تحديات اعتماد أنظمة قياس للمخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية؛
  - دور استقلالية بنك الجزائر في تبني أنظمة إنذار مبكر فعالة للتنبؤ بالآزمات والمخاطر المصرفية؛
  - متطلبات إنشاء نماذج داخلية في البنوك لتقييم المخاطر المصرفية والتنبؤ بالآزمات؛
  - واقع سياسة فصل المال الفاسد عن السلطة وتأثيرها على أداء البنوك الجزائرية؛
  - واقع أداء البنوك التجارية الخاصة الأجنبية في الجزائر من الآزمات المصرفية؛
  - واقع الآزمات المصرفية العالمية رغم تبنيها لأنظمة إنذار ذات كفاءة عالية؛
  - تأثير سياسة الاستثمارات المحلية لرجال الأعمال على أداء البنوك التجارية الجزائرية؛
  - بناء نموذج مالي يربط بين مؤشرات أداء القطاع المصرفي ومؤشرات الأزمة المصرفية.
- وفي الأخير نشير إلى موضوع أن أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالآزمات المصرفية يعد موضوعا شاسعا ومتجددا باستمرار، لذلك توجد بعض الجوانب التي لازالت تحتاج إلى تحليل أعمق، والتي نرى أنها تمثل مواضيع بحث مستقبلية منها: تطوير مؤشرات الحيلة الجزئية والكلية بالمنظومة المصرفية الجزائرية، تفعيل دور الرقابة المصرفية لتحسين أداء البنوك الجزائرية... إلخ.

قائمة المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الراضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2013.
  2. خالد ممدوح إبراهيم، "أمن الجرائم الإلكترونية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
  3. دريد كمال آل شيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012.
  4. شقيري نوري موسى، "إدارة المشتقات المالية: الهندسة المالية"، الطبعة 01، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2015.
  5. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير، "إدارة المخاطر"، الطبعة 01، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
  6. صادق راشد الشمري، "إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
  7. فائزة لعراف، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
  8. نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل 2- الجزء الثاني، إتحاد المصاريف العربية، بيروت، لبنان، 2004.
  9. نفين الحلواني، "إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004.
  10. "الاقتصاد والمانجمنت والقانون"، شعبة التسيير والاقتصاد، السنة الثالثة ثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2014-2015.
- II. الأطروحات والرسائل الجامعية:
11. حورية حمني، "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهيري قسنطينة-2، الجزائر، 2017-2018.
  12. رقية خباز، "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تقنيات كمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
  13. ريم عمري، "الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

14. طالبى صلاح الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية -الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
15. نرمين محمد غسان الحموي، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2016.
16. نسيمه حاج موسى، "الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
17. هذوقة حسيبة، "كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في لبنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018.
- III. **المجلات والدوريات:**
18. أحمد غريبي، العيد صوفان، "مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، الجزائر.
19. الطوخي عبد النبي إسماعيل، "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسبوط، مصر، 2008.
20. بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.
21. بلعزوز بن علي، أ.د. عون الله سعاد، "الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي-بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19، 2018.
22. عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، "تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر- حالة البنك (AGB-CPA)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، عدد 07، ديسمبر 2017.
23. علي كحلوش، "جرائم الحاسوب وأساليب مواجهتها"، مجلة الشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، العدد 84، جويلية 2008.

24. قصي الجابري، فلاح حسن ثويني، "رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك -دراسة تطبيقية على الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا-"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010.
25. مالك الرشيد أحمد، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.
- IV. الملتقيات والمؤتمرات:
26. إبراهيم بن عبد العزيز إبراهيم اللحيان، "دور المؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر للأزمات"، ورقة بحثية.
27. العيد صوفان، أ.د أحمد الغربي، "مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث العلمية، العدد العاشر، الجزائر.
28. بلقلة براهيم وآخرون، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017 .
29. حامد محمد، مداخله بعنوان:التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20،21 أكتوبر، 2009.
30. فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية"، مداخله ضمن مؤتمر دولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، زيتون أبي سمراء، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009.
- V. التقارير والدراسات:
31. إبراهيم عاكوم، "أسواق الأوراق المالية العربية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2009.
32. صندوق النقد العربي، "تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية"، أبوظبي، 2017.
33. علي عبد الرضا حمودي العميد، "مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات"، دراسة تطبيقية، حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
34. كمال زيتوني، "النظام المصرفي الجزائري"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجائر، 2016-2017.
- VI. القوانين والتشريعات:
35. المادة 13 من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

36. المادة 14 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
37. المادة 16 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
38. المادة 17 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
39. المادة 26 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
40. المواد 27 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
41. المادة 58 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
42. المادة 59 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
43. المادة 60 من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

**VII. مواقع الانترنت:**

44. "المخاطر غير النظامية"، مجلة المحاسب العربي، الرابط: [https://www.aam-web.com/ar/create\\_pdf/accounting/205](https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/accounting/205)، تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2020.
45. الموقع الرسمي لإحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات، الرابط: <https://ar.knoema.com>، تاريخ الإطلاع 23 أوت 2020.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

**I. Les ouvrage:**

46. Amine TAZAZI, "Risque Bancaire, Déréglementation Financière et Reglaementation rudentielle", Presse Uninersitaires de France, 1996.
47. Catherine KARYOTIS, "L'essentiel de la Banque", 1<sup>ère</sup> édition, Gualino Lextenso éditions, France.
48. Henri JACOB, Antoine SARDI, "Management des Risques Bancaires", Edittion AFGES Paris, 2001.
49. Hennie Van GREUNING, Sonja Brajovie BRATONOVIC, "Analyse et Gestion du Risque Bancaire", 1<sup>ère</sup> édition, Edition ESKA, Paris, 2004.

**II. Revues et périodique:**

50. Nidzara Osmanagic Bedenik and Others, "Early Warning System: Epirical Evidence", trziste, 2012.

**III. Documenets de travail:**

51. Babecky, Jan and Others, "Banking, Debt, and currency Crisis Early Warning Indicators for Developed Countries", A Working Paper Submitted to the conference of the European Central Bank, Frankfurt am Main, Germany, 2012.
52. B-ACHARI, "Typologie des Risque Bancaires et Réglementation Prudentielle", Direction Générale des Etudes, Banque d'Algérie
53. Claudio BORIO, "Impementing a Macro prudential Framework: Blanding Boldness and Realism", Bank for International Settlements, 22 July 2010.
54. Mahdi Bastan, "Dynamics of banking sounds on CAMELS rating system", University of Eyvanekey.
55. Manmohan skumar et Als, "Global Financial Crisis Institution Vulnerability", IMF working paper WP/00/105, 2000.
56. Mannuel Hinds, "Economic Effects of Financial crisis", A world bank pobiy, Desearch working paper 104, 1998.
57. Owen Evans and Others, "Macro prudential Indicators of Financail system Soundness", Ossasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000.

**IV. Séminaires et journées d'études:**

58. Fréceric MISHKIN, Monnaie, "banque et marches financiers, nouveaux horizons", 8<sup>ème</sup> édition, Paris, France, 2007.



**BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**

**BILAN AU 31 12 2010**

En Milliers DZD

|    | <b>ACTIF</b>                                                                | <b>Note</b> | <b>Montant</b>       | <b>Montant</b>       |
|----|-----------------------------------------------------------------------------|-------------|----------------------|----------------------|
|    |                                                                             |             | <b>31 12 2010</b>    | <b>31 12 2009</b>    |
| 1  | Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public      | 2-1         | 121 610 230          | 82 826 670           |
| 2  | Actifs financiers destinés à des fins de transaction                        | 2-2         | 296                  | 296                  |
| 3  | Actifs financiers disponibles à la vente                                    | 2-3         | 4 119 000            | 4 350 000            |
| 4  | Créances sur les Institutions Financières                                   | 2-4         | 111 800 873          | 76 375 280           |
| 5  | Créances sur la Clientèle                                                   | 2-5         | 747 180 357          | 799 698 188          |
| 6  | Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                | 2-6         | 255 299 287          | 122 449 001          |
| 7  | Impôts courants- Actif                                                      | 2-7         | 9 377 985            | 3 347 858            |
| 8  | Impôts différés- Actif                                                      | 2-7         | 437 637              | 386 230              |
| 9  | Autres actifs                                                               | 2-8         | 39 521 062           | 33 886 853           |
| 10 | Comptes de régularisation                                                   | 2-9         | 102 860 996          | 110 740 827          |
| 11 | Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées | 2-10        | 6 571 382            | 4 566 297            |
| 12 | Immeubles de placement                                                      |             |                      |                      |
| 13 | Immobilisations corporelles                                                 | 2-11        | 22 494 631           | 21 768 684           |
| 14 | Immobilisations incorporelles                                               | 2-12        | 411 619              | 341 691              |
| 15 | Ecart d'acquisition                                                         |             |                      |                      |
|    | <b>TOTAL ACTIF</b>                                                          |             | <b>1 421 685 356</b> | <b>1 260 737 875</b> |

**BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**

**BILAN AU 31 12 2010**

En Milliers DZD

|    | <b>PASSIF</b>                                                    | <b>Note</b> | <b>Montant</b>       | <b>Montant</b>       |
|----|------------------------------------------------------------------|-------------|----------------------|----------------------|
|    |                                                                  |             | <b>31/12/2010</b>    | <b>31/12/2009</b>    |
| 1  | Banque Centrale,                                                 |             |                      |                      |
| 2  | Dettes envers les institutions Financières                       | 2-13        | 290 560 461          | 201 088 954          |
| 3  | Dettes envers la clientèle                                       | 2-14        | 738 292 584          | 723 959 223          |
| 4  | Dettes représentées par des titres                               | 2-15        | 19 237 930           | 19 365 870           |
| 5  | Impôt courant -Passif                                            | 2-16        | 12 981 444           | 10 419 983           |
| 6  | Impôt différés - Passif                                          | 2-17        | 163 339              | 163 339              |
| 7  | Autres Passifs                                                   | 2-18        | 43 414 989           | 37 985 095           |
| 8  | Comptes de régularisation                                        | 2-19        | 126 175 661          | 122 274 955          |
| 9  | Provisions pour risques et charges                               | 2-20        | 7 091 341            | 4 551 341            |
| 10 | Subventions d'équipement<br>autres subventions d'investissements |             |                      |                      |
| 11 | Provisions Pour risques Bancaires Généraux                       | 2-21        | 42 859 591           | 28 417 616           |
| 12 | Dettes subordonnées                                              | 2-22        | 14 000 000           | 14 000 000           |
| 13 | Capital Social                                                   | 09          | 41 600 000           | 41 600 000           |
| 14 | Primes liées au Capital                                          |             |                      |                      |
| 15 | Réserves                                                         | 2-23        | 24 839 732           | 8 026 164            |
| 16 | Ecart d'évaluation                                               |             |                      |                      |
| 17 | Ecart de Réévaluation                                            | 2-24        | 14 122 289           | 14 122 289           |
| 18 | Report à nouveau                                                 | 2-25        | 13 746 086           | 13 746 086           |
|    | Report à nouveau                                                 |             | 14 407 762           | 14 407 762           |
|    | Report à nouveau "Changement de méthodes comptables"             |             | - 661 676            | - 661 676            |
| 19 | Résultat de l'exercice (+)                                       | 2-26        | 32 599 909           | 21 016 960           |
|    | <b>TOTAL PASSIF</b>                                              |             | <b>1 421 685 356</b> | <b>1 260 737 875</b> |

# BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

En Milliers DZD

## Annexe n° 1 bis HORS BILAN 2010

|   | Intitulé                                                           | Notes | Montant            | Montant              |
|---|--------------------------------------------------------------------|-------|--------------------|----------------------|
|   |                                                                    |       | 31 12 2010         | 31/12/2009           |
|   | <b>A - Engagements Donnés</b>                                      |       | <b>386 896 261</b> | <b>1 035 694 157</b> |
| 1 | Engagements de Financements en faveur des institutions financières |       | 7 375 776          | 15 635 196           |
| 2 | Engagements de Financement en faveur de la clientèle               |       | 9 440 483          | 9 440 483            |
| 3 | Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières       |       | 104 103 465        | 219 847 170          |
| 4 | Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle                    |       | 265 976 537        | 790 771 308          |
| 5 | Autres Engagements donnés                                          |       |                    |                      |
|   | <b>B - Engagements Reçus</b>                                       |       | <b>312 297 766</b> | <b>360 185 113</b>   |
| 6 | Engagements de Financements reçus des institutions financières     |       |                    |                      |
| 7 | Engagements de Garanties reçus des institutions financières        |       | 312 297 766        | 360 185 113          |
| 8 | Autres Engagements reçus                                           |       |                    |                      |

**BANQUE NATIONALE D'ALGERIE**  
**COMPTE DE RESULTATS**

En Milliers DZD

| <b>COMPTE DE RESULTATS</b> |                                                                                | <b>Notes</b> | <b>Montant au<br/>31/12/2010</b> | <b>Montant au<br/>31/12/2009</b> |
|----------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|--------------|----------------------------------|----------------------------------|
| 1                          | Intérêts et produits assimilés                                                 | 4.1          | 46 860 243                       | 36 960 378                       |
| 2                          | Intérêts et charges assimilés                                                  | 4.1          | -9 145 734                       | -7 893 916                       |
| 3                          | Commissions (Produits)                                                         | 4.2          | 12 371 927                       | 12 575 569                       |
| 4                          | Commissions (Charges)                                                          | 4.2          | -5 383                           | -12 008                          |
| 5                          | Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions  | 4.3          |                                  |                                  |
| 6                          | Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente              | 4.4          | 1 179 846                        |                                  |
| 7                          | Produits des autres activités                                                  | 4.5          | 1 177 435                        | 453 382                          |
| 8                          | Charges des autres activités                                                   | 4.5          | -935                             | - 122 518                        |
| <b>9</b>                   | <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>                                                    |              | <b>52 437 400</b>                | <b>41 960 887</b>                |
| 10                         | Charges générales d'exploitation                                               | 4.6          | -9 961 522                       | - 8 865 757                      |
| 11                         | 8 - Dotations aux Amortis / immobilisations                                    | 4.7          | -958 451                         | - 853 079                        |
| <b>12</b>                  | <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>                                            |              | <b>41 517 427</b>                | <b>32 242 051</b>                |
| <b>13</b>                  | Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables       | 4.9          | -30 882 070                      | -15 082 700                      |
| 14                         | Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties | 4.8          | 34 894 591                       | 14 277 592                       |
| <b>15</b>                  | <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>                                                 |              | <b>45 529 948</b>                | <b>31 436 943</b>                |
| 16                         | Gain ou perte nets sur autres actifs                                           | 4.10         |                                  |                                  |
| 17                         | Eléments extraordinaires (Produits )                                           | 4.11         | 0                                | 0                                |
| 18                         | Eléments extraordinaires (Charges)                                             | 4.11         | 0                                | 0                                |
| <b>19</b>                  | <b>RESULTAT AVANT IMPÔT</b>                                                    |              | <b>45 529 948</b>                | <b>31 436 943</b>                |
| 20                         | Impôt sur les résultats et assimilés                                           | 4.12         | -12 981 444<br>51 406            | -10 419 983                      |
| <b>21</b>                  | <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                                              | 4.13         | <b>32 599 909</b>                | <b>21 016 960</b>                |

## COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

| En milliers de DA                                                                                        | NOTES       | EXERCICE 2012     | EXERCICE 2011     |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-------------------|-------------------|
| + Intérêts et produits assimilés                                                                         | 4.1         | 75 390 049        | 64 529 067        |
| - Intérêts et charges assimilées                                                                         | 4.1         | - 13 144 951      | - 9 464 869       |
| + Commissions (produits)                                                                                 | 4.2         | 1 744 808         | 1 884 608         |
| - Commissions (charges)                                                                                  | 4.2         | - 11 561          | - 19 769          |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 4.3         | - 64              | 10                |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | 4.4         | 88 954            | - 8 734           |
| + Produits des autres activités                                                                          | 4.5         | 83 206            | 92 183            |
| - Charges des autres activités                                                                           |             | -                 | -                 |
| <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>                                                                              |             | <b>64 150 441</b> | <b>57 012 496</b> |
| - Charges générales d'exploitation                                                                       | 4.6         | - 14 356 324      | - 12 700 957      |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.7         | - 1 184 170       | - 1 089 917       |
| <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>                                                                      |             | <b>48 609 947</b> | <b>43 221 622</b> |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | 4.8         | - 20 899 748      | - 13 206 079      |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 4.9         | 8 561 795         | 16 147 717        |
| <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>                                                                           |             | <b>36 271 994</b> | <b>46 163 260</b> |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                               | 4.10        |                   |                   |
| + Eléments extraordinaires (produits)                                                                    | 4.11        |                   |                   |
| - Eléments extraordinaires (charges)                                                                     | 4.11        |                   |                   |
| <b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>                                                                              |             | <b>36 271 994</b> | <b>46 163 260</b> |
| - Impôts sur les résultats et assimilés                                                                  | 4.12        | - 9 156 526       | - 11 382 862      |
| Impôts différés sur résultat                                                                             | 4.13        | 65 031            | 38 741            |
| <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                                                                        | <b>4.14</b> | <b>27 180 499</b> | <b>34 819 139</b> |

## BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

| En milliers de DA                                                             | NOTE | Montant              | Montant              |
|-------------------------------------------------------------------------------|------|----------------------|----------------------|
|                                                                               |      | EXERCICE 2012        | EXERCICE 2011        |
| <b>ACTIF</b>                                                                  |      |                      |                      |
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 2-1  | 246 496 510          | 213 006 730          |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 2-2  | 220                  | 296                  |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 2-3  | 226 777 743          | 239 656 853          |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 2-4  | 279 869 346          | 117 835 306          |
| Prêts et créances sur la clientèle                                            | 2-5  | 1 134 166 014        | 900 468 993          |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 2-6  | 14 032 319           | 14 032 319           |
| Impôts courants - Actif                                                       | 2-7  | 10 545 014           | 11 683 300           |
| Impôts différés - Actif                                                       | 2-7  | 542 827              | 476 378              |
| Autres actifs                                                                 | 2-8  | 36 353 484           | 25 336 651           |
| Comptes de régularisation                                                     | 2-9  | 80 246 683           | 67 628 733           |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 2-10 | 7 753 425            | 7 404 622            |
| Immeubles de placement                                                        |      | -                    | -                    |
| Immobilisations corporelles                                                   | 2-11 | 23 070 561           | 23 012 318           |
| Immobilisations incorporelles                                                 | 2-12 | 225 572              | 120 283              |
| Ecart d'acquisition                                                           |      | -                    | -                    |
| <b>TOTAL DE L'ACTIF</b>                                                       |      | <b>2 060 079 717</b> | <b>1 620 662 782</b> |

| En milliers de DA | note | Montant       | Montant       |
|-------------------|------|---------------|---------------|
|                   |      | EXERCICE 2012 | EXERCICE 2011 |
| <b>PASSIF</b>     |      |               |               |

|                                                                      |             |                      |                      |
|----------------------------------------------------------------------|-------------|----------------------|----------------------|
| <b>Banque centrale</b>                                               |             | -                    | -                    |
| <b>Dettes envers les institutions financières</b>                    | <b>2-13</b> | <b>110 841 943</b>   | <b>48 006 753</b>    |
| <b>Dettes envers la clientèle</b>                                    | <b>2-14</b> | <b>1 325 198 501</b> | <b>970 673 130</b>   |
| <b>Dettes représentées par un titre</b>                              | <b>2-15</b> | <b>16 266 146</b>    | <b>16 506 818</b>    |
| <b>Impôts courants - Passif</b>                                      | <b>2-16</b> | <b>9 156 526</b>     | <b>11 382 862</b>    |
| <b>Impôts différés - Passif</b>                                      | <b>2-17</b> | <b>164 757</b>       | <b>163 339</b>       |
| <b>Autres passifs</b>                                                | <b>2-18</b> | <b>278 753 158</b>   | <b>277 474 800</b>   |
| <b>Comptes de régularisation</b>                                     | <b>2-19</b> | <b>85 374 798</b>    | <b>80 954 116</b>    |
| <b>Provisions pour risques et charges</b>                            | <b>2-20</b> | <b>9 059 412</b>     | <b>3 711 700</b>     |
| <b>Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements</b> |             | -                    | -                    |
| <b>Fonds pour risques bancaires généraux</b>                         | <b>2-21</b> | <b>40 612 095</b>    | <b>42 034 337</b>    |
| <b>Dettes subordonnées</b>                                           | <b>2-22</b> | <b>14 000 000</b>    | <b>14 000 000</b>    |
| <b>Capital</b>                                                       | <b>09</b>   | <b>41 600 000</b>    | <b>41 600 000</b>    |
| <b>Primes liées au capital</b>                                       |             | -                    | -                    |
| <b>Réserves</b>                                                      | <b>2-23</b> | <b>86 804 864</b>    | <b>65 647 403</b>    |
| <b>Ecart d'évaluation</b>                                            |             | <b>944 726</b>       | <b>227 772</b>       |
| <b>Ecart de réévaluation</b>                                         | <b>2-24</b> | <b>14 122 289</b>    | <b>14 122 289</b>    |
| <b>Report à nouveau (+/-)</b>                                        | <b>2-25</b> | <b>2</b>             | <b>661 676</b>       |
| <b>Résultat de l'exercice (+/-)</b>                                  | <b>2-26</b> | <b>27 180 499</b>    | <b>34 819 139</b>    |
| <b>TOTAL DU PASSIF</b>                                               |             | <b>2 060 079 717</b> | <b>1 620 662 782</b> |

**HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012**



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

|    | ACTIF                                                                         | NOTE | Montant                 | Montant              |
|----|-------------------------------------------------------------------------------|------|-------------------------|----------------------|
|    |                                                                               |      | EXERCICE 2013           | EXERCICE 2012        |
| 1  | Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.            | 2-1  | 306 760 161             | 246 496 509          |
| 2  | Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 2-2  | 174                     | 220                  |
| 3  | Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 2-3  | 218 564 489             | 226 777 743          |
| 4  | Prêts et créances sur les institutions financières                            | 2-4  | 168 432 097             | 279 869 347          |
| 5  | Prêts et créances sur la clientèle                                            | 2-5  | 1 315 847 592           | 1 134 166 014        |
| 6  | Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 2-6  | 14 032 319              | 14 032 319           |
| 7  | Impôts courants - Actif                                                       | 2-7  | 8 541 312               | 10 545 014           |
| 8  | Impôts différés - Actif                                                       | 2-7  | 685 352                 | 542 826              |
| 9  | Autres actifs                                                                 | 2-8  | 37 125 605              | 36 353 483           |
| 10 | Comptes de régularisation                                                     | 2-9  | 74 990 220              | 80 246 683           |
| 11 | Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 2-10 | 17 115 360              | 7 753 424            |
| 12 | Immeubles de placement                                                        |      |                         | -                    |
| 13 | Immobilisations corporelles                                                   | 2-11 | 22 778 457              | 23 070 561           |
| 14 | Immobilisations incorporelles                                                 | 2-12 | 257 427                 | 225 573              |
| 15 | Ecart d'acquisition                                                           |      |                         | -                    |
|    | <b>TOTAL DE L'ACTIF</b>                                                       |      | <b>2 185 130 565,00</b> | <b>2 060 079 716</b> |

En milliers de DA

|    | PASSIF                                                        | note | Montant                 | Montant              |
|----|---------------------------------------------------------------|------|-------------------------|----------------------|
|    |                                                               |      | EXERCICE 2013           | EXERCICE 2012        |
| 1  | Banque centrale                                               |      |                         | -                    |
| 2  | Dettes envers les institutions financières                    | 2-13 | 33 893 136,00           | 110 841 942          |
| 3  | Dettes envers la clientèle                                    | 2-14 | 1 498 338 492,00        | 1 325 198 500        |
| 4  | Dettes représentées par un titre                              | 2-15 | 17 347 239,00           | 16 266 146           |
| 5  | Impôts courants - Passif                                      | 2-16 | 12 044 227,00           | 9 156 526            |
| 6  | Impôts différés - Passif                                      | 2-17 | 277 993,00              | 164 757              |
| 7  | Autres passifs                                                | 2-18 | 288 362 078,00          | 278 753 158          |
| 8  | Comptes de régularisation                                     | 2-19 | 56 272 155,00           | 85 374 798           |
| 9  | Provisions pour risques et charges                            | 2-20 | 11 440 740,00           | 9 059 412            |
| 10 | Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements |      |                         | -                    |
| 11 | Fonds pour risques bancaires généraux                         | 2-21 | 56 400 849,00           | 40 612 095           |
| 12 | Dettes subordonnées                                           | 2-22 | 14 000 000,00           | 14 000 000           |
| 13 | Capital                                                       | 09   | 41 600 000,00           | 41 600 000           |
| 14 | Primes liées au capital                                       |      |                         | -                    |
| 15 | Réserves                                                      | 2-23 | 98 985 363,00           | 86 804 864           |
| 16 | Ecart d'évaluation                                            |      | 11 807 602,00           | 944 728              |
| 17 | Ecart de réévaluation                                         | 2-24 | 14 122 289,00           | 14 122 289           |
| 18 | Report à nouveau (+/-)                                        | 2-25 | 2,00                    | 2                    |
| 19 | Résultat de l'exercice (+/-)                                  | 2-26 | 30 238 400,00           | 27 180 499           |
|    | <b>TOTAL DU PASSIF</b>                                        |      | <b>2 185 130 565,00</b> | <b>2 060 079 716</b> |





## Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

### ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

#### Compte de résultats en milliers de DA

|    |                                                                                                          | NOTES       | EXERCICE 2013     | EXERCICE 2012     |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-------------------|-------------------|
| 1  | + Intérêts et produits assimilés                                                                         | 4.1         | 93 092 214        | 75 390 048        |
| 2  | - Intérêts et charges assimilées                                                                         | 4.1 -       | 18 889 225        | 13 144 951        |
| 3  | + Commissions (produits)                                                                                 | 4.2         | 1 916 187         | 1 744 808         |
| 4  | - Commissions (charges)                                                                                  | 4.2 -       | 56 747            | 11 561            |
| 5  | +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 4.3         | 12                | 63                |
| 6  | +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | 4.4         | 286 386           | 88 954            |
| 7  | + Produits des autres activités                                                                          | 4.5         | 105 074           | 83 205            |
| 8  | - Charges des autres activités                                                                           | -           | 2 489             | -                 |
| 9  | <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>                                                                              |             | <b>76 451 412</b> | <b>64 150 440</b> |
| 10 | - Charges générales d'exploitation                                                                       | 4.6 -       | 14 322 782        | 14 356 324        |
| 11 | - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | 4.7 -       | 1 227 432         | 1 184 170         |
| 12 | <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>                                                                      |             | <b>60 901 198</b> | <b>48 609 946</b> |
| 13 | - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | 4.8 -       | 34 880 930        | 20 899 748        |
| 14 | + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 4.9         | 16 233 068        | 8 561 795         |
| 15 | <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>                                                                           |             | <b>42 253 336</b> | <b>36 271 993</b> |
| 16 | +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                               | 4.10        |                   |                   |
| 17 | + Eléments extraordinaires (produits)                                                                    | 4.11        |                   |                   |
| 18 | - Eléments extraordinaires (charges)                                                                     | 4.11        |                   |                   |
| 19 | <b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>                                                                              |             |                   | <b>36 271 993</b> |
| 20 | - Impôts sur les résultats et assimilés                                                                  | 4.12 -      | 12 044 226        | 9 156 526         |
|    | Impôts différés sur résultat                                                                             | 4.13        | 29 290            | 65 031            |
|    | <b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>                                                                        | <b>4.14</b> | <b>30 238 400</b> | <b>27 180 498</b> |

## Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

| ACTIF                                                                         | Déc - 14      |
|-------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 318 233 779   |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 212           |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 230 569 742   |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 55 145 087    |
| Prêts et créances sur la clientèle                                            | 1 831 665 625 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 14 032 319    |
| Impôts courants - Actif                                                       | 12 678 581    |
| Impôts différés - Actif                                                       | 643 381       |
| Autres actifs                                                                 | 39 924 437    |
| Comptes de régularisation                                                     | 77 806 314    |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 17 467 981    |
| Immeubles de placement                                                        |               |
| Immobilisations nettes corporelles                                            | 22 190 068    |
| Immobilisations incorporelles nettes                                          | 261 760       |
| Ecart d'acquisition                                                           | -             |
| TOTAL DE L'ACTIF                                                              | 2 620 619 286 |
| PASSIF                                                                        | Déc - 14      |
| Banque centrale                                                               |               |
| Dettes envers les institutions financières                                    | 162 789 197   |
| Dettes envers la clientèle                                                    | 1 742 545 916 |
| Dettes représentées par un titre                                              | 18 698 362    |
| Impôts courants - Passif                                                      | 9 958 741     |
| Impôts différés - Passif                                                      | 389 090       |
| Autres passifs                                                                | 288 693 599   |
| Comptes de régularisation                                                     | 91 192 610    |
| Provisions pour risques et charges                                            | 23 990 196    |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements                 |               |
| Fonds pour risques bancaires généraux                                         | 68 044 201    |
| Dettes subordonnées                                                           | 14 000 000    |
| Capital                                                                       | 41 600 000    |
| Primes liées au capital                                                       |               |
| Réserves                                                                      | 106 245 349   |
| Ecart d'évaluation                                                            | 2 862 137     |
| Ecart de réévaluation                                                         | 14 122 289    |
| Report à nouveau (+/-)                                                        | 5 703 142     |
| Résultat de l'exercice (+/-)                                                  | 29 784 457    |
| TOTAL DU PASSIF                                                               | 2 620 619 286 |

## Compte de résultats de l'exercice 2014

| En milliers de Dinars                                                                                    | Déc - 14    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| + Intérêts et produits assimilés                                                                         | 111 560 106 |
| - Intérêts et charges assimilées                                                                         | -24 588 757 |
| + Commissions (produits)                                                                                 | 1 785 268   |
| - Commissions (charges)                                                                                  | -47 262     |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 19          |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | 265 133     |
| + Produits des autres activités                                                                          | 132 073     |
| - Charges des autres activités                                                                           | -           |
| PRODUIT NET BANCAIRE                                                                                     | 89 106 580  |
| - Charges générales d'exploitation                                                                       | -15 871 056 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | -1 325 244  |
| RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION                                                                             | 71 910 280  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | -74 801 315 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 42 787 301  |
| RESULTAT D'EXPLOITATION                                                                                  | 39 896 266  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                               |             |
| + Eléments extraordinaires (produits)                                                                    |             |
| - Eléments extraordinaires (charges)                                                                     | -153 068    |
| RESULTAT AVANT IMPOT                                                                                     | 39 896 266  |
| -Impôts sur les résultats et assimilés                                                                   | -9 958 741  |
| EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES                         | 29 784 457  |

## HORS BILAN AU 31 décembre 2014

| En milliers de Dinars                                             | Déc - 14      |
|-------------------------------------------------------------------|---------------|
| ENGAGEMENTS                                                       |               |
| ENGAGEMENTS DONNES :                                              | 1 201 719 003 |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 25 797 563    |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 328 584 847   |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 568 253 621   |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 279 082 972   |
| Autres engagements donnés                                         |               |
| ENGAGEMENTS REÇUS :                                               | 1 096 270 618 |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |               |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 530 975 045   |
| Autres engagements reçus                                          | 565 295 573   |

## Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

| ACTIF                                                                         | Déc - 15      |
|-------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 325 840 983   |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 219           |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 234 935 457   |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 503 338 888   |
| Prêts et créances sur la clientèle                                            | 1 515 052 812 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 14 043 819    |
| Impôts courants - Actif                                                       | 9 352 557     |
| Impôts différés - Actif                                                       | 765 351       |
| Autres actifs                                                                 | 29 769 699    |
| Comptes de régularisation                                                     | 44 652 322    |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 19 477 640    |
| Immeubles de placement                                                        |               |
| Immobilisations nettes corporelles                                            | 21 621 980    |
| Immobilisations incorporelles nettes                                          | 229 492       |
| Ecart d'acquisition                                                           |               |
| TOTAL DE L'ACTIF                                                              | 2 719 081 219 |
| PASSIF                                                                        | Déc - 15      |
| Banque centrale                                                               |               |
| Dettes envers les institutions financières                                    | 419 633 547   |
| Dettes envers la clientèle                                                    | 1 732 218 308 |
| Dettes représentées par un titre                                              | 19 020 482    |
| Impôts courants - Passif                                                      | 12 143 540    |
| Impôts différés - Passif                                                      | 533 280       |
| Autres passifs                                                                | 107 120 613   |
| Comptes de régularisation                                                     | 64 619 063    |
| Provisions pour risques et charges                                            | 33 960 614    |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements                 |               |
| Fonds pour risques bancaires généraux                                         | 91 380 217    |
| Dettes subordonnées                                                           | 14 000 000    |
| Capital                                                                       | 41 600 000    |
| Primes liées au capital                                                       |               |
| Réserves                                                                      | 131 029 808   |
| Ecart d'évaluation                                                            | 2 458 804     |
| Ecart de réévaluation                                                         | 14 122 289    |
| Report à nouveau (+/-)                                                        | 5 703 139     |
| Résultat de l'exercice (+/-)                                                  | 29 537 515    |
| TOTAL DU PASSIF                                                               | 2 719 081 219 |

## Compte de résultats de l'exercice 2015

| En milliers de Dinars                                                                                    | Déc - 15    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| + Intérêts et produits assimilés                                                                         | 140 202 778 |
| - Intérêts et charges assimilées                                                                         | -25 634 023 |
| + Commissions (produits)                                                                                 | 2 060 095   |
| - Commissions (charges)                                                                                  | -156 343    |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 22          |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | 35 661      |
| + Produits des autres activités                                                                          | 153 871     |
| - Charges des autres activités                                                                           | -20 814     |
| PRODUIT NET BANCAIRE                                                                                     | 116 641 247 |
| - Charges générales d'exploitation                                                                       | -18 353 445 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | -1 377 532  |
| RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION                                                                             | 41 703 274  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | -59 647 052 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 4 440 056   |
| RESULTAT D'EXPLOITATION                                                                                  | 41 703 274  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                               |             |
| + Eléments extraordinaires (produits)                                                                    |             |
| - Eléments extraordinaires (charges)                                                                     |             |
| RESULTAT AVANT IMPOT                                                                                     | 41 703 274  |
| -Impôts sur les résultats et assimilés                                                                   | -12 165 759 |
| EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES                         | 29 537 515  |

## HORS BILAN AU 31 décembre 2015

| En milliers de Dinars                                             | Déc - 15      |
|-------------------------------------------------------------------|---------------|
| ENGAGEMENTS                                                       |               |
| ENGAGEMENTS DONNES :                                              | 1 129 826 423 |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 6 080 789     |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 332 213 411   |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 508 441 444   |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 283 090 779   |
| Autres engagements donnés                                         |               |
| ENGAGEMENTS REÇUS :                                               | 1 108 724 815 |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |               |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 543 429 242   |
| Autres engagements reçus                                          | 565 295 573   |

“ Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires ”



## Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

| ACTIF                                                                         | Déc - 16      |
|-------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 305 734 845   |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 238           |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 788 082 331   |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 166 797 057   |
| Prêts et créances sur la clientèle                                            | 1 384 912 137 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 14 043 819    |
| Impôts courants - Actif                                                       | 10 929 186    |
| Impôts différés - Actif                                                       | 715 320       |
| Autres actifs                                                                 | 78 034 835    |
| Comptes de régularisation                                                     | 49 986 094    |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 22 813 283    |
| Immeubles de placement                                                        |               |
| Immobilisations nettes corporelles                                            | 21 150 516    |
| Immobilisations incorporelles nettes                                          | 171 517       |
| Ecart d'acquisition                                                           |               |
| TOTAL DE L'ACTIF                                                              | 2 843 371 178 |
| PASSIF                                                                        | Déc - 16      |
| Banque centrale                                                               | 340 355 168   |
| Dettes envers les institutions financières                                    | 195 741 959   |
| Dettes envers la clientèle                                                    | 1 673 844 881 |
| Dettes représentées par un titre                                              | 14 245 846    |
| Impôts courants - Passif                                                      | 12 418 096    |
| Impôts différés - Passif                                                      | 535 633       |
| Autres passifs                                                                | 140 671 583   |
| Comptes de régularisation                                                     | 79 065 313    |
| Provisions pour risques et charges                                            | 38 172 236    |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements                 |               |
| Fonds pour risques bancaires généraux                                         | 92 063 068    |
| Dettes subordonnées                                                           | 14 000 000    |
| Capital                                                                       | 41 600 000    |
| Primes liées au capital                                                       |               |
| Réserves                                                                      | 155 567 323   |
| Ecart d'évaluation                                                            | -6 155 252    |
| Ecart de réévaluation                                                         | 14 122 289    |
| Report à nouveau (+/-)                                                        | 5 703 139     |
| Résultat de l'exercice (+/-)                                                  | 31 419 896    |
| TOTAL DU PASSIF                                                               | 2 843 371 178 |

## Compte de résultats de l'exercice 2016

| En milliers de Dinars                                                                                    | Déc - 16    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| + Intérêts et produits assimilés                                                                         | 129 177 236 |
| - Intérêts et charges assimilés                                                                          | -27 955 586 |
| + Commissions (produits)                                                                                 | 2 685 271   |
| - Commissions (charges)                                                                                  | -81 443     |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                         | 35          |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                    | -468 723    |
| + Produits des autres activités                                                                          | 214 322     |
| - Charges des autres activités                                                                           | -12 287     |
| PRODUIT NET BANCAIRE                                                                                     | 103 558 825 |
| - Charges générales d'exploitation                                                                       | -22 787 304 |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles | -1 415 820  |
| RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION                                                                             | 79 355 701  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                             | -56 431 055 |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                      | 20 965 730  |
| RESULTAT D'EXPLOITATION                                                                                  | 43 890 376  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                               |             |
| + Eléments extraordinaires (produits)                                                                    |             |
| - Eléments extraordinaires (charges)                                                                     |             |
| RESULTAT AVANT IMPOT                                                                                     | 43 890 376  |
| -Impôts sur les résultats et assimilés                                                                   | -12 470 480 |
| EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES                         | 31 419 896  |

## HORS BILAN AU 31 décembre 2016

| En milliers de Dinars                                             | Déc - 16    |
|-------------------------------------------------------------------|-------------|
| ENGAGEMENTS                                                       |             |
| ENGAGEMENTS DONNES :                                              | 873 975 119 |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 10 451 808  |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 274 487 762 |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 317 972 415 |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 271 063 134 |
| Autres engagements donnés                                         |             |
| ENGAGEMENTS REÇUS :                                               | 995 757 495 |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |             |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 430 461 923 |
| Autres engagements reçus                                          | 565 295 572 |



## COMPTE DE RÉSULTATS

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| INTITULE                                                                                              | Déc-17            | Déc-16             |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|--------------------|
| + Intérêts et produits assimilés                                                                      | 115 094 180       | 129 177 236        |
| - Intérêts et charges assimilées                                                                      | -39 130 790       | -27 955 586        |
| + Commissions (produits)                                                                              | 2 107 888         | 2 685 271          |
| - Commissions (charges)                                                                               | -42 708           | -81 443            |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction                      | 14                | 35                 |
| +/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente                                 | 16 994            | -468 723           |
| + Produits des autres activités                                                                       | 236 245           | 214 322            |
| - Charges des autres activités                                                                        | 0                 | -12 287            |
| <b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>                                                                           | <b>78 281 823</b> | <b>103 558 825</b> |
| - Charges générales d'exploitation                                                                    | -21 334 309       | -22 787 304        |
| - Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles | -1 550 437        | -1 415 820         |
| <b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>                                                                   | <b>55 397 077</b> | <b>79 355 701</b>  |
| - Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables                          | -45 735 249       | -56 431 055        |
| + Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties                   | 31 702 679        | 20 965 730         |
| <b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>                                                                        | <b>41 364 507</b> | <b>43 890 376</b>  |
| +/- Gains ou pertes nets sur autres actifs                                                            |                   |                    |
| + Eléments extraordinaires (produits)                                                                 |                   |                    |
| - Eléments extraordinaires (charges)                                                                  |                   |                    |
| <b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>                                                                           | <b>41 364 507</b> | <b>43 890 376</b>  |
| -Impôts sur les résultats et assimilés                                                                | -11 377 760       | -12 470 480        |
| <b>RESULTAT NET</b>                                                                                   | <b>29 986 747</b> | <b>31 419 896</b>  |

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »



La force de l'expérience,  
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger

Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15

Fax : (021) 43 94 94

sec.dg@bna.dz

dmc@bna.dz



ÉTATS  
FINANCIERS  
2017



## BILAN

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| ACTIF                                                                         | Déc-17               | Déc-16              |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------------------|---------------------|
| Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,            | 298 863 421          | 305 734 845         |
| Actifs financiers détenus à des fins de transaction                           | 250                  | 238                 |
| Actifs financiers disponibles à la vente                                      | 265 053 415          | 788 082 331         |
| Prêts et créances sur les institutions financières                            | 277 338 267          | 166 797 057         |
| Prêts et créances sur la clientèle                                            | 1 622 181 004        | 1 384 912 137       |
| Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance                                  | 194 043 819          | 14 043 819          |
| Impôts courants - Actif                                                       | 11 176 286           | 10 929 186          |
| Impôts différés - Actif                                                       | 611 969              | 715 320             |
| Autres actifs                                                                 | 38 681 034           | 78 034 835          |
| Comptes de régularisation                                                     | 75 010 175           | 49 986 094          |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées | 23 741 477           | 22 813 283          |
| Immeubles de placement                                                        |                      |                     |
| Immobilisations nettes corporelles                                            | 21 791 299           | 21 150 516          |
| Immobilisations incorporelles nettes                                          | 140 856              | 171 517             |
| Ecart d'acquisition                                                           |                      |                     |
| <b>TOTAL DE L'ACTIF</b>                                                       | <b>2 828 633 272</b> | <b>2 843 371 17</b> |

En milliers de DA

| PASSIF                                                        | Déc-17              | Déc-16              |
|---------------------------------------------------------------|---------------------|---------------------|
| Banque centrale                                               | -                   | 340 355 168         |
| Dettes envers les institutions financières                    | 158 992 098         | 195 741 959         |
| Dettes envers la clientèle                                    | 1 834 455 739       | 1 673 844 881       |
| Dettes représentées par un titre                              | 16 428 533          | 14 245 846          |
| Impôts courants - Passif                                      | 11 273 229          | 12 418 096          |
| Impôts différés - Passif                                      | 536 812             | 535 633             |
| Autres passifs                                                | 110 962 924         | 140 671 583         |
| Comptes de régularisation                                     | 104 668 088         | 79 065 313          |
| Provisions pour risques et charges                            | 30 045 156          | 38 172 236          |
| Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements |                     |                     |
| Fonds pour risques bancaires généraux                         | 102 041 054         | 92 063 068          |
| Dettes subordonnées                                           | 194 000 000         | 14 000 000          |
| Capital                                                       | 41 600 000          | 41 600 000          |
| Primes liées au capital                                       |                     |                     |
| Réserves                                                      | 178 987 219         | 155 567 323         |
| Ecart d'évaluation                                            | -5 169 755          | -6 155 252          |
| Ecart de réévaluation                                         | 14 122 289          | 14 122 289          |
| Report à nouveau (+/-)                                        | 5 703 139           | 5 703 139           |
| Résultat de l'exercice (+/-)                                  | 29 986 747          | 31 419 896          |
| <b>TOTAL DU PASSIF</b>                                        | <b>2 828 633 27</b> | <b>2 843 371 17</b> |

## HORS BILAN

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

| ENGAGEMENTS                                                       | Déc-17             | Déc-16             |
|-------------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------|
| <b>ENGAGEMENTS DONNES :</b>                                       | <b>09 150 776</b>  | <b>873 975 119</b> |
| Engagements de financement en faveur des institutions financières | 8 383 244          | 10 451 808         |
| Engagements de financement en faveur de la clientèle              | 453 177 269        | 274 487 762        |
| Engagements de garantie d'ordre des institutions financières      | 181 193 033        | 317 972 415        |
| Engagements de garantie d'ordre de la clientèle                   | 266 397 230        | 271 063 134        |
| Autres engagements donnés                                         |                    |                    |
| <b>ENGAGEMENTS REÇUS :</b>                                        | <b>909 258 521</b> | <b>995 757 495</b> |
| Engagements de financement reçus des institutions financières     |                    |                    |
| Engagements de garantie reçus des institutions financières        | 343 962 949        | 430 461 923        |
| Autres engagements reçus                                          | 565 295 572        | 565 295 572        |